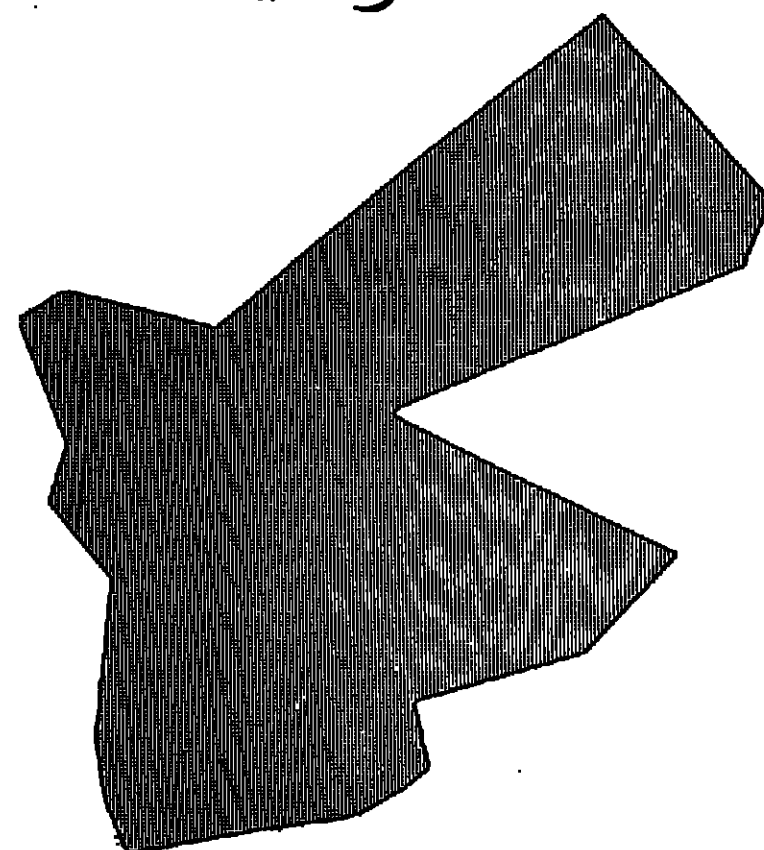


هكذا من الأصل



عمان: الأربعاء ١٨ رجب سنة ١٤٢٨ هـ. الموافق ١ آب سنة ٢٠٠٧ م

رقم العدد: ٤٨٣٩

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

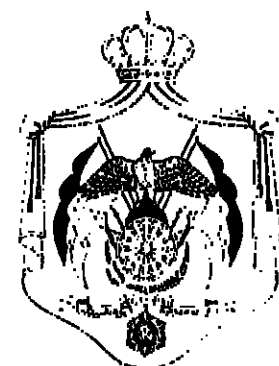
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٨٣٩ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١

رقم الصفحة	المحتويات
٤٩٤٣	* اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والتحفظات الأردنية على بعض بنودها
٤٩٥٨	* تعليمات معدلة للتعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥ - بشأن استلام وتخزين البضائع في مخازن الملكية الأردنية لسنة ٢٠٠٧
٤٩٥٩	* تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ٢٠٠٧
٥٠٠١	* تعليمات شروط وإجراءات استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين
٥٠١٤	* تعليمات رقم (٩ و ١٠) لسنة ٢٠٠٧ - صادرة بالاستناد لنظام التأمين الصحي المدني رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤
٥٠٢٠	* تعليمات رقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٧ - تعليمات فحص ومعاينة البضائع داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
٥٠٢٣	* تعليمات رقم (١١٧) لسنة ٢٠٠٧ - معدلة لتعليمات رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٥ الخاصة بالفواتير والدفاتر والسجلات
٥٠٢٦	* قرار بتشكيل لجنتي التقاعد المدني والعسكري
٥٠٢٧	* برنامج عمل للتعاون التعليمي والعلمي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة التعليم العالي والثقافة في جمهورية هنغاريا للأعوام (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)

يتبع ...

هكذا في الأصل

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٥٠٣٧	* الأوسمة
٥٠٣٨	* وكالات الوزراء
٥٠٣٩	* التمثيل الدبلوماسي
٥٠٤٠	* الموظفون
٥٠٤٦	* اللجنة الأردنية
٥٠٤٧	* الاملاك
٥٠٤٩	* الشؤون البلدية
٥١٠٤	* الاعلان
٥١٠٦	* المطالبات
٥١٢٧	* المحاكم

اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز

ضد المرأة والتحفظات الأردنية على بعض بنودها

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٤ الموافقة على نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتحفظات الأردنية على بعض بنودها كما أودعت لدى الأمم المتحدة لغايات إدخالها حيز التنفيذ بصيغتها التالية:-

* * * * *

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز
ضد المرأة

ان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ،
ان تلاحظ ان ميثاق الأمم المتحدة يؤكد من جديد الايمان بالحقوق الأساسية للانسان
وهكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ،
وان تلاحظ ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١) يؤكد مبدأ عدم جواز التمييز ، ويعلم
ان جميع الناس يولدون احرارا متساوين في الكرامة والحقوق ، وان لكل انسان حق التمتع بجميع
الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان ، دون أي تمييز ، بما في ذلك التمييز القائم على
الجنس ،
وان تلاحظ ان الدول الاطراف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان (٢) عليها
واجب ضمان حق الرجال والنساء في التمتع على قدم المساواة بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية والمدنية والسياسية ،
وان تأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية المعقودة برعاية الامم المتحدة والوكالات
المتخصصة ، والتي تشجع المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ،
وان تلاحظ ايضا القرارات والاعلانات والتوصيات التي اعتمدها الامم المتحدة والوكالات
المتخصصة للنهوض بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ،
وان يساورها القلق ، مع ذلك ، لأنه على الرغم من تلك الصكوك المختلفة ، لا يزال هناك
تمييز واسع النطاق ضد المرأة ،
وان تشير الى أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكا لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام
كرامة الانسان وصقية أمام مشاركة المرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، في حياة بلدها السياسية
 والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويعوق نموها الاجتماعي والأسري ، ويهدد بنوعية التنمية
 الشاملة لمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية ،

(١) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د) (٣) .

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٢٠ ألف (د) (٢١) ، المرفق .

هكذا من العمل

وأن يساورها القلق لأنه لا تتاح للمرأة ، في حالات الفقر ، إلا أقل الفرص للحصول على الغذاء والصحة والتعليم والتدريب والمساواة والحاجات الأخرى ، واقتناعاً منها بأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، يستند إلى الإنصاف والعدل ، يسهم أسهاماً بارزاً في النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة ،

وأن تشدد على أن استئصال شائفة الفصل العنصري وجميع أشكاله العنصرية والتمييز العنصري والاستعمار والاستعمار الجديد والحدود والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول أمر أساسي بالنسبة إلى تمتع الرجال والنساء بحقوقهم تمتعاً كاملاً ، وأن تؤكد أن تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، والتعاون المتبادل فيما بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية ، ونزع السلاح العام الكامل ولا سيما نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة ، وتوكيد مبادئ المساواة والشفقة المتبادلة في العلاقات بين البلدان ، وأعمال حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمار والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال ، وكذلك احترام السيادة الوطنية والملاحة الإقليمية ستتقدم بالتقدم الاجتماعي والتنمية ، وستسهم ، نتيجة لذلك ، في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ،

واقتناعاً منها بأن التنمية الشاملة والكاملة لبلد ما ، ورفاهية العالم ، وقضية السلم ، تتطلب جميعاً أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين ،

وأن تضم في اعتبارها إسهام المرأة المرمي في رفاه الأسرة وفي تنمية المجتمع ، الذي لم يعترف به حتى الآن على نحو كامل ، والأهمية الاجتماعية للأومة ولدور الوالدين كليهما في الأسرة وليس تشغله الأطفال ، وأن تدرك أن دور المرأة في الانجاب لا ينبغي أن يكون أساساً للتمييز ، بل أن تشغله الأطفال تتطلب بدلاً من ذلك تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة والمجتمع ككل ،

وأن تدرك أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة ،

وقد عقدت المزمع على تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ، وعلى أن تتخذ ، لذلك الغرض ، التدابير اللازمة ، للقضاء على ذلك التمييز بجميع أشكاله ومظاهره ،

قد اتفقت على ما يلي :

الجزء الأول

المادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة ، على أساس تساوي الرجل والمرأة ، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر ، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تشييدها بها وسرقتها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية .

المادة ٢

تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على أن تتبجح ، بكل الوسائل المناسبة ودون ابطاء ، سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة ، وتحقيقاً لذلك ، تتعهد بالتصديق على ما يلي :

(أ) تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشرعاتها المناسبة المناسبة الأخرى ، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن ، وكفالة التحقيق المكثف لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى ؛

(ب) اتخاذ التدابير المناسبة من التدابير التشريعية وفهرها ، بما في ذلك ما يقتضيه الأمر من إجراءات ، لحظر كل تمييز ضد المرأة ؛

(ج) اقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للمرأة ، من طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى ، من أي فعل تمييزي ؛

(د) الامتناع من الاضطلاع بأي عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة ، وكفالة تصرف السلطات والهيئات العامة بما يتفق وهذا الالتزام ؛

(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة ؛

(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك التشريع ، لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة ؛

(ز) إلغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة .

المادة ٣

تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين ، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، كل التدابير المناسبة ، بما في ذلك التشريع ، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين ، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشبع بها على أساس المساواة مع الرجل .

المادة ٤

١ - لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التمهيد بالمساواة العملية بين الرجل والمرأة تمييزاً كما تحدده هذه الاتفاقية ، ولكنه يجب ألا يستتبع بأي حال ، كنتيجة

هذا من العمل

له ، الابقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة ، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عند ما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت .

٢ - لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة ، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية ، إجراء تمييزي .

المادة ٥

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة ، لتحقيق ما يلي :

(أ) تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة ، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دنية أو تفوق أحد الجنسين ، وعلى أدوار نمطية للرجل والمرأة ؛

(ب) كفالة أن تتضمن التربية الأسرية تقييماً سليماً للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية والاعتراف بالمسؤولية المشتركة لكل من الرجال والنساء في تنشئة أطفالهم وتطورهم ، على أن يكون مفهوم أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات .

المادة ٦

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك التشريع ، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال عذارة المرأة .

الجزء الثاني

المادة ٧

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والمعاملة للبلد ، وبوجه خاص تكفل للمرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، الحق في :

(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة ، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام ؛

(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية ؛

(ج) المشاركة في جميع القرارات والجمعيات غير الحكومية التي تصنى بالحياة العامة والسياسة للبلد .

المادة ٨

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل و بدون أي تمييز ، فرصة تشييل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية .

المادة ٩

١ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها . وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي أو تغيير جنسية الزوج أنقضاء الزواج ، أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة ، وأن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج .

٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها .

الجزء الثالث

المادة ١٠

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم ، وبوجه خاص لكي تكفل ، على أساس تساوي الرجل والمرأة :

(أ) نفس الظروف للتوجيه الوظيفي والمهني ، ولوصول إلى الدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية من جميع الفئات ، في المناطق الريفية والحضرية على السواء ؛ وتكون هذه المساواة مكفولة في المرحلة السابقة للالتحاق بالدراسة وفي التعليم المستمر والتقني والمهني والتعليم التلقيني العالي ، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني ؛

(ب) تولي نفس المناهج الدراسية ، ونفس الامتحانات و هيئات تدريسية تتمتع بمؤهلات من نفس المستوى ومبان ومعدات مدرسية من نفس النوعية ؛

(ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة على جميع مستويات التعليم وفي جميع أشكاله عن طريق تشجيع التعليم المختلط وفهر من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف ، ولا سيما عن طريق تلقين كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم ؛

(د) نفس الفرص للاستفادة من المنح التعليمية وفهرها من المنح الدراسية ؛

(هـ) نفس الفرص للوصول إلى برامج التعليم المتواصل ، بما في ذلك برامج تعليم الكبار وبحو الأمية الوظيفية ، ولا سيما التي تهدف إلى أن تصبح ، في أقرب وقت ممكن ، أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة ؛

مختار من الأصل

- (و) خفض معدلات ترك المدرسة ، قبل الأوان بين الطالبات وتنظيم برامج للتفتيش والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان ؛
- (ز) نفس الفرص للمشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية ؛
- (ح) الوصول إلى معلومات تربية محددة للمساعدة في ضمان صحة الأسر ورعايتها ، بما في ذلك المعلومات والنصح عن تخطيط الأسرة .

المادة ١١

- ١- تتخذ الدول الأطراف جميع ما يقتضيه الحال اتخاذ من تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها ، على أساس تساوى الرجل والمرأة ، نفس الحقوق ولا سيما :
- (أ) الحق في العمل بوصفه حقاً غير قابل للتصرف لكل البشري ؛
- (ب) الحق في التمتع بنفس فرص التوظيف ، بما في ذلك تطبيق معايير الاختيار نفسها في شؤون التوظيف ؛
- (ج) الحق في حرية اختيار المهنة والعمل ، والحق في الترتي والأمن الوظيفي ، وفي جميع مزايا وشروط الخدمة ، والحق في تلقي التدريب وإعادة التدريب المهني ، بما في ذلك النظم الصناعية والتدريب المهني المتقدم والتدريب المتكرر ؛
- (د) الحق في المساواة في الأجر ، بما في ذلك الاستحقاقات ، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل المتبادل القيمة ، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل ؛
- (هـ) الحق في الضمان الاجتماعي ، ولا سيما في حالات التقاعد ، والبطالة ، والمرض ، والعجز ، والشيخوخة ، وأي شكل آخر من أشكال عدم القدرة على العمل ، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة الأجر ؛
- (و) الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل ، بما في ذلك حماية وظرفية الانجاب .
- ٢- توخى لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة ، ولضمان حقها الفعلي في العمل ، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة :
- (أ) لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية ، مع فرض جزاءات على المخالفين ؛
- (ب) لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو مع التمتع بمزايا اجتماعية مماثلة دون أن تفقد المرأة الوظيفة التي تشغلها أو أقدستها أو العلاوات الاجتماعية ؛

- (ج) لتشجيع توفير ما يلزم من الخدمات الاجتماعية المساندة لتكوين الوالدين من الجمع بين التزاماتهما الأسرية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة ، ولا سيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال ؛
- (د) لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها مؤذية لها .
- ٢- يجب أن تستعرض التشريعات الوقائية المتصلة بالمسائل المشمولة بهذه المادة استعراضاً دورياً في ضوء المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وأن يتم تلقيحها أو إلغاؤها أو توسيع نطاقها حسب الاقتضاء .

المادة ١٢

- ١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها ، على أساس تساوى الرجل والمرأة ، الحصول على خدمات الرعاية الصحية ، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتخطيط الأسرة .
- ٢- بالرغم من أحكام الفقرة ١ من هذه المادة تكفل الدول الأطراف للمرأة الخدمات المناسبة فيما يتعلق بالعمل والولادة وفترة ما بعد الولادة ، وتوفر لها الخدمات المجانية عند الاقتضاء ، وكذلك التغذية الكافية أثناء الحمل والرضاعة .

المادة ١٣

- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها ، على أساس تساوى الرجل والمرأة ، نفس الحقوق ولا سيما :
- (أ) الحق في الاستحقاقات الأسرية ؛
- (ب) الحق في الحصول على القروض المصرفية ، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي ؛
- (ج) الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفي جميع جوانب الحياة الثقافية .

المادة ١٤

- ١- تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية ، والأدوار

هكذا من العمل

الهامة التي تؤديها في تأمين أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها ، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية ، وتتخذ جميع التدابير الخاصة لضمان تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية .

٢ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الخاصة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها ، على أساس التساوي مع الرجل ، المشاركة في التنمية الريفية والاستفادة منها ، وتكفل للمرأة بوجه خاص الحق في :

- (أ) المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الاتصالي على جميع المستويات ؛
- (ب) تهيئ تسهيلات العناية الصحية الملائمة ، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتخطيط الأسرة ؛
- (ج) الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي ؛
- (د) الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم الرسمي وغير الرسمي ، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفية ، والحصول كذلك في جملة أمور ، على فوائد كافة الخدمات المجتمعية والإرشادية ، وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التقنية ؛
- (هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات من أجل الحصول على فرص اقتصادية متكافئة من طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص ؛
- (و) المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية ؛
- (ز) فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية ، وتسهيلات التسويق والتكنولوجيا الخاصة ، والمساواة في المعاملة في مشاريع اصلاح الأراضي والاصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التطوير الريفي ؛
- (ح) التمتع بطرف مميضية ملائمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسكان والاصحاب والامداد بالكهرباء والماء ، والنقل ، والاتصالات .

الجزء الرابع

المادة ١٥

- ١ - تمنح الدول الأطراف المرأة المساواة مع الرجل أمام القانون .
- ٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة في الشؤون المدنية ، أهلية قانونية ماثلة لأهلية الرجل ، وتضمن ممارستها تلك الأهلية . وتكفل للمرأة ، بوجه خاص ، حقوقا مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات ، وتعاملها على قدم المساواة في جميع مراحل الاجراءات المتبعة لدى المحاكم والهيئات القضائية .

- ٢ - توافق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي لها أثر قانوني يستهدف تقييد الأهلية القانونية للمرأة باطلية ولاغية .
- ٣ - تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكاهم وأقاربهم .

المادة ١٦

- ١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الخاصة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية ، وبوجه خاص تضمن ، على أساس تساوي الرجل والمرأة :

 - (أ) نفس الحق في عقد الزواج ؛
 - (ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج ، وفي عدم عقد الزواج الا برضاها الحر الكامل ؛
 - (ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه ؛
 - (د) نفس الحقوق والمسؤوليات كوالدة ، بغض النظر عن حالتها الزوجية ، في الأمور المتعلقة بالأطفال ؛ وفي جميع الأحوال ، تكون مصالح الأطفال هي الراجحة ؛
 - (هـ) نفس الحقوق في أن تقرر بحرية وبشعور من المسؤولية عدد أطفالها والفتره بين انجاب طفل وآخر ، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتسكينها من ممارسة هذه الحقوق ؛
 - (و) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال ونشيمهم ، أو ما شابه ذلك من الأنظمة المؤسسية الاجتماعية ، حين توجد هذه المقاهم في التشريع الوطني ؛ وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة ؛
 - (ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة ، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة ، والسكنى ، والوظيفة ؛
 - (ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات ، والإشراف عليها ، وإدارتها ، والتمتع بها ، والتصرف فيها ، سواء بلا مقابل أو مقابل موزن ذي قيمة .

- ٢ - لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني ، وتتخذ جميع الاجراءات الضرورية بما فيها التصديق ، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرا إلزاميا .

هكذا من الأصل

الجزء الخامس

المادة ١٧

١ - لغرض دراسة التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاتفاقية ، تنشأ لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة (يشار إليها فيما يلي باسم اللجنة) تتألف من بدء تفاد الاتفاقية من شامية مصر خـسيرا وبعد تصديق الدولة الطرف الخامسة والثلاثين عليها أو انضمامها اليها من ثلاثة وعشرين خـسيرا من ذوي الكفاءة الخلقية الرقيصة والكفاءة المالية في الميدان الذي تشمله هذه الاتفاقية ، لتنظيم الدول الأطراف من بين مواطنيها ويحلون بصفاتهم الشخصية ، مع ايلاء الاعتبار لبدأ التوزيع الجغرافي العادل ولتشمل مختلف الأشكال الحضارية وكذلك النظام القانونية الرئيسية .

٢ - ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة بالأشخاص الذين ترشحهم الدول الأطراف ولكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من بين مواطنيها .

٣ - يجري الانتخاب الأول بعد ستة أشهر من تاريخ بدء تفاد هذه الاتفاقية . وقبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب ، يوجه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى الدول الأطراف بدعوتها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون فترة شهرين . وبعد الأمين العام قائمة بالترتيب الأبدى بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو ، مهنا الدول الأطراف التي رشحتهم ، ويقدمها إلى الدول الأطراف .

٤ - تجري انتخابات أعضاء اللجنة في اجتماع للدول الأطراف يدعو إليه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة . وفي ذلك الاجتماع ، الذي يشكل اشتراك ثلثي الدول الأطراف فيه نصا قانونيا له ، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى أكثرية مطلقة من أصوات مثلي الدول الأطراف الحاضرين والمصوتين .

٥ - ينتخب أعضاء اللجنة لفترة مدتها أربع سنوات . فور أن فترة تسعة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنتهي في نهاية فترة سنتين ؛ ويقوم رئيس اللجنة ، بعد الانتخاب الأول فوراً ، باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء التسعة بالقرعة .

٦ - يجري انتخاب أعضاء اللجنة الإضافيين الخمسة وفقاً لأحكام الفقرات ٣ و٢ و١ من هذه المادة بعد التصديق أو الانضمام الخامس والثلاثين . وتنتهي ولاية اثنين من الأعضاء الإضافيين المنتخبين بهذه المناسبة في نهاية فترة سنتين . ويتم اختيار اسميهما بالقرعة من قبل رئيس اللجنة .

٧ - لعل الشواغر الطارئة ، تقوم الدولة الطرف التي كف غيرها عن الصل كمضو في اللجنة بتعيين خـبير آخر من بين مواطنيها ، رهنا بموافقة اللجنة .

٨ - يتلقى يلقى أعضاء اللجنة ، بموافقة الجمعية العامة مكافآت تدفع من موارد الأمم المتحدة بالأحكام والشروط التي تحددها الجمعية ، مع ايلاء الاعتبار لأهمية المسؤوليات المطلوبة باللجنة .

٩ - يوفـر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم اللجنة من موظفين ومراقق للاضطلاع بصورة فعالة بالوظائف المنوطة بها بموجب هذه الاتفاقية .

المادة ١٨

١ - تتمتع الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، للنظر من قبل اللجنة ، تقريراً عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل انفاذ أحكام هذه الاتفاقية ، ومن التقدم المحرز في هذا الصدد ، وذلك :

(أ) في غضون ستة واحدة من بدء التفاد بالنسبة للدولة الممثلة ؛

(ب) وبعد ذلك كل أربع سنوات على الأقل ، وكذلك كلما طلبت اللجنة ذلك ؛

٢ - يجوز أن تبين التقارير الموام والصواب التي تؤثر على مدى الوفاء بالالتزامات المقررة في هذه الاتفاقية .

المادة ١٩

١ - تعتمد اللجنة النظام الداخلي الخاص بها .

٢ - تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين .

المادة ٢٠

١ - تجتمع اللجنة في المادة لفترة لا تزيد على اسبوعين سنوياً للنظر في التقارير المقدمة وفقاً للمادة ١٨ من هذه الاتفاقية .

٢ - تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة .

المادة ٢١

١ - تقدم اللجنة تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن أنشطتها ، ولها أن تقدم مقترحات وتوصيات عامة مبنية على دراسة التقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف . وتدرج تلك المقترحات والتوصيات العامة في تقرير اللجنة مرفوعة بتعليقات الدول الأطراف ، ان وجدت .

٢ - يحيل الأمين العام تقارير اللجنة إلى لجنة مركز المرأة ، لغرض إعلامها .

هذه المادة الأصل

المادة ٢٢

يحق للوكالات المتخصصة أن تتل لدى الطرف في تنفيذ ما يقع في نطاق أنشطتها من أحكام هذه الاتفاقية . وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة الى تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تقع في نطاق أنشطتها .

الجزء السادس

المادة ٢٣

ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أى أحكام تكون أكثر تيسيرا لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتكون قد وردت :

- (أ) في تشريعات دولة من الدول الأطراف ؛
- (ب) أو في أية اتفاقية أو معاهدة أو اتفاق دولي آخر نافذ بالنسبة الى تلك الدولة .

المادة ٢٤

تتعهد الدول الأطراف باتخاذ جميع ما يلزم من تدابير على الصعيد الوطني تستهدف تحقيق الإعمال الكامل للحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية .

المادة ٢٥

- ١ - يكون باب التوقيع على هذه الاتفاقية مفتوحا لجميع الدول .
- ٢ - يمس الأمين العام للأمم المتحدة ودعما لهذه الاتفاقية .
- ٣ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق . وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .
- ٤ - يكون باب الانضمام الى هذه الاتفاقية مفتوحا لجميع الدول . ويغفل الانضمام بالامضاء . وشيئة الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٢٦

- ١ - يجوز لأي دولة من الدول الأطراف ، في أى وقت ، أن تطلب إعادة الدار في هذه الاتفاقية ، وذلك من طريق اصدار كتابي يوجه الى الأمين العام للأمم المتحدة .

- ٢ - تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يتخذ من خطوات ، ان لزم ، فيما يتعلق بذلك الطلب .

المادة ٢٧

- ١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام المصيرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة .
- ٢ - بالنسبة لكل دولة تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم اليها بعد ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام المصيرين ، يبدأ نفاذ الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد تاريخ ايداع هذه الدولة وثيقة تصديقها أو انضمامها .

المادة ٢٨

- ١ - يطلق الأمين العام للأمم المتحدة نى التحفظات التي تبديها الدول وقت التصديق أو الانضمام ، ويقوم بتصديقها على جميع الدول .
- ٢ - لا يجوز ابداء أى تحفظ يكون طافيا لموضوع هذه الاتفاقية ورفضها .
- ٣ - يجوز سحب التحفظات في أى وقت بتوجيه اصدار بهذا المعنى الى الأمين العام للأمم المتحدة ، الذى يقوم عندئذ بإبلاغ جميع الدول به . ويصبح ذلك الاصدار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تلقيه .

المادة ٢٩

- ١ - يعرض للتحكيم أى خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية . ولا يسوى عن طريق المفاوضات ؛ وذلك بناء على طلب واحدة من هذه الدول . وإذا لم يتمكن الأطراف ، خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم ، من الوصول الى اتفاق على تنظيم أمر التحكيم ، جاز لأي من اولئك الأطراف احالة النزاع الى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقا للنظام الأساسي للمحكمة .
- ٢ - لأية دولة طرف أن تعلن لدى توقيع هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو الانضمام اليها أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة . ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بتلك الفقرة . اراء أية دولة طرف أبدت تحفظا من هذا القبيل .
- ٣ - لأية دولة طرف أبدت تحفظا وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ متى شاءت باصدار توجيهه الى الأمين العام للأمم المتحدة .

هكذا من الأصل

المادة ٣٠

تودع هذه الاتفاقية ، التي تتساوى تصورها الاسمانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية ، لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

وأشارا لذلك ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون حسب الأصول ، بتوقيع هذه الاتفاقية .

الإعلانات والتحفيزات والاعتراضات وإشعارات سحب التحفظات فيما يتعلق
بالاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

إعلان

وفقا للفقرة ٢ من المادة ٢٩ من الاتفاقية، تعلن دولة إسرائيل، بموجب هذا أنها
لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من تلك المادة.

جامايكا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤]

تحفظ

تعلن حكومة جامايكا أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بأحكام الفقرة ١ من المادة ٢٩
من الاتفاقية.

الأردن

[الأصل: بالعربية]

[١ تموز/يوليه ١٩٩٢]

تحفظات

لا يعتبر الأردن نفسه ملزما بالأحكام التالية:

(أ) الفقرة ٢ من المادة ١٩

(ب) الفقرة ٤ من المادة ١٥ (تبعية إقامة المرأة وسكنها مع زوجها)؛

(ج) الفقرة الفرعية ١ (ج) من المادة ١٦، (فيما يتصل بالحقوق الناجمة عن نسخ
الزواج بالنسبة للنفقة والتعويض)؛

(د) الفقرتان الفرعيتان ١ (د) و (ز) من المادة ١٦.

الكويت

[الأصل: بالعربية]

[٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤]

تحفظات

المادة ٩، الفقرة ٢

تحفظت حكومة الكويت بحقتها بعدم تطبيق الحكم الوارد في الفقرة ٢ من المادة ٩ من
الاتفاقية وذلك لعدم اتفاقه مع قانون الجنسية الكويتي الذي ينص على تبعية الابن لأبيه في
اكتساب الجنسية.

(*) حذفت التوقيعات

المادة ١٦، الفقرة ١ (و)

تعلن حكومة دولة الكويت أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالحكم الوارد في الفقرة
الفرعية ١ (و) من المادة ١٦ وذلك لتعارضه مع أحكام الشريعة الإسلامية التي هي الدين
الرسمي للدولة.

تصدق الدول العربية على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة -

يظهر هذا الجدول موقف الدول العربية من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من حيث التصديق
والانضمام.

الدولة	حالة الصك	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ الدخول حيز النفاذ
الأردن	تصديق	1980/12/3	1992/7/1	1992/7/31
الإمارات	انضمام		2004/10/6	
البحرين	انضمام		2002/6/18	2002/7/18
تونس	تصديق	1980/7/24	1985/9/20	1985/10/20
الجزائر	انضمام		1996/5/22	1996/6/21
جيبوتي	انضمام		1998/12/2	1999/1/1
السعودية	تصديق	2000/9/7	2000/9/7	2000/10/7
السودان				
سوريا	انضمام		2003/3/28	2003/4/27
الصومال				
العراق	انضمام		1986/8/13	1986/9/12
عمان				
فلسطين				
قطر				
الكويت	انضمام		1994/9/2	1994/10/2
لبنان	انضمام		1997/4/21	1997/5/21
ليبيا	انضمام		1989/5/16	1989/6/15
مصر	تصديق	1980/7/16	1981/9/18	1981/10/18
المغرب	انضمام		1993/6/21	1993/7/21
اليمن	انضمام		1984/5/30	1984/6/29

مكتبة الأهل

تعليمات

معدلة للتعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥
بشان استلام وتخزين البضائع في مخازن الملكية الأردنية
لسنة ٢٠٠٧

استناداً للصلاحيات المخولة الي بموجب المادة (160) من قانون الجمارك رقم (20) لسنة (1998) وتعديلاته أقرر تعديل التعليمات رقم (4) لسنة (2005) وذلك على النحو التالي:-

المادة (1) : تسمى هذه التعليمات تعليمات معدله لتعليمات استلام وتخزين البضائع في مخازن الملكية الأردنية لعام (2007) وتقرأ مع التعليمات رقم (4) لسنة (2005) .

المادة (2) : تلغى الفقرة (3) من المادة (10) من التعليمات الأصلية ويعد ترقيم الفقره (4) من المادة (10) من التعليمات الأصلية لتصبح الفقره (3) ويبدل نصها على النحو التالي:-

" تحدد فترة التخزين بثلاثين يوماً فقط ويتم بعد انتهاء المدة المذكوره تسليم البضائع الى الجمارك الأردنية لاتخاذ الاجراءات القانونية".

المادة (3) : يعاد ترقيم الفقرات (5 ، 6 ، 7 ، 8) من المادة (10) من التعليمات الأصلية لتصبح (4 ، 5 ، 6 ، 7).

المادة (4) : يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير المالية / الجمارك
الدكتور زياد فريز

تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ٢٠٠٧

صادرة بالاستناد الى المادة رقم (٢٣)

من نظام الاشغال الحكومية رقم (٧١)

لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ بالاستناد لاحكام المادة (١/٢٣) من نظام الاشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته الموافقة على تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ٢٠٠٧ بصيغتها التالية:-

تعليمات تصنيف المقاولين

لسنة ٢٠٠٧

المادة (١)- تسمى هذه التعليمات (تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ٢٠٠٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية مع مراعاة ما ورد من القوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية.

المادة (٢)- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

النظام : نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ وأي تعديلات تطرأ عليه أو أي نظام آخر يحل محله .
الوزارة : وزارة الاشغال العامة والاسكان
الوزير : وزير الاشغال العامة والاسكان
المدير : مدير عام دائرة العطاءات الحكومية.
اللجنة : لجنة تصنيف المقاولين من الفئات الخمس الأولى المشكلة بمقتضى الفقرة ب من المادة ٢٣ من النظام .
المهندس : المهندس المنتسب لنقابة المهندسين الأردنيين في احد الاختصاصات التالية [مدني، معماري، كهرباء، ميكانيك، صناعي (إدارة)، كيمائي، تعدين(مواد)]
الملحق رقم (١): الملحق الذي يتضمن تعريف أنواع اشغال المقاولات ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه التعليمات .

هكذا من الأصل

الملحق رقم (٢): الملحق الذي يتضمن متطلبات التصنيف ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه التعليمات .

الملحق رقم (٣): الملحق الذي يتضمن شروط ومتطلبات توثيق المشاريع في نقابة المقاولين.

المادة (٣)- يتم تصنيف المقاولين في ست فئات هي الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة وتعتبر كل فئة من الفئات الخمس الأولى فئة عليا .

المادة (٤)- ١- يشكل مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير لجنة لتصنيف المقاولين من الفئات الخمس الأولى من اثني عشر عضواً ويكون المدير رئيساً لها .

ب- تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونياً بحضور سبعة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيسها من بينهم . وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات ستة من أعضائها الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وللجنة الاستعانة بالخبراء أو المختصين عند الحاجة لتقديم خبراتهم في الأمور المتعلقة بمهامها دون أن يكون لهم حق التصويت على قراراتها .

ج- تقوم اللجنة بالمهام التالية :-

- ١- النظر في طلبات تصنيف المقاولين والتأكد من صحة الشهادات والوثائق المقدمة ورفع تنسيباتها إلى الوزير .
- ٢- تعديل هذه التعليمات وملاحقها كلما دعت الحاجة إلى ذلك ورفع تنسيباتها إلى الوزير.

المادة (٥)- ١- تنقسم أشتغال المقاولات لغايات تصنيف المقاولين إلى المجالات التالية :

١- الطرق

٢- الإبنية

٣- الكهروميكانيك .

٤- المياه والصرف الصحي

٥- الأشتغال الأخرى

ب- تحدد الاختصاصات الفرعية التي تدخل في كل مجال من مجالات الأشتغال المنصوص عليها في الفقرة (١) في هذه المادة ويتم تعريف كل منها على الوجه المبين في الملحق رقم ١-

المادة (٦) ١- يصنف المقاولون في الفئات الخمس الأولى وفي مجال أو اختصاص أو أكثر بقرار من الوزير بناءً على تنسيب اللجنة .

ب- يسري قرار التصنيف للفئات الخمس الأولى لفترة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الأول من شهر نيسان من سنة التصنيف وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر آذار من السنة الثالثة، وإذا تم التصنيف في أي وقت بعد تاريخ بدء التصنيف فإنه ينتهي مفعوله في نهاية فترة التصنيف .

ج- يمكن للمقاول الذي صنف في السنة الأولى من فترة التصنيف أن يحصل على تمديد شهادة تصنيف للسنتين التاليتين من تلك الفترة شريطة تقديم الوثائق التالية وبحيث تكون سارية المفعول لسنة التصنيف.

١- رخصة المهن

٢- شهادة تبين تسديد الرسوم المستحقة عليه لدى نقابة مقاولي الإنشاءات لتاريخه.

٣- شهادة تسجيل حديثة للمهندسين العاملين لديه صادرة عن نقابة المهندسين مع صورة عن كتاب التعيين أو العقد الموقع مع المهندس.

٤- أية تعديلات على كشف الاليات المملوكة لديه.

٥- شهادة تسجيل صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة حديثة لغاية تاريخه.

٦- إضافة إلى ما ورد أعلاه يطلب من المقاولين المصنفين في الفئات الأولى والثانية والثالثة ما يلي:

- تقديم ميزانية عمومية مصدقة من مكتب مدقق حسابات معتمد للسنة التي تسبق سنة التصنيف.

- تقديم كشف الضمان الاجتماعي للكوادر الإدارية والفنية لسنة التصنيف.

د- تقوم الدائرة بأرشفة وثائق التصنيف الكترونياً وإعادة الوثائق إلى أصحابها خلال شهرين من تاريخ صدور شهادة التصنيف وبخلاف ذلك يتم إتلافها.

المادة (٧) ١- في حالة انقطاع المقاول عن تجديد وتمديد التصنيف لمدة تزيد عن (٣) سنوات متتالية يعتبر ترخيصه وتصنيفه لاغيين حكماً بغض النظر عن أي إجراء.

ب- يحق للمقاول تغيير اسم الشركة أو المؤسسة وكذلك الاسم التجاري شريطة التقدم بطلب خطي إلى اللجنة على أن تكون شهادة تصنيف المقاول سارية المفعول عند التقدم بهذا الطلب، مع مراعاة تعليمات وزارة الصناعة والتجارة بهذا الخصوص والتزامات وحقوق الشركة السابقة.

هكذا في الأصل

المادة (٨) - (المقاول العام)

٨-١ للوزير - بناء على تنسيب اللجنة - أن يعتبر أي مقاول (مقاولاً عاماً) إذا تم تصنيفه في الفئة الأولى في:-

١- إنشاء الطرق

٢- إنشاء الأبنية

٣- المياه والصرف الصحي

٤- الكهروميكانيك

شريطة استيفاء ما يلي:

أ- أن يكون رأس ماله المسجل (٢) مليون دينار على الأقل.

ب- أن يقدم وثائق الملاءة المالية التي تطلبها اللجنة.

ج - أن يكون لديه خبرة موثقة تشمل إنجاز مشاريع رئيسية في المجالات الأربعة المختلفة وبقيمة إجمالية مقدارها ثلاثين مليون دينار على الأقل في العشر سنوات الأخيرة.

د - أن يكون تاريخ سجل خبراته في السنوات الأخيرة خالياً من التعثرات في إنجاز المشاريع.

هـ- إذا أخل المقاول في أي شرط من الشروط الواردة في هذه المادة يوقف العمل بتسميته كمقاول عام " ويعاد بقرار من الوزير ويتنسب من اللجنة في حالة تصويب الخلل المشار إليه .

و- تصرف للمقاول شهادة "مقاول عام" دون ذكر المجالات والاختصاصات بالإضافة إلى شهادة تصنيف أخرى في المجالات والاختصاصات المصنف بها.

٨-٢ للوزير بناء على تنسيب اللجنة أن يسمي التلaffا من المقاولين لغايات تصدير المقاولات وتنفيذ المشاريع الكبرى والمتخصصة في المملكة (مقاولاً عاماً - بالمرتبة العليا) وفقاً لما يلي :

أ - التلaff من مقاولين اثنين أو أكثر مصنف كل منهم في الفئة الأولى، وعلى أن يغطي الفئة الأولى في مجالات التصنيف الأربعة الواردة في المادة (٨-١) وأن لا يقل مجموع رأسمال عن خمسة ملايين دينار.

ويجوز دخول شركاء للتلائف المكون أعلاه من الشركات الأردنية المصنفة في أي مجال من مجالات التصنيف، ويشترط بأعضاء التلائف أن يكونوا قد قاموا بتنفيذ ودون تعثر ما يزيد عن (٣٠) مليون دينار من الأعمال والمشاريع خلال الست سنوات السابقة لتاريخ تقديم الطلب.

ب - تشمل أعمال التلائف (المقاول العام بالمرتبة العليا) على المشاركة في عطاءات مطروحة بمناقصات أو استدراج عروض دولية بتمويل محلي أو خارجي وكذلك المشاريع التي تطرح للفئة الأولى.

ج - يتم توثيق التلائف المبين في البند (أ) من هذه الفقرة لدى الكاتب العدل بموجب النظام الداخلي للتلائف وفق نموذج معتمد من اللجنة لهذه الغاية بحيث تلتزم الشركات المؤتلفة بموجبه على أساس التكافل والتضامن فيما بينها بالمسؤوليات والواجبات والحقوق كما ويتم تقديم اتفاق للتلائف موثق لدى الكاتب العدل لكل مشروع على حده.

د- يلتزم كل شريك في التلائف بعدم المنافسة في المشروع الذي تقدم له التلائف بعرض أو مناقصة.

هـ- يعين التلائف (المقاول العام بالمرتبة العليا) مديراً فنياً متفرغاً له.

و- أن يتوفر لدى التلائف الأنظمة التالية: -

١- نظام ضبط جودة.

٢- نظام السلامة العامة.

٣- نظام ISO 14000 (المتعلق في البيئة).

٤- دائرة موارد بشرية شاملة قسم للتدريب.

ز- إذا أخل التلائف (المقاول العام بالمرتبة العليا) بأي شرط من شروط تعليمات التصنيف المعمول بها يحق للوزير بناءً على تنسيب اللجنة اتخاذ أي إجراءات يراها مناسبة بحقه بما في ذلك شطب هذا التلائف.

ح - يتم تسمية التلائف حسب النظام الداخلي للتلائف.

هذه هي الأصل

المادة (٩) يسمح لشركات المقاولات بالاندماج وفق قانون الشركات المعمول به وكما يلي:-

- ١- أن يكون تصنيف الشركات ساري المفعول عند التقدم بطلب الاندماج.
- ٢- على الشركة الراغبة في الاندماج أن تثبت بأن لها نشاط في المجال أو الاختصاص المصنفة بها لآخر (٥) سنوات.
- ٣- في حال توفر الشروط الواردة في البندين (١، ٢) أعلاه يتم تصنيف الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج كالآتي:-
 - أ- ينقل تصنيف كل شركة إلى الشركة الناتجة عن الاندماج.
 - ب- في حالة الاندماج بين شركتين أو أكثر ومصنفة في ذات المجال أو الاختصاص تمنح الشركة الناتجة عن الاندماج فئة التصنيف الأعلى في المجال أو الاختصاص لأي منها.

ج- إذا نتج عن الاندماج تصنيف شركة في الفئة الأولى في المجالات الرئيسية الأربعة وهي (إنشاء طرق، إنشاء أبنية، المياه والصرف الصحي والكهروميكانيك) تمنح الشركة مسمى (مقاول عام) مع مراعاة ما ورد في المادة (٨-١) من هذه التعليمات.

د- يتم تسجيل الشركة الناتجة عن الاندماج في نقابة المقاولين بعضوية جديدة.

٤- توفير الكوادر الفنية والإدارية والآليات والمعدات وأية أمور أخرى في الشركة الجديدة (المندمجة) وذلك حسب فئة التصنيف والمجال والذي يقرر من قبل اللجنة.

٥- عند حصول الشركات أو المؤسسات على الموافقة المبدئية على الاندماج من قبل اللجنة بطلب إليها ما يلي:

- أ- شطب عضوية هذه الشركات في نقابة المقاولين.
- ب- شطب السجل التجاري الخاص بكل شركة في وزارة الصناعة والتجارة طيلة فترة الاندماج وعلى أن لا يتعارض مع القوانين والأنظمة السارية.
- ج- تسجيل الشركة الناتجة عن الاندماج في وزارة الصناعة والتجارة.

٦- تقوم اللجنة بالتنسيق إلى الوزير بشطب تصنيف الشركات الداخلة في الاندماج بعد

الحصول على التصنيف للشركة الناتجة عن الاندماج.

٧- إذا أخلت الشركة الجديدة بأي شرط من شروط الاندماج يحق للوزير إلغاء الاندماج وبتنسيق من اللجنة.

٨- في حال إنفكاك الاندماج يعاد تصنيف كل شركة على حدة كما كان عليه قبل الاندماج وبقرار ترخيص جديد.

٩- يشطب الاسم التجاري للشركة الناتجة عن الاندماج إلا في حالة موافقة الشركات المندمجة على التنازل عن الاسم التجاري لأحد أطراف الاندماج.

المادة (١٠) - يشترط في المقاول الذي يرغب في التصنيف لأول مرة في أي من الفئات الخمس الأولى التقيد بما يلي:-

١- أن يكون عضوا عاملا في نقابة المقاولين الأردنيين ومسنداً لرسوم النقابة لنفس سنة التصنيف.

٢- أن يكون مرخصاً كمقاول إنشاءات بموجب أحكام قانون مقاولي الإنشاءات رقم ١٣ لسنة ١٩٨٧م والتعليمات الصادرة بموجبه.

٣- أن يكون مسجلاً لدى مراقب الشركات أو في السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة، على أن تكون الغاية من التسجيل ممارسة المقاولات دون غيرها بناءً على قرار الترخيص الصادر للشركة أو المؤسسة وأن يتم الحصول على موافقة لجنة التصنيف قبل أي تعديل أو تغيير على سجل الشركة لدى مراقب الشركات أو مراقب سجل التجارة في وزارة الصناعة والتجارة.

محكمة من الأصل

٤- أن يكون حاصلًا على رخصة مهن سارية المفعول وصادرة للمكتب الرئيسي كما ورد في السجل التجاري.

٥- أن يكون له مكتب ثابت ومناسب لفئة تصنيفه حسب الملحق رقم ٢ - .

٦- أن يقدم شهادة حديثة لسنة التصنيف من نقابة المهندسين تبين أسماء المهندسين المنقرخين العاملين لديه.

٧- أن يقدم شهادات بنكية حديثة لسنة التصنيف تثبت ملاءمته المالية لفئة التصنيف في المجال أو الاختصاص وفقا للنماذج المعتمدة على أن تكون تلك الشهادة صادرة أو موقعة من قبل الإدارة العامة للبنك أو المؤسسة المالية التي يتعامل معها المقاول.

٨- أن يتوفر لديه الجهاز الإداري والفني والمعدات والخبرة المنصوص عليها في المواد (١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥) والملحق رقم (٢) من هذه التعليمات: أ- في حالة تصنيف المقاول في أكثر من مجال فيكتفى بالجهاز الإداري ذي المتطلب الأكثر.

ب- يكون عدد أفراد الجهاز الفني المطلوب معادلا لثلاثي مجموع الجهاز الفني المطلوب لجميع المجالات بحيث تغطي الاختصاصات المختلفة.

ج- بالنسبة إلى المدير الفني فيكتفى بمدير فني واحد ذي المتطلب الأكثر لكافة المجالات (إذا وجد مدير فني في الشركة يتعين على المقاول تعيين مهندس بديل عن المدير الفني بحيث يكون اختصاصه من اختصاصات المدير الفني) باستثناء مجال الكهروميكانيك فيتطلب تعيين مدير فني آخر.

المادة (١١) يجب أن يتوفر في العاملين في الأجهزة الإدارية والفنية المنصوص عليها في المادة (١٠) المؤهلات والخبرات التالية:

١- الجهاز المالي:

يشترط في (المدير المالي) لهذا الجهاز أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية في المحاسبة أو الاقتصاد أو إدارة الأعمال ولديه خبرة في الشؤون المالية لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

كما يشترط في (المحاسب) أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية في المحاسبة ولديه خبرة في هذا المجال لا تقل عن سنتين أو أن يكون حاصلًا على شهادة في المحاسبة من كلية مجتمع مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال المحاسبة أو أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة مع خبرة في مجال المحاسبة لا تقل عن عشر سنوات.

٢- الجهاز الإداري:

يشترط في (المدير الإداري) لهذا الجهاز أن تتوفر فيه المؤهلات والخبرات التالية وذلك وفقا لفئة تصنيف المقاول:

للفئة الأولى:

أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن خمس سنوات أو أن يكون حاصلًا على شهادة من كلية مجتمع مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن ثماني سنوات أو أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن اثنتي عشرة سنة.

للفئتين الثانية والثالثة:

أن يكون حاصلًا على شهادة من كلية مجتمع مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن ٥ - سنوات ، أو أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العامة مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن ثماني سنوات.

٣- الجهاز الفني:

يشترط في (المدير الفني) في هذا الجهاز أن يكون مهندسًا مسجلًا لدى نقابة المهندسين وتخصصه في الاختصاص المعين للعمل فيه ومتفرغًا للعمل لدى المقاول وأن تتوفر لديه الخبرة التالية في ممارسته الأعمال الهندسية كحد أدنى وذلك وفقا لفئة تصنيف المقاول:-

- للفئة الأولى :- اثنتي عشرة سنة منها ثماني سنوات في تنفيذ المشاريع.

- للفئة الثانية : ثماني سنوات منها خمس سنوات في تنفيذ المشاريع.

هكذا من الأصل

- للجنة الثالثة : ست سنوات منها ثلاث سنوات في تنفيذ المشاريع.
- للجنة الرابعة : أربع سنوات منها سنتان في تنفيذ المشاريع.
- مهندس برمجة وتخطيط للجنة الأولى لأي مجال من مجالات التصنيف الواردة في الملحق رقم (٢).

* يشترط في (الكادر الفني) من المهندسين أن يكون مسجلاً لدى نقابة المهندسين واختصاصه في مجال اختصاص المقاول ومتفرغاً للعمل لدى الشركة.

وأن تتوفر لديه الخبرة التالية في ممارسة الأعمال الهندسية كحد أدنى وذلك وفقاً للجنة تصنيف المقاول.

- للفتتين الأولى والثانية : خمس سنوات.
- للفتتين الثالثة والرابعة : ثلاث سنوات.
- للجنة الخامسة - حديث التخرج.

• يشترط في الفنيين من مراقبين ورسميين ومساحين وحاسبين كميات ومحلي مواد أن يكون كل منهم حاصلًا على شهادة من كلية مجتمع متوسطة مع خبرة لا تقل عن أربع سنوات في تنفيذ المشاريع ، أو خريج معهد فني مع خبرة لا تقل عن ست سنوات.

المادة (١٢) - إذا لزم المقاول بتنفيذ أي مشروع، فيترتب عليه توفير الأجهزة الفنية والإدارية حسب شروط عقد المفاوضة لكل مشروع ، وذلك إضافة إلى الأجهزة الدائمة والمتفرعة في مكتبه الرئيسي.

المادة (١٣) - أ- للمدير العام لدى المقاول أن يشغل منصب المدير الفني أو المدير الإداري بالإضافة إلى كونه مديراً عاماً شريطة أن تتوفر فيه الشروط المقررة لأي من هذين المنصبين، ويشترط في المدير العام في جميع الأحوال أن يكون متفرغاً للعمل في منشأة واحدة.

ب - لا يجوز الجمع بين وظيفتي المدير الفني والمدير الإداري للفتتين الأولى والثانية.

المادة (١٤) - ١- يترتب على المقاول تقديم الكشوف والبيانات المتعلقة بالمركبات الإنشائية على أن تكون مسجلة لدى دائرة ترخيص المركبات ومرخصة لسنة التصنيف.

٢- يشترط أن تكون المركبات الإنشائية والمعدات صالحة للاستعمال وأن تبقى ملكية المقاول لها سارية المفعول طيلة مدة التصنيف وعليه أن يعلم الدائرة عن أي تغيير في ملكيتها، وللجنة أن تنسب للوزير بإعادة النظر في تصنيف المقاول سواء أقام بأعلام الدائرة عن ذلك أو حجب تلك المعلومات عنها.

المادة (١٥) يحق للوزير وبتنسيب من اللجنة إضافة أو حذف بعض المجالات أو الاختصاصات الواردة في الملحق رقم (١) من هذه التعليمات وتحديد متطلبات المجالات والاختصاصات الجديدة.

المادة (١٦) يحق للوزير وبتنسيب من اللجنة إجراء تعديلات على الجداول الواردة في الملحق رقم (٢) من هذه التعليمات.

المادة (١٧) - الخبرة :

أ- يشترط في المقاول الراغب في تعديل فئة التصنيف أو تجديد التصنيف أو تمديد التصنيف أو إضافة تصنيف جديد أن تكون لديه خبرة في تنفيذ المشاريع في المجال أو الاختصاص المطلوب التصنيف به خلال السبع سنوات السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التصنيف وفقاً لشروط ومواصفات الخبرة المنصوص عليها في الملحق رقم ٢- وأن يقدم البيانات والكشوف التي تثبت تلك الخبرة وشهادات أداء من صاحب العمل والمشرف تتضمن المعلومات الكاملة عن أداء المقاول في المشاريع التي قام بتنفيذها أو يقوم بتنفيذها وفق نموذج معتمد من قبل اللجنة (المرفق مع هذه التعليمات) يتعلق بأداء المقاول وأي معلومات إضافية تطلبها اللجنة، وإذا تبين بأن أداء المقاول لم يكن بالمستوى المطلوب لتجديد التصنيف أو التعديل أو التمديد أو الإضافة للجنة الحق في رفض الطلب بغض النظر عن استيفائه لجميع شروط ومتطلبات التصنيف الواردة في هذه التعليمات.

ب- ولغايات تعديل التصنيف فإن قيمة الخبرات التي تحتسب هي الفارق الحسابي لقيمة الخبرات المطلوبة للفئة الأعلى الراغب الانتقال إليها وقيمة الخبرات في الفئة المصنف بها عند التقدم بطلب التعديل.

المشاريع التي تحتسب هي التي تم تنفيذها بعد التصنيف في آخر فئة.

محكمة من الأعمال

ج- مع مراعاة أحكام المادة ١٧- من هذه التعليمات وتحقيقاً للغايات المقصودة من الفقرة -أ- من هذه المادة يشترط في الخبرة في تنفيذ المشاريع للمقاول الراغب في التصنيف ما يلي:

- ١- مجالات الطرق والأبنية والمياه والصرف الصحي :
 - للغة الأولى : أن لا تقل قيمة كل مشروع من المشاريع التي نفذها عن (٤٠٠) أربعمائة ألف دينار.
 - للغة الثانية : أن لا تقل تلك القيمة عن (٢٥٠) مائتان وخمسون ألف دينار لكل مشروع.
 - للغة الثالثة : أن لا تقل تلك القيمة عن (١٠٠) مائة ألف دينار لكل مشروع.
 - للغة الرابعة : أن لا تقل تلك القيمة عن (٢٥) خمسة وعشرون ألف دينار لكل مشروع.
 - للغة الخامسة : أن لا تقل تلك القيمة عن (٥) خمسة آلاف دينار لكل مشروع.
 - ٢- مجال الكهرباء :
 - للغة الأولى : أن لا تقل قيمة كل مشروع من المشاريع التي نفذها عن (٢٠٠) مائتي ألف دينار.
 - للغة الثانية : أن لا تقل تلك القيمة عن (١٥٠) مائة وخمسين ألف دينار لكل مشروع.
 - للغة الثالثة : أن لا تقل تلك القيمة عن (٥٠) خمسين ألف دينار لكل مشروع.
- ملاحظة: ينظر في المشاريع ذات الصيغة الفنية المميزة إذا كانت قيمتها أقل مما ذكر أعلاه وتكون مدعمة بشهادات من المهندس وصاحب العمل.
- د- يجب أن تشمل خبرة المقاول خلال السبع سنوات السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التصنيف على إنجاز مشروعاً واحداً على الأقل بقيمة تثنى الحد الأعلى المقرر للمشروع من فئة تصنيفه الحالية أو إنجاز مشروعين التثنى قيمة كل منهما نصف الحد الأعلى من قيمة المشروع المذكور. وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق رقم (٢) وأن يكون معدل كفاءة إنتاجه السنوي خلال السنوات السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التصنيف بما لا يقل عن ربع قيمة المشروع الواحد المحددة لفئة تصنيفه في الملحق المذكور.
- ولغرض احتساب الكفاءة السنوية لمقاول اللغة الأولى في اختصاصي إنشاء الطرق وإنشاء الأبنية تعتبر قيمة المشروع (٦) ستة ملايين دينار. ويشترط في جميع الأحوال أن يكون الانجاز قد تم بدون تعثرات أو تأخر مبرر في مدة التنفيذ.

هـ- يتعين على طالب تعديل التصنيف في مجال الكهروميكانيك ما يلي:

- ١- أن يكون المقاول طالب التصنيف بالفئات العليا الأولى والثانية قد نفذ مباشرة وبجهاز الشركة العامل لديه مشاريع كهروميكانيك كبرى تحتوي على كافة الانظمة الكهروميكانيكية .
 - ٢- للغة الأولى يجب أن يكون لدى الشركة مدير فني مهندس (كهربائي أو ميكانيكي) وبخبرة لا تقل عن خمسة عشر عاماً منها عشر سنوات في تنفيذ المشاريع الكهروميكانيكية فقط .
 - ٣- يجب أن يكون جهاز الشركة الفني (الهندسي) الرئيسي العامل كاملاً قد نفذ مشاريع كهروميكانيكية تحتوي على الانظمة الكهروميكانيكية .
 - ٤- للغة الأولى يجب أن يكون لدى الشركة مهندس كهربائي بخبرة اثنتي عشرة سنة فما فوق وكذلك مهندس ميكانيك بخبرة اثنتي عشرة سنة فما فوق منها ثماني سنوات في تنفيذ المشاريع الكهروميكانيكية .
 - ٥- للغة الثانية يجب أن يكون لدى الشركة مهندس كهرباء بخبرة سبع سنوات فما فوق ومهندس ميكانيك بخبرة سبع سنوات فما فوق منها خمس سنوات في تنفيذ مشاريع الكهروميكانيك .
- و- لغايات التصنيف تعتمد المشاريع التي قام المقاول بتنفيذها كمقاول رئيس وذلك بواسطة أجهزته الإدارية والفنية ومعداته بما لا يقل عن (٥٠%) من قيمة هذه المشاريع ، ولا تقبل الخبرة في أي مشروع إذا كان المقاول قد أوكل تنفيذ المشروع أو تنازل عنه كلياً إلى مقاول فرعي، والمشروع المنفذ بواسطة التالف بين المقاولين فيحتسب لكل منهم من الخبرة بنسبة ما أنجزه من المشروع وحسب اختصاصه.
- ز- تحتسب الخبرة في تنفيذ الأشغال لأي مقاول فرعي تمت الموافقة عليه من قبل صاحب العمل بنسبة تعادل ٧٥% من قيمة الأشغال التي أنجزها بصورة فعلية شريطة التثبت من ذلك بشهادة صادرة عن صاحب العمل وموثقة من نقابة المقاولين وتصب في ٢٥% الباقية من قيمة هذه الأشغال للمقاول الرئيسي.
- ح - بالنسبة للخبرة في تنفيذ مشاريع القطاع الخاص فإنه يتعين على المقاول إثبات الخبرة بتقديم العقود الأصلية الموقعة مع اصحاب العمل ، وفقاً لما يلي :-
- ح-١ لغايات احتساب الخبرات لمشاريع القطاع الخاص تعتمد العقود الموثقة والمسجلة لدى نقابة المقاولين حسب النموذج الوارد في الملحق رقم (٣).

محرراً من الأصل

ج-٢ مع مراعاة ماورد في (ح ١-أ) أعلاه فيكون الحد الأعلى لمجموع خبرات القطاع الخاص من مشاريع الإسكان والللال الخاصة التي تعتمد لجانها للتصنيف كما يلي:

- أ- مشاريع الإسكان والللال الخاصة ٢٠% للفئات الأولى والثانية والثالثة
ب- مشاريع الإسكان والللال الخاصة ٣٠% للفئات الرابعة والخامسة والسادسة

من المتطلبات الواردة في الملحق رقم (٢) من تعليمات التصنيف ومهما بلغت قيمة الخبرات لدى القطاع الخاص.

- ح-٣ المشاريع التي تطرح كمشروع متكامل من بنية تحتية ومباني تجارية.
ح-٤ تعامل خبرات التنفيذ لدى الشركات المساهمة العامة والمؤسسات شبه الرسمية معاملة القطاع العام شريطة أن تتم إحالته كقطاع.

المادة (١٨) أ- يشترط فيمن يصنف في الفئة الأولى في اختصاص إنشاء الطرق أن يكون مصنفاً في الفئة الأولى في الاختصاصات الفرعية الثلاث (خلطات اسفلتية، اشغال خرسانية/جسور وتقاطعات والاتفاق، اشغال ترابية/ حفريات وتعددين).
ملاحظة: يعتبر حقاً مكتسباً للشركات والمؤسسات التي تم تصنيفها في الفئة الأولى ب إنشاء طرق قبل صدور هذه التعليمات.

ب- يشترط فيمن يصنف في الفئة الثانية في اختصاص إنشاء الطرق أن يكون مصنفاً في اختصاصين فرعيين من الاختصاصات الفرعية الثلاث (خلطات اسفلتية، اشغال خرسانية/جسور وتقاطعات والاتفاق، اشغال ترابية / حفريات وتعددين) في الفئة الأولى في احدهما وفي الفئة الثانية على الأقل في الاختصاص الآخر.

المادة (١٩) الخبرة الشخصية

أ- لا يجوز تصنيف أي منشأة جديدة بالفئة الأولى مباشرة.

ب- يجب أن يتمتع إحد أصحاب المنشأة المؤهل عند التقدم بالتصنيف لأول مرة وبملك النسبة المحددة في تعليمات ترخيص المقاولين السارية شريطة أن يكون ملفوضاً بالأمور الفنية والإدارية على الأقل:

- ١- للفئة الرابعة: مهندس بخبرة لا تقل عن اثنتي عشرة سنة.

٢- للفئة الخامسة: مهندس بخبرة لا تقل عن سبع سنوات

ملاحظة: يجب أن يتطابق طلب مجال التصنيف مع الخبرة الشخصية للمؤسس وحسب قناعة اللجنة.

٣- للفئة الثالثة كهروميكانيك مهندس كهربائي وميكانيكي بخبرة لا تقل عن عشر سنوات لكل مهنا، والفئة ثالثة كهرباء أو ثالثة ميكانيك مهندس كهرباء أو ميكانيك بخبرة لا تقل عن عشر سنوات.

٤- المهندسون بخبرة تتراوح من سنتين إلى أقل من سبع سنوات وحمل دبلوم الهندسة بعد الثانوية العامة وعلى أن تكون الشهادة معادلة من الجهات المختصة وأن تكون خبرته العملية لا تقل عن عشر سنوات يتم تصنيفهم في الفئة السادسة أشغال عامة.

ملاحظة: الاختصاصات المعتمدة للدبلوم هي (مدني، معماري، كهرباء، ميكانيك، ديكور)

هـ- إذا تقدم للتصنيف أكثر من شخص من المذكورين أعلاه فتقوم لجنة التصنيف باعتماد أعلى خبرة لكل مجال أو اختصاص وحسب قناعة اللجنة.

ج- تعتمد الخبرة الشخصية للشريك أو الشركاء الرئيسيين فقط عند التصنيف لأول مرة وتعتمد خبرات المنشأة بعد ذلك.

* ملاحظة: يتم تحديد المجال أو الاختصاص الفرعي للتصنيف للمهندسين وحمل دبلوم الهندسة اعتماداً على الشهادة الدراسية شريطة اقتنائها بالخبرة العملية في نفس التخصص.

المادة (٢٠) - في حالة انسحاب الشريك المؤهل من شركة مقاولات تم تصنيفها بناءً على خبراته الشخصية قبل انتهاء المدة المسموح بها للانسحاب وهي خمس سنوات كما وردت في تعليمات ترخيص المقاولين السارية يتعين على الشريك تقديم أسباب مبررة للانسحاب ويترتب على الشركة إدخال شريك يحمل نفس مؤهلات الشريك المنسحب وخلافاً لذلك يتم إعادة النظر في تصنيف الشركة وحسب قناعة اللجنة.

المادة (٢١) تنظر اللجنة في الطلب المقدم من المقاول الذي يرغب في التصنيف في المجال أو الاختصاص الفرعي بناءً على الخبرة التي اكتسبها من الشركة التي كان فيها شريكاً لمدة لا تقل عن خمس سنوات وتتخذ قرارها حسب التعليمات المعمول بها أو حسب قناعة اللجنة.

مكتبة من الأعمال

المادة (٢٢) يجوز لأي شركة أو مؤسسة مقاولات قائمة ومصنفة لمدة لا تقل عن سنتين إضافة شريك جديد وذلك لأغراض إضافة اختصاص فرعي أو مجال جديد يختلف عن المجال أو الاختصاص الفرعي المصنفة بها الشركة وفقاً للشروط التالية:-

١- أن لا يكون شريكاً في شركة مقاولات أخرى أو صاحب مؤسسة مقاولات غايات السجل فيها المقاولات الانشائية.

٢- أن تكون نسبته من رأسمال الشركة لا تقل عن ٢٥% .

٣- إذا كانت مؤسسة يجب الحصول أولاً على قرار ترخيص جديد لتحويل المؤسسة إلى شركة.

٤- مراعاة ما ورد في المادتين (٢٠، ٢١).

المادة (٢٣) في حالة انضمام شريك أو شركاء جدد للشركة / المؤسسة المصنفة في أي مجال أو اختصاص ولجميع الفئات يجب أن لا تزيد نسبة مساهمة الشريك الجديد أو الشركاء (الجدد) في الشركة عن ٢٥% ولا تزيد عن حصة أي من الشركاء الاصليين في جميع الأحوال.

المادة (٢٤)- يترتب على المقاول عند تقديم طلب التجديد أو التمديد أو التعديل في أي من الفئات الأولى والثانية والثالثة ما يلي:-

أ- أن يحتفظ بدفاتر منظمة وفقاً للأصول المحاسبية المعتمدة ، وأن يكون لديه مدقق حسابات قانوني مرخص ، وأن يكون قد أدرج اسمه في طلب التصنيف.

ب- أن يقدم لدائرة العطاءات الحكومية للميزانية العمومية مبيناً فيها قائمة الموجودات والمطلوبات التي تبين الأشغال التي نفذها خلال السنة السابقة لتقديم طلب التصنيف والأشغال التي هي قيد التنفيذ على أن تكون معتمدة من مدقق الحسابات القانوني.

ج- أن يقدم تقريراً مالياً إلى اللجنة على النموذج المقرر لبيان أوضاعه المالية لمشاريعه الملتزم بتنفيذها، إضافة لتزويد اللجنة بأي معلومات أخرى عن وضعة المالي وتوثيقها من الجهات صاحبة العلاقة.

د- أن يقدم للجنة التصنيف الهيكل التنظيمي لمنشأته مع بيان أسماء مالكي الشركة وحصصهم والصلاحيات الإدارية والمالية لكل منهم، والنظام الداخلي للشركة إذا كانت منشأة المقاولات شركة مساهمة خاصة أو عامة.

هـ- أن يقدم أي معلومات مالية أو فنية تطلبها اللجنة عن أوضاع المؤسسة أو الشركة.

المادة (٢٥)- على المقاول الذي يرغب في أن يصنف في أكثر من مجال أو في أكثر من اختصاص فرعي أن يقدم للجنة التصنيف ما يلي:-

أ- ما يثبت قدرته المالية وكفاءته الإدارية والفنية للقيام بالمسؤوليات المترتبة على كل مجال أو اختصاص فرعي وذلك حسب الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذه التعليمات.

ب- أن يوفر رأس المال الأكبر المقرر لأي من تلك المجالات أو الاختصاصات الفرعية مضافاً إليه ربع رأس المال المقرر لكل من المجالات أو الاختصاصات الفرعية الأخرى ويستثنى من هذا الشرط الشركات أو المؤسسات المصنفة في المجال والاختصاص الفرعي من ضمن المجال حيث يعتمد رأس المال الأكبر لأي منهما.

ج- أن يوفر القيمة الأكبر للأليات والمعدات (التجهيزات) المطلوبة لتلك المجالات أو الاختصاصات مضافاً إليها ربع قيمة الآليات والمعدات المطلوبة لكل من المجالات والاختصاصات الأخرى .

المادة (٢٦) يسمح للمقاول الاعتراض على قرار لجنة تصنيف المقاولين لمرة واحدة وذلك خلال شهر من تاريخ تبليغه بالقرار شريطة إبراز وثائق ومستندات على المعلومات المقدمة من قبله عند تقدمه في المرة الأولى ويكون قرار اللجنة نهائيّاً.

المادة (٢٧) أ- يترتب على المقاول المصنف المحافظة على توفير جميع الشروط والمتطلبات والأجهزة والمعدات وسائر الأمور التي صنف على أساسها طيلة مدة التصنيف. وللوزير إعادة النظر في تصنيفه في فئة أدنى أو إلغاء التصنيف في أي وقت إذا خالف أحكام هذه المادة بناء على تنسيب اللجنة ومراعاة ما ورد في المواد (١١)، (١٣)، (١٤) من هذه التعليمات.

ب- إذا تبين للجنة التصنيف عدم صحة الوثائق المقدمة من قبل المقاول والمرافقة مع طلب التصنيف فيحق للوزير وبتنسيب من اللجنة باتخاذ أحد الإجراءات التالية بحق المقاول وهي:

١- توجيه إنذار أول للمقاول وفي حال تكرار المخالفة يتم حرمان المقاول كما في البند (٢) لاحقاً.

٢- حرمان المقاول من المشاركة في العطاءات الحكومية للمدة التي تراها اللجنة مناسبة.

هذه هي الأصل

ج- إذا ثبت للجنة ومن خلال تقرير لجنة مشكلة لهذه الغاية بموجب المادة (٢٥) من نظام الأشغال الحكومية قيام المقاول بتقديم مصدقات كاذبة فيحق للوزير وبتنسيب من اللجنة شطب تصنيف المقاول من سجلات المصنفين وإحالة إلى النائب العام.

المادة (٢٨) إذا لم يمارس المقاول عمل المقاولات لمدة تزيد عن سنتين بدون أسباب مبررة فيعد النظر في تصنيف المقاول.

المادة (٢٩) أ- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة تصنيف مقاولي الفئة السادسة) تتألف من رئيس وأربعة أعضاء، وتجتمع هذه اللجنة كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسها، ويكون اجتماعها قانونياً. بحضور أكثرية أعضائها على أن يكون رئيسها من بينهم، وتتولى النظر في طلبات تصنيف المقاولين من الفئة السادسة ورفع تنسيباتها إلى الوزير ليصدر قراراته بشأنها.

ب- يصنف المقاول في الفئة السادسة أشغال عامة ليعمل في مجال الأشغال العامة وفقاً للشروط التالية:-

- ١- أن يكون عضواً عاملاً في نقابة المقاولين الأردنيين.
- ٢- أن يكون حاصلاً على ترخيص لتأسيس شركة مقاولات بموجب أحكام قانون مقاولي الإنشاءات رقم ١٣- لسنة ١٩٨٧ و/ي تعديل يطرأ عليه والتعليمات الصادرة بموجبه.
- ٣- أن يكون مسجلاً لدى مراقب الشركات أو مراقب سجل التجارة في وزارة الصناعة والتجارة، على أن تكون الغاية من التسجيل ممارسة المقاولات الإنشائية دون غيرها.
- ٤- أن يكون حاصلاً على رخصة مهنة سارية المفعول.
- ٥- أن تكون لديه المعدات المناسبة لتنفيذ الأشغال العامة وذلك حسب الملحق رقم ٢-.
- ٦- أن يقدم طلب تصنيفه على النموذج المقرر.

المادة (٣٠) - يسري قرار التصنيف للفئة السادسة لفترة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الأول من شهر نيسان من سنة التصنيف وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر آذار من السنة الثالثة، وإذا تم التصنيف في أي وقت بعد تاريخ بدء التصنيف فينتهي مفعوله في نهاية فترة التصنيف. ويمدد التصنيف للسنتين التاليتين شريطة تقديم الوثائق المنصوص عليها في المادة (٢٩- ب) من هذه التعليمات باستثناء البنود (٦، ٥، ٢).

المادة (٣١) - يصدر الوزير تعليمات وبتنسيب من لجنة التصنيف التعليمات اللازمة بخصوص تطبيق سقف الالتزام وعدد المشاريع أو العطاءات التي يمكن لأي مقاول مصنف أن يلتزم بأدائها في وقت واحد، وذلك حسب فئة تصنيفه وأدائه.

المادة (٣٢) - لا يجوز لأي شخص أو شركة أو مؤسسة أن يكون شريكاً في أكثر من شركة مقاولات ويكون حقاً مكتسباً للشركات التي تم تصنيفها قبل صدور تعليمات ٢٠٠٠.

المادة (٣٣) لا يجوز تسمية أي شركة أو مؤسسة مقاولات باسم لا يدل على عملها مثل دراسات هندسية أو إستشارات أو إدارة مشاريع أو غير ذلك.

المادة (٣٤) للوزير منح المقاول شهادة تصنيف للعمل خارج المملكة بناءً على تنسيب من اللجنة وفقاً للشروط التالية:

- ١- أن تكون شهادة تصنيف الشركة سارية المفعول في المملكة.
- ٢- تقديم شهادات تثبت حسن الأداء في المشاريع التي تم إنجازها في آخر ثلاث سنوات في المملكة.
- ٣- الاحتفاظ بالحد الأدنى من الكادر الإداري والفني والآليات والمعدات التي توافي عليه اللجنة.
- ٤- أن يكون له مكتب ثابت في المملكة.
- ٥- ابقاء تصنيف الشركة أو المؤسسة بناءً على طلب المقاول لغايات العمل خارج المملكة.
- ٦- تجديد طلب الإيقاف سنوياً شريطة تقديم وثائق حسب الأصول تثبت أن صاحب العلاقة يعمل في مجال المقاولات خارج المملكة.
- ٧- يحتفظ المقاول بحقه بتجديد التصنيف حسب التعليمات المعمول بها.
- ٨- شطب تصنيف الشركة أو المؤسسة في حال ثبوت أن صاحب العلاقة لا يعمل في مجال المقاولات خارج المملكة.

المادة (٣٥) أ- تنظر لجنة تصنيف المقاولين في الشكاوي التي ترد إلى الدائرة حول التقصير في تنفيذ أعمال العطاءات وأسبابه بناءً عليه تشكل لجنة فنية للتحقق من التقصير وفي حال ثبوت ذلك للوزير أن يتخذ أحد الإجراءات المنصوص عليها التالية وبتنسيب من اللجنة:

- ١- عدم إحالة أي عطاء على الشركة أو المؤسسة إلا بعد الانتهاء من أعمال المشروع المقصّر به أو رفع أسباب التقصير.

هكذا من الأصل

٢- حرمان المقاول لمدة محددة من المشاركة في العطاءات الحكومية التي يتم الإعلان عنها ضمن فترة الحرمان إذا ورد على المقاول أكثر من شكوى من قبل أصحاب العمل في أي عطاء أو لنفس العطاء أو إذا تم الدخول على الموقع من قبل صاحب العمل.

٣- تنزيل فئة تصنيف الشركة أو المؤسسة.

٤- يتم شطب تصنيف المقاول في حالة سحب أكثر من مشروع منه خلال خمس سنوات من تاريخ سحب أول مشروع وذلك استناداً إلى كتاب صاحب العمل وتقرير اللجنة الفنية المشكلة بموجب المادة (٢٥-ب) من نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته.

٥- عدم اتخاذ أي إجراء من الإجراءات أعلاه إذا توصلت اللجنة إلى قناعة بعدم ثبوت تقصير أو شكوى وبطلان أسبابها.

ب- للمدير أن يقوم بعرض تقصير أو مخالفة أي شركة أو مؤسسة مقاولات مصنفة على اللجنة وتقوم اللجنة بالنظر في التقصير أو إحالتها إلى لجنة فنية للتحقق ويتم اتخاذ أحد الإجراءات الواردة في البند (أ) من هذه المادة.

المادة (٣٦)- يحق للجنة التصنيف أن تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٥) من نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته. في حالة ثبوت قيام المقاول ببيع أي عطاء أو التنازل عنه أو استخدام تصنيفه من قبل آخرين لتنفيذ أي عطاء أو شراؤه باسم الغير.

المادة (٣٧) - يجوز للجنة التصنيف الاستعانة بالخبراء والفنيين في الأمور المتعلقة بتقصير المقاولين، في حالة بيع العطاءات، شراء العطاءات باسم الغير والتحقق من أداء المقاول في تنفيذ المشاريع ومنح أولئك الخبراء والفنيين مكافآت مالية بناءً على تنسيب رئيس اللجنة وموافقة الوزير.

المادة (٣٨)- لا يجوز تصنيف أي شركة مقاولات أردنية يشارك فيها مقاول أجنبي إلا إذا تحققت فيها الشروط التالية:-

- ١- توفر الخبرة المقررة بموجب هذه التعليمات لدى الشريك الأردني بنسبة لا تقل عن (٥٠%) من الخبرة المطلوبة للجنة الأعلى المطلوب التصنيف بها.
- ب- على الشريك الأجنبي تقديم ثلاثة أضعاف الخبرة المطلوبة للجنة الأعلى المطلوب التصنيف فيها.

ج- توفر الأجهزة الفنية والإدارية والمالية المقررة لدى الشركة بموجب هذه التعليمات وأن يكون للشريك الأجنبي ممثلاً مقيماً في المملكة طيلة مدة التصنيف وذلك لغايات تطبيق المسؤوليات القانونية للشركة والالتزامات المترتبة عليها وأن يكون المهندسون الأجانب مسجلين لدى نقابة المهندسين الأردنيين.

د- أن يقوم الشريك الأجنبي بتحويل كامل حصته من رأس المال بالعملة الصعبة من خلال بنك محلي معتمد.

هـ- أن يكون هنالك مبرر للمصلحة العامة في إنشاء مثل هذه الشركة.

المادة (٣٩) يضاف (٧) علامات لعلامة حسن الأداء في التقييم الفني للمقاول الحاصل على جائزة وزارة الأشغال العامة والإسكان لتنفيذ المقاولات في آخر ثلاث سنوات.

المادة (٤٠) تلغى تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ٢٠٠٠ والمنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٤٣٦) تاريخ ١١/٦/٢٠٠٠.

محكمة من الأعمال

الملحق رقم (١)

تعريف المجالات والاختصاصات لأشغال المقاولات

١- المجال الأول : (طرق) :

١- إختصاص (إنشاء الطرق):

إنشاء الطرق بكافة أنواعها من فتح وتعبيد وتزفيت ويشمل العمل الأشغال الترابية والسدود والفرشيات والجسور والعبارات والخلطات الإسفلتية وجدران الطرق الاستنادية والدهان والإشارات الإرشادية والتحذيرية وكذلك إنشاء تدابير صيانة التربة وحمايتها من الانجراف والانزلاق والانقلاب والصيانة وكل ما ورد في الاختصاص.

٢- إختصاص (خلطات إسفلتية) :-

تجهيز وتنفيذ الخلطات الإسفلتية الساخنة والباردة للطبقات السطحية من الطريق بما في ذلك الترقيع وتجهيز مثل هذه الطبقات وصيانة تلك الأشغال .

٣- إختصاص (أشغال خرسانية / جسور وتقاطعات والاتفاقي) :-

إنشاء الجسور والتقاطعات والاتفاقي والإنشاءات الخرسانية الثقيلة والمتخصصة وصيانتها.

٤- إختصاص العبّارات والجدران الاستنادية وعبّارات التصريف

يشمل هذا الاختصاص إنشاء العبّارات والجدران الاستنادية لأشغال الطرق وعبّارات التصريف وصيانتها.

٥- إختصاص (أشغال ترابية / حفریات وتعدين) :-

القيام بأعمال الحفر والردم لأجسام الطرق والسكك الحديدية والمطارات والتعدين وتنفيذ الفرشيات والتسويات الخ.

ب- المجال الثاني (الأبنية) :

إختصاص (إنشاء الأبنية)

إنشاء المباني العامة والسكنية والمدارس والمستشفيات والفنادق ومشاريع الإسكان والفلل الخاصة والمباني الصناعية والخرسانية، بما في ذلك أشغال الأبنية التحتية والتتمديدات والتكملة بحيث تكون المباني جاهزة للاستعمال وصيانة تلك الأشغال .

٢- إختصاص (أبنية خرسانية / مصنعة) :

إنشاء المباني من عناصر خرسانية مسبقة الصنع ويشمل العمل تصنيع العناصر وتركيبها وإنشاء الأساسات وأشغال التكملة والتتمديدات لمباني جاهزة للاستعمال وصيانتها ، ويشترط أن يكون المقاول مالكا لمصنع العناصر الخرسانية .

٣- إختصاص المنشآت المعدنية

إنشاء المباني المعدنية من مصانع ومستودعات وهناجر وخزانات الوقود والغاز ويشمل العمل المباني متكاملة من أساسات وهياكل وتتمديدات وتكملت بحيث تكون جاهزة للاستعمال ويشترط أن يكون المقاول مالكا لمصنع الهياكل المعدنية .

٤- إختصاص (أبنية جاهزة / مسبقة الصنع (Prefab) :

إنشاء المباني السكنية أو الصناعية أو العامة وغيرها . من المواد المعدنية أو الاسبت أو الملمرة، ويشمل العمل المباني متكاملة من أساسات وهياكل وتتمديدات وتكملت بحيث تكون المباني جاهزة للاستعمال ويشمل الاختصاص صيانة تلك الأشغال، ويشترط أن يكون المقاول مالكا للمصنع الذي تجهز فيه هذه الأشغال .

٥- إختصاص (صيانة الأبنية) :

يشمل هذا الاختصاص الصيانة الدورية والوقائية للأشغال المدنية كأعمال ترميم الخرسانة والحجر والطوب والقضارة والأرضيات والمنجور والأشغال المعدنية والدهان وعزل السطوح ويشمل كذلك صيانة كل ما يتعلق بالعناصر والتجهيزات الكهربائية والميكانيكية والتتمديدات الصحية وإدامة الصيانة للمستشفيات والمباني الأخرى.

* ملاحظة لغايات تعديل التصنيف تحسب ٢٠% من قيمة أعمال إدانة الصيانة كحد أعلى من قيمة الخبرات المطلوبة للفئة.

هكذا من الأصل

٦- إختصاص أعمال الديكور والتأثيث:

يشمل هذا الإختصاص إنشاء كافة أعمال الديكور والتأثيث للمباني وتصنيعها واعداد التصاميم الداخلية لها حسب متطلبات المشروع.

ج- المجال الثالث (كهروميكانيك) :

١- إختصاص (كهروميكانيك):

تنفيذ جميع الأعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية مثل تمديدات شبكات المياه والتصريف والغاز والتدفئة والتكييف والتبريد وأنظمة مقاومة الحريق وأنظمة الامان والمراقبة والإنذار وكهربية إنارة المباني وإنارة الشوارع والمساحات والملاعب والإشارات الضوئية وأشغال القوى الكهربائية والمنشآت ومحطات التوليد والتحويل الكهربائية ومحطات الرفع ومستودعات التبريد والمشاريع الصناعية وتشغيلها وصيانتها .

٢- إختصاص (ميكانيك) :

تنفيذ الأعمال الميكانيكية والغاز وعمل تمديدات المباني الميكانيكية والصحية وأنظمة التدفئة والتكييف والتهوية والتبريد وتمديدات المختبرات وشبكات المياه والتصريف الداخلية وتركيب الاجهزة الميكانيكية مثل المراجل والمضخات والضواغط والثلاجات ومحطات الضخ والرفع وتشغيلها وصيانتها .

٣- إختصاص (كهرياء) :

تنفيذ جميع الاعمال الكهربائية وتجهيز إنارة المباني والشوارع والإشارات الضوئية وأشغال محطات التوليد والتحويل الكهربائية للنقل والتوزيع وتشغيلها وصيانتها، وتنفيذ شبكات الضغط العالي والضغط المنخفض فوق الأرض وتحت الأرض وتشغيلها وصيانتها.

د- المجال الرابع (مياه وصرف صحي) :

١- إختصاص (مياه وصرف صحي):

ويشمل مشاريع المياه والصرف الصحي والري، ومشاريع محطات الضخ والرفع وشبكات تصريف المياه والخزانات التابعة لها والأعمال التكميلية من تمديد انابيب وصمامات الخ .

٢- إختصاص محطات تنقيه (الصرف الصحي) :

إنشاء محطات التنقيه للصرف الصحي ومحطات الضخ والرفع بما في ذلك الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية وتشغيلها وصيانتها.

٣- إختصاص (محطات معالجة وتحلية مياه الشرب) :

إنشاء محطات معالجة وتحلية المياه وإزالة الأملاح بما في ذلك من أعمال مدنية وميكانيكية وكهربائية وكيمائية وكذلك تشغيلها وصيانتها.

هـ- المجال الخامس (اشغال اخرى) :

يشمل هذا المجال الاختصاصات التالية:

١- إختصاص (شبكات الاتصالات):

ويشمل هذا الاختصاص على تنفيذ الاعمال التالية:

أ- الأعمال المدنية: وتشمل إنشاء المناهل بكامل مستلزماتها وحفر الخنادق وتوريد وتمديد مواسير، والطعم والدمك حسب المواصفات، بالإضافة الى للتنظيف وإعادة الأرضاع كما كانت عليه قبل الحفر سواء كانت (ارض طبيعية، صبات خرسانية، بلاط، اسفلت الخ).

ب- أعمال التركيبات: وتشمل تركيب الاعمدة وتمديد الكوابل بأنواعها مع كافة مستلزماتها.

٢- إختصاص (حفر آبار المياه) :

ويشمل هذا الاختصاص حفر آبار المياه وتجهيزها.

٣- إختصاص (حفر الآبار لغايات الحقن والحقن والاساسات الخازوقية):

ويشمل هذا الاختصاص عمليات حفر الآبار وحقتها والغروزل وحفر الآبار الخازوقية وإعدادها وصيانتها.

٤- إختصاص أعمال تركيب منشآت صناعية " تنفيذ جميع الأعمال والأنظمة الكهربائية والميكانيكية الخاصة بالمشاريع الصناعية وتشغيلها وصيانتها.

٥- إختصاص (الأشغال العامة):

يشمل هذا الاختصاص تنفيذ الأشغال في مجالات الأبنية والمياه والصرف الصحي والكهرياء والميكانيك والاتصالات وإنشاء الأسوار والاسيجة والأرصفة والممرات وأعمال الديكور ضمن القيم المحددة في الملحق رقم ٢- من هذه التعليمات.

محكمة العدل

[illegible][illegible][illegible]

Key:

مكتبة المجلد

[illegible][illegible]

المدير الفني مهناش تخلص مطني

مكتبة الخليل

مكثتكم المسمون ضرورة لاجل فلك الميكانيك.
 بك لب ضروري للغة الثالثة وحتى الاولى.

بك لب ضروري المنة المنة وعنى الاى-

هكذا في الأصل

تعليمات شروط وإجراءات استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين
صادرة بموجب أحكام المادة (٤) من نظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين
رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات شروط وإجراءات استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

وزارة	: وزارة العمل
الوزير	: وزير العمل
المديرية	: مديرية العمل المعنية.
المدير	: مدير مديرية العمل المعنية.
العامل المستخدم	: العامل غير الأردني الموجود داخل المملكة.
العامل المستقدم	: العامل غير الأردني الذي دخل المملكة بموجب عقد استخدام بقصد العمل.

المادة (٣) :

تشكل لجنة من موظفي الوزارة تسمى (لجنة الاستخدام) تختص بالنظر في طلبات استخدام العمال من خارج المملكة، وكذلك طلبات استخدام العمال غير الأردنيين من داخل المملكة في الحالات التي تكلف بها من الوزير.

[illegible]

هكذا في الأصل

المادة (٤):

على كل صاحب عمل يرغب باستخدام أو استقدام عامل غير أردني إجراء ما يلي :-

أ- تعبئة نموذج الاستخدام والاستقدام المعتمد متضمناً ما يلي :-

١- اسم المؤسسة واسم صاحبها أو مديرها المسؤول ، وعنوانها ، وطبيعة عملها ، وفروعها ان وجدت.

٢- اسم العامل حسبما ورد في جواز سفره، وتاريخ ميلاده، وجنسيته، والمهنة التي سيعمل فيها.

ب- يرفق بطلب الاستخدام الوثائق التالية :-

١- عقد عمل من نسختين .

٢- إبراز رخصة مهن سارية المفعول للمؤسسة وإرفاق صورة عنها ، أو تقديم إذن إشغال وسند تسجيل الأرض وإرفاق صورة عنها في حالة كون العامل المستخدم عامل نظافة في عمارة أو فيلا، أو تقديم توصية صادرة عن مديرية الزراعة المختصة في حالة كون العامل عاملاً زراعياً.

٣- صورة عن جواز سفر العامل على أن يكون ساري المفعول.

٤- كشف صادر عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تبين اشتراك جميع العاملين لدى صاحب العمل بالضمان الاجتماعي ومسئولاً للاشتراكات حتى تاريخ تقديم الطلب.

٥- صورة عن المشاريع والعطاءات المحالة على صاحب العمل إن وجدت، مبيناً فيها الجهة التي أحالت إليه هذه العطاءات .

٦- شهادة فحص طبي سارية المفعول صادرة عن أحد المراكز الصحية المعتمدة لدى وزارة الصحة.

٧- صورة شخصية للعامل.

٨ - استمارة المؤسسة رقم (١) أو صورة عن إشعار تسليمها للمديرية.

ج- يرفق بطلب الاستخدام الوثائق التالية :-

١- إبراز رخصة مهن للمؤسسة سارية المفعول وإرفاق صورة عنها أو تقديم توصية صادرة عن مديرية الزراعة المختصة في حالة كون العامل المطلوب استقدامه سيعمل في قطاع الزراعة.

٢- صورة عن المشاريع والعطاءات المحالة على صاحب العمل إن وجدت، مبيناً فيها الجهة التي أحالت إليه هذه العطاءات .

٣- صورة عن جواز سفر العامل ساري المفعول لمدة لا تقل عن ستة شهور.

٤- عقد عمل على نسختين يقدم عند صدور الموافقة على الطلب.

٥- يتم استكمال الوثائق المطلوبة عند دخول العامل أراضي المملكة وفق البند (ب) أعلاه بالإضافة إلى شهادة عدم محكوميه مصدقة حسب الأصول صادرة عن الجهات المختصة في بلد العامل.

مركز العمل

٦- يتم دفع رسوم تصاريح العمل مسبقاً وفور الحصول على الموافقة على الطلب.

٧- يقدم صاحب العمل كفالة عدلية أو بنكية في قطاع الزراعة وكفالة بنكية لكافة القطاعات الأخرى وفق الصيغة التي تقررها الوزارة ، للتصرف فيها بناء على قرار صادر عن المحكمة المختصة في حالة إخلال صاحب العمل بأي من الالتزامات المترتبة عليه بموجب القانون والأنظمة الصادرة بموجبه أو هذه التعليمات ولضمان حقوق العامل وقيمة تذكرة السفر لإعادة العامل إلى بلده الأصلي وذلك كما يلي :-

أ- كفالة عن العمال من الجنسيات المقيمة بقانون الإقامة عن كل عامل منوي استخدام أو استخدام بقيمة (٣٠٠) دينار.

ب- كفالة عن العمال من الجنسيات غير المقيمة بقانون الإقامة بقيمة:

- ١٠٠٠ دينار في حالة استخدام ما بين ثلاثة وعشرة عمال.

- ٢٠٠٠ دينار في حالة استخدام أكثر من عشرة عمال ولغاية عشرين عاملاً.

- ٥٠٠٠ دينار في حالة استخدام أكثر من عشرين عاملاً ولغاية خمسين عاملاً.

- ١٠٠٠٠ دينار في حالة استخدام أكثر من ٥٠ عاملاً ولغاية ١٠٠ عاملاً.

- ٢٠٠٠٠ دينار في حالة استخدام أكثر من ١٠٠ عاملاً ولغاية ٢٠٠ عاملاً.

- ٣٠٠٠٠ دينار في حالة استخدام أكثر من ٢٠٠ عاملاً ولغاية ٣٠٠ عاملاً.

- ٤٠٠٠٠ دينار في حالة استخدام أكثر من ٣٠٠ عاملاً.

ج- يستثنى من تقديم هذه الكفالات الدوائر والجامعات الحكومية ، وأمانة عمان والبلديات والمكاتب الإقليمية .

المادة (٥) :

لغايات الإعفاء مما جاء في البند (٧) من الفقرة (ج) من المادة (٤) من هذه التعليمات تطبق الأسس الخاصة بالقائمة الذهبية المعتمدة بقرار صادر عن الوزير.

المادة (٦) :-

أ- لصاحب العمل تسمية مندوب عنه أو أكثر من ذوي حسن السيرة والسلوك لمتابعة معاملاته أمام الوزارة ، بموجب بطاقة سنوية تصدرها الوزارة وبشروط أن لا يكون المندوب مندوباً لأكثر من صاحب عمل .

ب- لغايات إصدار بطاقة اعتماد المندوب أو تجديدها يشترط تقديم الوثائق التالية:

١- طلب مقدم من صاحب العمل.

٢- شهادة عدم محكوميه.

٣- موافقة أمنية صادرة عن الجهات المختصة.

هذه من الأصل

- ج- تستوفي الوزارة عن إصدار البطاقة أو تجديدها بدلاً سنوياً مقداره عشرة دنانير.
- د - للوزارة إلغاء بطاقة المندوب في أي وقت إذا تبين لها عدم التزام المندوب بالقوانين والأنظمة وهذه التعليمات.

المادة (٧) :

تعتبر الموافقة على طلب الاستقدام سارية المفعول لمدة شهرين من تاريخ الحصول عليها وعلى صاحب العمل استكمال إجراء دخول العامل إلى البلاد خلال تلك الفترة واستكمال الإجراءات للحصول على تصريح العمل ، وتبدأ مدة سريان تصريح العمل من تاريخ دخول العامل البلاد .

المادة (٨) :

على صاحب العمل أو المندوب المعتمد مراجعة المديرية المختصة في حال رغبته في تجديد تصريح عمل العامل غير الأردني قبل شهر واحد من تاريخ الانتهاء وكذلك إبلاغ المديرية في حال عدم رغبته بالتجديد ليصار إلى إسقاط اسم العامل من قبود المؤسسة.

المادة (٩) :

أ- يصدر تصريح العمل للعامل غير الأردني بعد الحصول على موافقة الوزير أو من يفوضه وفق نموذج خاص يتضمن ما يلي :

١ - اسم العامل حسبما ورد في جواز سفره وتاريخ ميلاده وجنسيته والمهنة المصرح له العمل بها وأن كان مستقداً من خارج المملكة أو مستخدماً من داخلها.

- ٢- اسم صاحب العمل أو المؤسسة أو المزرعة التي يعمل لديها العامل.
- ٣- تاريخ بدء سريان تصريح العمل وتاريخ انتهائه .
- ٤- رقم وصول المقبوضات وتاريخه.

٥- خاتم وتوقيع مدير مديرية العمل المعنية .

ب- تستوفي الوزارة من صاحب العمل عند دفع الرسوم مبلغ عشرة دنانير عن كل عامل ثمن لطلب استخدام أو استقدام أو تجديد تصريح العمل اللازم للعامل الذي تمت الموافقة عليه.

المادة (١٠) :

يتم تنفيذ أحكام هذه التعليمات على كافة القطاعات باستثناء قطاع العاملين في المنازل والعاملين في المناطق الصناعية المؤهلة ووفق الأسس التالية:-

١- يتم استقدام أو استخدام أو تجديد تصاريح العمل للعامل غير الأردنيين وفق احتياجات قطاعات سوق العمل مع مراعاة قائمة المهن المغلقة ، على أن تحدد الوزارة نسبة العمالة غير الأردنية في أي من القطاعات الاقتصادية وبما يخدم سياسة الإحلال التدريجي للعمالة الأردنية محل العمالة غير الأردنية.

٢- لا يمنح تصريح العمل لأي شخص غير أردني دخل المملكة لغير قصد العمل أو حصل على مستحقاقه من الضمان الاجتماعي بقصد مغادرة المملكة نهائياً.

مكناً من الأصل

٣- يتم تجديد تصريح العمل للجنسيات المقيمة بالإقامة السنوية المشروطة لسنة واحدة بعد مخاطبة وزارة الداخلية بشأنها وفقاً للأسس الخاصة بذلك والمبين في هذه التعليمات.

٤- في حالة تخلف صاحب العمل عن تجديد تصريح العمل لأي عامل من الجنسيات المقيمة أو غير المقيمة، تستوفي الوزارة منه رسماً عن التصريح بأثر رجعي من تاريخ انتهاء التصريح السابق.

٥- في حالة تغيير العامل من الجنسيات المقيمة أو غير المقيمة صاحب العمل تستوفي الوزارة من صاحب العمل الجديد رسماً عن ما لا يزيد على سنة واحدة من مدة التخلف عن استصدار تصريح العمل.

٦- لا يتم منح أو تجديد تصريح عمل أي عامل غير أردني صدر بحقه قرار تسفير ما لم يتم إلغاء هذا القرار.

٧- لا يسمح بانتقال العامل من الجنسيات المقيمة الذي تم استخدامه أو استقدامه من خارج المملكة من صاحب عمل إلى آخر إلا بموافقة لجنة الاستخدام.

٨- لا يسمح لأي عامل من الجنسية المقيمة أو غير المقيمة بالانتقال من منطقة القبة الاقتصادية إلى أي قطاع أو أي كفيلاً آخر خارج تلك المنطقة.

٩- يمنح العامل غير الأردني عدم الممانعة بصرف مستحقته من الضمان الاجتماعي بسبب رغبته في مغادرة البلاد نهائياً على أن يقدم طلباً بذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء تصريح عمله، وبخلاف ذلك يتم استيفاء رسم تصريح عمل لغايات منحه عدم الممانعة.

١٠- على صاحب العمل إبلاغ المديرية التي أصدرت تصريح العمل بواقعة ترك العامل غير الأردني للعمل خلال مدة سريان تصريح العمل.

١١- على العامل من الجنسيات غير المقيمة إبلاغ مديرية العمل التي أصدرت تصريح عمله فور تركه العمل لأي سبب كان خلال مدة سريان التصريح، وبخلاف ذلك لا يمنح تصريح عمل لدى أي صاحب عمل آخر.

١٢- يمنح المكتب الإقليمي العدد المطلوب من العمالة وضمن المهن المسموح بها لغير الأردنيين بناء على كتاب صادر عن وزارة الصناعة والتجارة على أن لا يقل عدد المستخدمين الأردنيين فيه عن النصف باستثناء مدير المكتب ونائبه.

١٣- لا يسمح بانتقال العامل المتقدم من الجنسيات غير المقيمة من صاحب عمل إلى آخر خلال مدة سريان تصريح العمل، أما العامل المستخدم من هذه الجنسيات فيجوز انتقاله من صاحب عمل إلى آخر خلال مدة سريان تصريح العمل شريطة الحصول على إخطار من صاحب العمل الذي يعمل لديه وبعد إلغاء تصريح العمل من المديرية المختصة، أما بعد انتهاء مدة تصريح العمل فيجوز الانتقال إلى صاحب عمل آخر دون شرط الحصول على موافقة صاحب العمل الأسبق.

١٤- لا يسمح بانتقال العامل الزراعي المتقدم أو المستخدم إلى أي قطاع آخر سواء كان من الجنسية المقيمة أو غير المقيمة، وكذلك لا يسمح لأي عامل في القطاعات الأخرى الانتقال إلى قطاع الزراعة، كما لا يسمح بانتقال العامل المتقدم من صاحب عمل إلى آخر في نفس القطاع الزراعي إلا بعد مضي سنتين على استقدامه.

مكراً من العمل

المادة (١١):

على الرغم مما ورد في هذه التعليمات بخصوص العمال من الجنسيات غير المقيمة، تطبق الأسس التالية على العمال من الجنسية المصرية :-

١- على كل صاحب عمل يرغب باستقدام عامل غير أردني من الجنسية المصرية تقديم الوثائق التالية:-

أ- طلب الاستقدام وتعبئة النموذج المعتمد من الوزارة.

ب- إبراز رخصة مهن للمؤسسة سارية المفعول وإرفاق صورة عنها أو تقديم توصية صادرة عن مديرية الزراعة المختصة في حالة كون العامل المطلوب استقدامه سيعمل في قطاع الزراعة.

ج- توصية صادرة من النقابة أو اتحاد المزارعين أو الهيئة التي تمثل قطاع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله صاحب العمل يبين فيه مدى الحاجة الفعلية من العمال لمقدم الطلب.

د- صورة عن المشاريع والعطاءات المحالة على صاحب العمل ان وجدت، مبيناً فيها الجهة التي أحالت هذه العطاءات.

هـ- استمارة المؤسسة رقم (١) أو صورة عن إشعار تسليمها للمديرية.

و- كشف صادر عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي يبين اشتراك جميع العاملين لدى صاحب العمل بالضمان الاجتماعي ومسداً للاشتراكات حتى تاريخ تقديم الطلب.

ز- يتم استكمال باقي الوثائق المطلوبة عند دخول العامل أراضي المملكة وهي :

١- نسخة عقد العمل المصدقة من وزارة القوى العاملة المصرية.

٢- جواز سفر العامل وصورة عنه.

٣- شهادة فحص طبي سارية المفعول صادرة عن أحد المراكز الصحية المعتمدة لدى وزارة الصحة، بالإضافة إلى تقديم الفحص الطبي وشهادة عدم المحكومية، وشهادة التصنيف المهني الصادرة من الجهات المعنية في مصر.

٤- صورة شخصية للعامل.

٢- تعتبر الموافقة على طلب الاستقدام سارية المفعول لمدة شهرين من تاريخ الحصول عليها، وعلى صاحب العمل اختيار العامل المراد استقدامه من خلال بيانات العمال المتاحة للجميع على موقع الكتروني، وكذلك عليه دفع رسم إصدار تصريح العمل، والتوقيع على عقد العمل المحسوب في مديرية العمل المعنية.

٣- يسمح لصاحب العمل استبدال عامل باخر في حالة الاستقدام وبنفس الرسوم المدفوعة مسبقاً في الحالات التالية :

أ- في حالة عدم توقيع العامل على عقد العمل خلال أسبوعين من تاريخ دفع صاحب العمل رسوم تصريح العمل.

مركز العمل

ب- في حالة توقيع العامل على عقد العمل و ختم جواز سفره بالمعلومات عن الكفيل و القطاع الذي سوف يعمل فيه، و لم يدخل المملكة خلال (٣٠) يوم من تاريخ توقيع العقد.

٤- يمنع العامل من دخول المملكة بعد انقضاء (٣٠) يوم من توقيع على عقد العمل.

٥- تبدأ مدة سريان تصريح العمل للعامل المصري المستقدم من تاريخ دخوله المملكة.

٦- يدفع العامل المستقدم مبلغ (٢٥٠) دولار أمريكي او ما يعادلها بالدينار الأردني عند دخوله المملكة عبر معبر العقبة الحدودي وذلك كتأمين لغايات الالتزام بالالتحاق بصاحب العمل الذي استقدمه. وعلى ان يسترد العامل قيمة التأمين هذه عند التزامه بالالتحاق بصاحب العمل واستصدار تصريح العمل خلال مدة (٣٠) يوم من تاريخ دخوله المملكة وبالعكس ذلك يعتبر مبلغ التأمين إيراداً للخزينة ولا يجوز له استرداده.

٧- يمنع انتقال العامل المستقدم أو المستخدم من أي قطاع إلى آخر.

٨- أ- لا يسمح للعامل المستقدم بالانتقال من صاحب عمل لآخر في نفس القطاع الا بعد سنتين من استقدمه، باستثناء الحالات التي تستوجب ذلك، وكذلك الحالات المتعلقة بخصوصية بعض القطاعات كالزراعة و الإنشاءات ويشترط في ذلك موافقة الوزير بناءً على توصية من لجنة الاستخدام.

ب- يجوز للعامل المستقدم في قطاع الزراعة و الإنشاءات الانتقال من صاحب عمل إلى آخر في نفس القطاع قبل انتهاء مدة العقد اذا اتفق الطرفان على إنهاء العقد بإشراف مديرية العمل المعنية شريطة ربط العامل بصاحب عمل آخر فور انتهاء العقد وإلغاء التصريح وإصدار تصريح عمل جديد ورسوم جديدة، وتتم هذه الإجراءات بالتنسيق مع النقابة أو اتحاد المزارعين أو الهيئة أو النقابة التي تمثل هذا القطاع.

١- لا يسمح لصاحب العمل الذي قام بإلغاء تصريح عمل سارية المفعول لعماله من الجنسية المصرية من الحصول على موافقات استقدام جديدة.

المادة (١٢) :

تلغى تعليمات شروط وإجراءات استقدام واستخدام العمال غير الأردنيين المنشورة في الجريدة الرسمية رقم ٤٧٨٥ تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١.

وزير العمل

باسم خليل السالم

مكذبا من العمل

تعليمات رقم (٩) و (١٠) لسنة ٢٠٠٧
صادرة بالاستناد لنظام التأمين الصحي المدني
رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ - بالاستناد لأحكام
المادتين (٣٠، ٣١) من نظام التأمين الصحي المدني رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤ الموافقة على
التعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧ - تعليمات شمول الأفراد من الموظفين بالتأمين الصحي
المدني وتعليمات رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧ - تعليمات شمول العاملين في أي شركة أو مؤسسة
بالتأمين الصحي المدني ، بشكلهما التالي :-

تعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧
صادرة بمقتضى المادة (٣٠) من
نظام التأمين الصحي المدني
رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته

المادة (١)
تسمى هذه التعليمات (تعليمات شمول الأفراد من المواطنين بالتأمين
الصحي المدني ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية).

المادة (٢)
تطبق هذه التعليمات على أي فئة يتم إشراكها في خدمات التأمين الصحي
المدني من المواطنين الأردنيين وفق أحكام النظام ما لم يكن مشتركاً بأي تأمين
صحي آخر.

المادة (٣)
أ- يحدد مقدار الاشتراك السنوي في صندوق التأمين الصحي حسب التصنيفات
العمرية التالية:

الفئة العمرية	الاشتراك السنوي
من ٦ سنوات إلى أقل من ١٩ سنة	٥٠ دينار
من ١٩ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة	٧٥ دينار
من ٤٥ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة	١١٥ دينار
٦٠ سنة فأكثر	١٥٠ دينار

ب- يغطي الفرد المشترك من التصنيفات العمرية الأولى والثانية والثالثة
الواردة بالجدول أعلاه كامل مقدار الاشتراك السنوي .
ج- يغطي الفرد المشترك من التصنيف العمرية لمن هم فوق الستين عاماً
٧٢ ديناراً من الكلفة والكلفة الباقية والبالغة ٧٨ ديناراً تغطي من
النفقات العامة.

المادة (٤):
يكون اشتراك كامل افراد الاسرة إلزامياً للمتزوج ما لم يكن أي فرد من
الاسرة حاصلًا على تأمين صحي آخر .

المادة (٥):
أ- تصدر الوزارة بطاقة تأمين صحي وفق النموذج المعد لديها لهذه الغاية
على أن تحمل الصورة الشخصية للمشارك أو للمنتفعين معه.
ب- تكون مدة سريان البطاقة لذات المدة التي يتم دفع البديل المقرر لها على
أن لا تقل مدة الاشتراك عن ستة اشهر.
ج- يستمر العمل ببطاقات التأمين الصحي العائدة للمنتفعين معه لمدة
الاشتراك التي تم دفع البديل المقرر لها في حال وفاة المشارك .
د- إذا تم استعمال البطاقة بصورة تخالف أحكام نظام التأمين الصحي
للوزير بناء على تنسيب المدير سحبها ولمدة التي يراها مناسبة.

المادة (٦)
تستوفي الوزارة بدلاً عن إصدار البطاقة أو تجديدها ديناراً واحداً كما
تستوفي ثلاثة دنائير عن إصدار بدل تالف أو فاقد لها.

المادة (٧)
تعتمد التعليمات التطبيقية لاستعمال بطاقة المعالجة أو دفتر المعالجة المقررة
لهذه الغاية.

محرراً من الأصل

المادة (٨)

تتم معالجة هذه الفئة في مستشفيات ومراكز الوزارة حسب الأسس المتبعة لمعالجة المشتركين أو المنتفعين بالتأمين الصحي المدني وتكون الإقامة لهم في الدرجة الثالثة.

المادة (٩)

أ- إذا لم تتوافر إمكانية المعالجة التخصصية في مستشفيات ومراكز الوزارة تتم معالجة هذه الفئة في الخدمات الطبية الملكية وفق الأسس المقررة للمشاركين أو المنتفعين بالتأمين الصحي.
ب- إذا لم يتوافر الإجراء التشخيصي اللازم في الوزارة يتم تحويل هذه الفئة إلى الخدمات الطبية الملكية وفق الأسس المعتمدة لهذه الغاية للمشاركين أو المنتفعين بالتأمين الصحي.

المادة (١٠)

أ- لا تستوفي أجور معالجة وأثمان الأدوية أثناء الإقامة في المستشفيات أما في حالة خروج المريض من المستشفى أو مراجعة عيادات الاختصاص أو أي من مراكز الوزارة فتطبق عليه التعليمات السارية على المرضى المشتركين والمنتفعين بالتأمين الصحي المدني.
ب- يتم صرف الأدوية المتوفرة في مراكز ومستشفيات الوزارة وفي حال عدم توفرها يتم شرائها لهذه الفئة حسب التعليمات النافذة للمشاركين والمنتفعين ، ولا يتم شراء الأدوية غير المقررة على حساب صندوق التأمين الصحي ..

المادة (١١)

إذا أصيب المشترك من هذه الفئة أو منتفعه بحادث قضائي به طرف مباشر أو مسبب لا يتحمل الصندوق نفقات المعالجة وأثمان الأدوية.

المادة (١٢)

يتحمل المريض من هذه الفئة نصف أجور الإقامة في المستشفى عن المرافق له.

المادة (١٣)

تنطبق هذه التعليمات على كافة الأفراد والفئات التي تم شمولهم بالتأمين الصحي المدني بموجب قرارات مجلس الوزراء الموقع.

تعليمات رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧
صادرة بمقتضى المادة (٣١) من نظام
نظام التأمين الصحي المدني
رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات شمول العاملين في أي شركة أو مؤسسة بالتأمين الصحي المدني ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية).

المادة (٢)

أ- تطبق هذه التعليمات بصورة إلزامية على جميع العاملين بالشركة أو المؤسسة ما لم يكن مشتركاً بتأمين صحي آخر.
ب- تطبق هذه التعليمات على العاملين من المواطنين الأردنيين أو من الجنسيات الأخرى .

المادة (٣)

أ- يكون بدل الاشتراك السنوي في صندوق التأمين الصحي للعاملين في الشركة أو المؤسسة ومنتفعيهم حسب التصنيفات العمرية التالية:

الفئة العمرية		الاشتراك السنوي
		للأردنيين
		لغير الأردنيين
أقل من ٦ سنوات	—	١٠٠ دينار
من ٦ سنة إلى أقل من ١٩ سنة	٥٠ دينار	٥٠ دينار
من ١٩ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة	٧٥ دينار	٧٥ دينار
من ٤٥ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة	١١٥ دينار	١١٥ دينار
٦٠ سنة فأكثر	١٥٠ دينار	١٥٠ دينار

ب - يغطي العامل الأردني من التصنيف العمري لمن هو فوق الستين عاماً ٧٢ ديناراً من الكلفة والكلفة الباقية والبالغة ٧٨ ديناراً تغطي من النفقات العامة.

ج- يغطي العامل غير الأردني من كافة التصنيفات العمرية كامل بدل الاشتراك عنه وعن منتفعية وفق التصنيفات العمرية أعلاه.

هذه من الأصل

المادة (٤):

يكون اشتراك كامل أفراد الأسرة للعامل المتزوج ما لم يكن أي فرد من أفراد هذه الأسرة حاصلًا على تأمين صحي آخر .

المادة (٥):

- أ- تصدر الوزارة بطاقة تأمين صحي وفق النموذج المعد لديها لهذه الغاية على أن تحمل الصورة الشخصية للمشارك أو للمنتفعين معه.
- ب- تكون مدة سريان البطاقة لذات المدة التي يتم دفع البديل المقرر لها على أن لا تقل مدة الاشتراك عن ستة أشهر.
- ج- يستمر العمل ببطاقات التأمين الصحي العائدة للمنتفعين معه لمدة الاشتراك التي تم دفع البديل المقرر لها في حال وفاة المشارك .
- د- إذا تم استعمال البطاقة بصورة تخالف أحكام نظام التأمين الصحي فللوزير بناء على تنسيب المدير سحبها ولمدة التي يراها مناسبة.

المادة (٦):

تستوفي الوزارة بدلا عن إصدار البطاقة أو تجديدها دينارا واحدا كما تستوفي ثلاثة دنائير عن إصدار بدل تالف أو فاقد لها.

المادة (٧):

في حال انتهاء خدمة العامل في الشركة أو المؤسسة يستمر اشتراكه في التأمين الصحي للمدة التي تم دفع البديل المقرر لها.

المادة (٨):

تعتمد التعليمات التطبيقية لاستعمال بطاقة المعالجة أو دفتر المعالجة المقررة لهذه الغاية.

المادة (٩):

تتم معالجة هذه الفئة في مستشفيات ومراكز الوزارة حسب الأسس المتبعة لمعالجة المشاركين أو المنتفعين بالتأمين الصحي المدني وتكون الإقامة لهم في الدرجة الثالثة.

المادة (١٠):

- أ- إذا لم تتوافر إمكانية المعالجة التخصصية في مستشفيات ومراكز الوزارة تتم معالجة هذه الفئة في الخدمات الطبية الملكية وفق الأسس المقررة للمشاركين أو المنتفعين بالتأمين الصحي.
- ب- إذا لم يتوافر الإجراء التشخيصي اللازم في الوزارة يتم تحويل هذه الفئة إلى الخدمات الطبية الملكية وفق الأسس المعتمدة لهذه الغاية للمشاركين أو المنتفعين بالتأمين الصحي.

المادة (١١):

- أ- لا تستوفي أجور معالجة وأثمان الأدوية أثناء الإقامة في المستشفيات أما في حالة خروج المريض من المستشفى أو مراجعة عيادات الاختصاص أو أي من مراكز الوزارة فتطبق عليه التعليمات السارية على المرضى المشاركين والمنتفعين بالتأمين الصحي المدني.
- ب- يتم صرف الأدوية المتوفرة في مراكز ومستشفيات الوزارة وفي حال عدم توفرها يتم شرائها لهذه الفئة حسب التعليمات النافذة للمشاركين والمنتفعين ، ولا يتم شراء الأدوية غير المقررة على حساب صندوق التأمين الصحي ..

المادة (١٢):

إذا أصيب المشارك من هذه الفئة أو منتفعية بحادث قضائي به طرف مباشر أو مسبب لا يتحمل الصندوق نفقات المعالجة وأثمان الأدوية.

المادة (١٣):

يتحمل المريض من هذه الفئة نصف أجور الإقامة في المستشفى عن المرافق له.

المادة (١٤):

تنطبق هذه التعليمات على كافة العاملين في أي شركة أو مؤسسة تم شمولهم بالتأمين الصحي المدني بموجب قرارات مجلس الوزراء الموقر.

مكتبة من الأعمال

تعليمات رقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٧

تعليمات فحص ومعاينة البضائع داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

صادرة بمقتضى الفقرة (م) من المادة (١٥) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والفقرة (ب) من المادة (٢٥) من نظام الجمارك في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٩) لسنة ٢٠٠١

استناداً للصلاحيات المخولة للمجلس في الفقرة (م) من المادة (١٥) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والفقرة (ب) من المادة (٢٥) من نظام الجمارك في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٩) لسنة ٢٠٠١، قرر المجلس اتباع التعليمات التالية :

المادة ١- تسمى هذه التعليمات (تعليمات فحص ومعاينة البضائع داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة) والتي أقرها مجلس المفوضين ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

القانون : قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به.

النظام : نظام الجمارك في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به.

المنطقة : منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

السلطة : سلطة المنطقة .

المديرية : مديرية الجمارك في السلطة .

المدير : مدير المديرية.

المؤسسة المسجلة : الشخص المسجل لدى السلطة وفق أحكام القانون .

البيان : التصريح الذي يقدم إلى المديرية والمتضمن تحديد العناصر المميزة للبضاعة المصرح عنها عند مركز الدخول أو الخروج.

المادة ٣- مع مراعاة ما ورد في المادة ٢٥ من النظام يتم إجراء فحص ومعاينة البضائع داخل الحرم الجمركي كلياً أو جزئياً وبحضور صاحب العلاقة أو وكيله بحيث تكون كافة نفقات الفحص والمعاينة وما يلحقها من اجور وتكاليف على نفقة صاحب العلاقة .

المادة ٤- أ- لغايات تبسيط الإجراءات وتحديد البضائع المراد معاينتها تكون في المديرية وحدة إدارية تعنى بتحليل المخاطر و قوائم الانتقائية ومعايير استهدافها وتتبع للمدير مباشرة .

ب- تشكل لجنة لدراسة نسب الاستهداف لمعايير الانتقائية المعتمدة وأوضاع الشركات لغايات القائمة الذهبية و تشكل اللجنة بقرار من المدير .

ج- يخضع البيان إلى معايير الانتقائية ضمن برنامج الاسيكودا المعتمد لدى المديرية بحيث تصنف البيانات كما يلي :

- بيانات المسرب الأحمر (معاينة البضائع و تدقيق وثائق البيان).

- بيانات المسرب الأصفر (تدقيق وثائق البيان والتأكد من سلامة الرصاص) .

- بيانات المسرب الأخضر (تدقيق وثائق البيان والإفراج عن البضائع) .

د- إضافة لما ورد في الفقرة ج من هذه المادة تخضع البيانات التي لم يتم استهدافها من خلال معايير الانتقائية لنسبة اختيار عشوائي من خلال نظام الاسيكودا وبحددها الأعلى ١٠ % .

المادة ٥-

أ- يخضع لأحكام الفحص والمعاينة جميع البضائع الخاضعة للمسرب الأحمر والبضائع التي ترتئي المديرية إجراء المعاينة عليها على أن تتم المعاينة للطرود التي تمثل جميع الأصناف الواردة.

ب- تتم المعاينة الفعلية كلياً للبضائع في حال ورودها تحت وضع غير سليم من حيث (الرصاص ، الحبال ، أو الشوادر المشبوهة) و البضائع التي تقدم صاحبها بطلب لتعديل في تفاصيلها أو لم يكن متأكداً من تفاصيلها ضمن البيان .

المادة ٦- يستثنى من أحكام الفحص والمعاينة ما يلي :

١- ما يرد باسم جلالة الملك المعظم .

٢- ما يرد باسم القصور الملكية العامة .

٣- ما يستورد لحساب الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في المملكة

شريطة المعاملة بالمثل إلا أنه يجوز إجراء المعاينة للبضائع

المستوردة لحساب الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في المملكة في

حالة الاشتباه شريطة ما يلي :

هكذا من العمل

- موافقة المدير على إجراء المعاينة .
- حضور مندوب الهيئة الدبلوماسية المعنية .
- حضور مندوب وزارة الخارجية .
- في حال عدم موافقة الهيئة المعنية على إجراء المعاينة يتم إعادة البضاعة إلى مصدرها .

٤- ما ترتئي المديرية عدم إخضاعه للمعاينة والفحص و بموافقة المدير الخطية بناء على تنسيب القسم المختص .

المادة ٧- إضافة إلى ما ورد في الفقرة ١ من المادة ٢٥ من النظام يجوز إجراء فحص ومعاينة البضائع في موقع المؤسسة في المنطقة بناء على طلب خطي من قبل صاحب العلاقة أو وكيله وعلى نفقته وبموافقة المديرية على ذلك وللحالات التالية :

- إذا وردت البضاعة كمصانع أو وحدات إنتاج كاملة أو البضائع التي لا تستوضح ماهيتها إلا بعد تفريغها أو تركيبها البضائع القابلة للكسر أو التلف والتي تتأثر اثر عمليات التفريغ .
- البضائع الخطرة والقابلة للانفجار والاشتعال .
- أية مواد أخرى توافق عليها المديرية .

المادة ٨- في حالة البضائع والشاحنات العابرة بوضع النقل بالعبور (ترانزيت) يكتفى للتأكد من سلامة الرصاصات الجمركية والشادر والحبال ، إلا في حالة الاشتباه أو ورود إخبارية أو معلومات بشأنها على أن تتم المعاينة ضمن لجنة مشتركة مع الدوائر ذات العلاقة .

المهندس نادر الذهبي

رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

تعليمات رقم (١١٧) لسنة (٢٠٠٧)
معدلة لتعليمات رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٥
الخاصة بالفواتير والدفاتر والسجلات

صادره استناداً للبند (١) من الفقرة (أ) من المادة (١٥) والبند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (١٩) من نظام ضريبة مبيعات السلع والخدمات في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٥ الصادر بموجب احكام المادتين (٣٧) و (٥٦) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته .

مادة ١- تسمى هذه التعليمات التعليمات الخاصة بالفواتير والدفاتر والسجلات ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مادة ٢- يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في القانون والنظام ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

- القانون : قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته .

- النظام : نظام رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٥ .

مادة ٣- يلتزم المسجل عند بيع سلعه خاضعة لضريبة مبيعات السلع والخدمات لشخص ومن نفس القطاع التجاري ، ان يقوم بتحرير فاتورة ضريبة من ثلاث نسخ تحتوي على البيانات التالية:-

(أ) الرقم المتسلسل للفاتورة الضريبية وتاريخ تحريرها .

(ب) اسم المسجل وعنوانه ورقم التسجيل .

(ج) اسم المشتري وعنوانه ورقمه الضريبي .

(د) بيان نوع السلعة المباعة وكميتها مع بيان اجمالي قيمة الفاتورة .

(هـ) يتم تسليم الاصل الى المشتري وتحفظ النسخ لدى المسجل في الضريبة.

مادة ٤- اذا تم بيع سلعة او خدمة خاضعة للضريبة لشخص غير مسجل في شبكة المكلفين بالضريبة ان يحرر فاتورة مبينا بها التالي :-

هذه نسخة الاصل

(أ) الرقم المتسلسل للفاتورة وتاريخ تحريرها .

(ب) اسم المسجل وعنوانه ورقم التسجيل .

(ج) اسم المشتري وعنوانه .

(د) بيان نوع السلعة المباعة وكميتها وقيمتها وفئة وقيمة الضريبة المقررة مع بيان إجمالي قيمة الفاتورة .

(هـ) يتم تسليم الاصل للمشتري مع الاحتفاظ بالنسخ لدى المسجل .

مادة ٥- يجوز للرئيس تعديل البيانات الواردة في الفواتير المطلوبة بالمادة (٣) اعلاه او اصدار نماذج فواتير ضريبية تتفق وطبيعة نشاط بعض المسجلين لتحقيق الغاية المقصودة من ذلك .

مادة ٦- يتم تسجيل بيانات الفواتير بالسجل المعد لذلك لدى المسجل اولا بأول ويتم ادراج ارقام هذه الفواتير في الخانة المخصصة لذلك على مقن الاقرار الضريبي عند تقديمه .

مادة ٧- يلتزم المسجل بمسك سجلات ودفاتر محاسبية على ان يكون من ضمنها السجلات التالية :-

أ- سجل المشتريات :

يتضمن بيانات فواتير الشراء والسلع والخدمات او معاملات الاستيراد الجمركية .

ب- سجل المبيعات :

ويتضمن بيانات الفواتير المحررة لمبيعاته بما في ذلك فواتير مبيعات الأشخاص المسجلين في الضريبة .

ج- سجل المرتجعات :

يتضمن بيانات فواتير المبيعات والمشتريات المرتجعة من واقع بيانات اشعارات الخصم والاضافة .

د- سجل الصادرات :

يتضمن تفصيلات ارساليات الصادرات بما في ذلك رقم البيان الصادر وتاريخ بيان الصادرات ومركز التصدير وبلد المقصد ونسخة عن البيان

المظهر اصولا او كتاب التشديد من دائرة الجمارك وارقام الفواتير المتعلقة بالبيان الجمركي الصادر ومقدار الضريبة الواجبة الرد عن محتويات هذا البيان .

مادة ٨- يلتزم المسجل الذي يقوم ببيع سلعة خاضعة للضريبة ولديه مستودعات ومخازن للمواد الاولية او المصنعة ان يمسك سجلا يتضمن الحركة التي تجري على السلع داخل المخزن بموجب مستندات ادخال واخراج اصوليه وبارقام متسلسلة بحيث تكون صفحات كل دفتر من الدفاتر والسجلات المشار اليها خالية من اي فراغ وكتابه طي الحواشي او من خلال نظام محوسب لرقابة المستودعات .

مادة ٩- على المسجل ان يحتفظ بهذه الفواتير والسجلات والوثائق ووسائط التخزين الإلكترونية لمدة خمس سنوات تالية لتاريخ انتهاء السنة المالية التي حررت او نظمت فيها .

مادة ١٠- على الرغم مما ورد في البنود اعلاه يجوز للرئيس ان يستثني بعض المسجلين ممن تقتضي طبيعة نشاطهم ولاسباب مبرره وفي حالات محدده اعتماد المطالبات بدلا من الفواتير كما للرئيس ان يحدد دفاتر وسجلات بديله تتفق وطبيعة السلعة او الخدمة بناءا على طلب من المكلف بذلك .

مادة ١١- يجوز للرئيس اصدار القواعد والتعليمات والاجراءات التي تنظم اجراءات القيد والتخزين في اجهزه الكمبيوتر والآت تسجيل النقد .

مادة ١٢- تلغى التعليمات رقم (٩٣) لسنة (٢٠٠٥)

المهندس نادر الذهبي

رئيس مجلس مفوضي سلطة
منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

هكذا من الاصل

قرار بتشكيل لجنتي التقاعد المدني والعسكري
صادر عن وزير المالية

عملاً بأحكام المادة (49) من قانون التقاعد المدني رقم (34) لسنة 1959 والمادة (32) من قانون التقاعد العسكري رقم (33) لسنة 1959 ، أقرر تشكيل لجنتي التقاعد المدني والعسكري كما يلي واعتباراً من تاريخ 2007/7/1 .
أولاً : لجنة التقاعد المدني :

1. السيد خطيب الخطيب / رئيساً للجنة .
2. السيد أحمد الرمحي / عضواً ونائباً للرئيس .
3. السيد رسمي داود / عضواً .

ويكون السادة محمد سليمان ، أحمد خريصات ، يوسف البربراي ، ماجدة الزعبي / أعضاء بدلاء ، ويشترط في كل الأحوال حضور رئيس اللجنة أو نائبه اجتماعات اللجنة .

ثانياً : لجنة التقاعد العسكري :

1. السيد خطيب الخطيب / رئيساً للجنة .
 2. السيد أحمد الرمحي / عضواً ونائباً للرئيس .
 3. الضابط المنتدب عن الجهة العسكرية / عضواً .
- ويكون السادة محمد سليمان ، اياد فارس ، أحمد نمر / أعضاء بدلاء ، ويشترط في كل الأحوال حضور رئيس اللجنة أو نائبه اجتماعات اللجنة .

نائب رئيس الوزراء
وزير المالية
الدكتور زياد فريز

برنامج عمل للتعاون التعليمي والعلمي بين
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية

ووزارة التعليم العالي والثقافة في جمهورية هنغاريا للأعوام (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على البرنامج التنفيذي للتعاون التعليمي والعلمي الذي تم التوقيع عليه في عمان بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٦ بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة التعليم العالي والثقافة في جمهورية هنغاريا بصيغته التالية:-

* * * * *

رغبة في تعزيز أواصر العلاقات التعليمية والعلمية بين البلدين ووفقاً لاتفاقية التعاون العلمي الثقافي الموقعة بينهما في السابع والعشرين من شباط من عام ١٩٧٨ ، فقد اتفقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة التعليم العالي والثقافة في جمهورية هنغاريا (يشار إليهما لاحقاً بـ "الطرفان") على تنفيذ برنامج العمل التالي للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ .

أولاً: التعليم العالي

١- لغايات تشجيع حركة التنقل في التعليم العالي، فقد أنشأت وزارة التعليم في جمهورية هنغاريا حصة من المنح الدراسية لتقديمها إلى طلبة الجامعات والكليات الأجنبية بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين ممن يسعون إلى تطوير معارفهم وتوسيع خبرتهم المهنية في مؤسسات التعليم العالي الهنغارية.

ويمكن التقدم بطلب للحصول على فرص المنح الدراسية التالية ضمن إطار حصة المنح الدراسية المذكورة:

- أ- مسابقات ضمن مستوى البكالوريوس (٥-١٠ أشهر)
- ب- مسابقات وأبحاث ضمن مستوى الدراسات العليا (٣-٢١ يوماً أو ١-١٠ أشهر)
- ت- دراسات الحصول على شهادة الدكتوراه (١-٣ سنوات)
- ث- دراسات ما بعد الدكتوراه (١-١٠ أشهر)
- ج- معلم أو باحث متميز (٣-٢١ يوماً أو ١-١٠ أشهر)
- ح- مسابقات في الدراسة الصيفية (٢-٤ أسابيع)

مكناً من العمل

٢- يقوم الطرف الأردني بتوفير ملحتين دراسيتين جامعتين لفترة ١٠-١٠ أشهر لطلبة الجامعات الهنغارية بهدف تعلمهم ودراساتهم للغة العربية وآدابها أو الدراسات الإسلامية أو غير ذلك من الحقول.

٣- يسعى الطرفان إلى توفير المنح الدراسية التي تدوم ٢٥ شهرا لكل من مواطني الطرف الآخر. وعند تقديم المنح الدراسية الحقيقية، يأخذ الطرفان بعين الاعتبار قيمهم الحقيقية وعدد المنح المقدمة من قبل الطرف الآخر في السنة السابقة وكفاءة المرشحين لنيل هذه المنح.

ثانيا: التعاون بين الجامعات

- ٤- يشجع الطرفان العلاقات المباشرة وتوقيع اتفاقيات التعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث في كل من البلدين.
- ٥- يشجع الطرفان تبادل المنشورات والمواد التعليمية والمناهج الخاصة للحصص طريفة للحصول على شهادات الدبلوم العالي والدرجات العلمية في بلد الطرف الآخر.
- ٦- يشجع الطرفان الأبحاث العلمية وتبادل الخبرات وتنظيم المؤتمرات التي تهم الطرفين.

ثالثا: التطعيم والتدريب الفني والمهني

- ٧- يتبادل الطرفان الخطط التعليمية والمنشورات والمناهج في حقول التعليم العام والفني وتعليم البالغين.
- ٨- يتبادل الطرفان الخبرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنهجيتها في التعليم.
- ٩- يتبادل الطرفان الرسومات والعمال الفنية الخاصة بالطلبة في كل من البلدين للتعرف على المواهب الفنية لدى جيل الشباب.
- ١٠- خلال فترة نفاذ هذا البرنامج، يتبادل الطرفان الخبرات في مجال السياسة التعليمية ويتم الاتفاق على تفاصيل برنامج التبادل عن طريق القنوات الدبلوماسية.
- ١١- يشجع الطرفان التعاون بين لجان اليونسكو الخاصة بكل منهما.

رابعا: العلاقات العلمية

- ١٢- يتبادل الطرفان الخبرات في مجال الآثار ويتعاونان في مجال التقيب عن الآثار وترميم الآثار. ويتم الاتفاق على تفاصيل برنامج التبادل عن طريق القنوات الدبلوماسية.
- ١٣- يشجع الطرفان تبادل المنشورات عن الآثار من خلال المؤسسات المعنية في كل من البلدين.

خامسا: أحكام عامة ومالية

- ١٤- تسمح المنح بالدراسة أو إجراء الأبحاث في أي حقل من حقول الآداب والعلوم، ونظرا لطبيعة هذه المنح من حيث أنها قصيرة المدى فيكون تمويل المشاركين في المنح تمويلا مخصصا لأغراض الإقامة المؤقتة وليس لأغراض تلقي الدراسة الكاملة في هنغاريا ويستثنى من ذلك الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه.
- ويجب صرف المنح في مؤسسة هنغارية للتعليم العالي أو للأبحاث يتم تحديدها مسبقا. وينطبق نفس التحديد على المنح الخاصة بالباحثين. ولا يحق سوى لطلبة اللغة الهنغارية وآدابها أن يحصلوا على منح للدراسة في مستوى البكالوريوس، أما بالنسبة لمنح الدراسات العليا والدكتوراه وما بعد الدكتوراه فلا يجوز تمديدتها إلا في حالات استثنائية ولمرة واحدة فقط. ولا يجوز تمديد فترة المنحة لغايات الدراسة على مستوى البكالوريوس والدكتوراه لأكثر من ثلاث سنوات. وتكون المنح صالحة للدراسة أو البحث داخل هنغاريا فقط، ولا تكون المنح صالحة للدراسات أثناء العمل أو للدراسات على أساس جزئي أو الدراسة بالمراسلة. ويجب على حامل المنحة أن يبقى في هنغاريا طيلة فترة المنحة.

متطلبات الحصول على المنحة

يلبغى على كل متقدم للمنحة أن يقدم ٣ نسخ من الوثائق التالية وفقا للترتيب المذكور أدناه:

- نموذج استمارة من مجلس المنح الهنغاري
- نسخة مصدقة عن شهادة الثانوية العامة شريطة أن تكون درجته فيها درجة متميزة. ولا يطبق هذا الشرط على الراغبين في القيام بدراسة ما بعد الدكتوراه أو المعلمين أو الباحثين المتميزين ولا يطبق على الفنانين والموسيقيين.
- نسخة مصدقة عن المؤهلات العلمية (بالهنغارية أو الانجليزية أو الفرنسية أو الألمانية). أما بالنسبة للمعلمين المتميزين فيجب أن يكونوا من حملة شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها ومن رتبة لا تقل عن أستاذ مشارك.
- سيرة ذاتية
- خطة عمل دقيقة ومفصلة -صفحتين على الأكثر
- رسالة إبداء الرغبة (فقط بالنسبة لطلبة ملح الفصل الصليبي)

هكذا من الأصل

- شهادة الكفاءة اللغوية. حيث أن التعليم سيكون باللغة الهنغارية، يجب على مقدم الطلب للمنحة إثبات أنه يمتلك معرفة كافية عن اللغة الهنغارية تكفي لأن يقوم بتنفيذ الأهداف المعلنة في الأبحاث أو الدراسات التي ستتم وفقا لخطة العمل. ويجوز إعفاء مقدم الطلب من هذا الشرط في حال ولقت المؤسسة المضيفة دون دلع الرسوم بغض النظر عن كفاءته في اللغة الهنغارية.
- رسالتي توصية (واحدة من قبل مؤسسة مقدم الطلب، في حين يتطلب لمقدمي طلبات دراسية الدكتوراه تقديم توصية من مشرف على الرسالة الجامعية).

ولا يطبق هذا الشرط على مقدمي الطلبات للالتحاق بالدراسة الجامعية الأولى أو الفصل الصيفي.

- نسخة مصدقة عن وضع الطالب من قبل مؤسسته (ينطبق هذا الشرط فقط على مقدمي الطلبات للحصول على منح الدراسة الجامعية الأولى)
- رسالة دعوة من المؤسسة المضيفة المقترحة في هنغاريا (ولا تنطبق على طلبة الفصل الصيفي). لما بالنسبة للمتقدمين لدراسة الدكتوراه فيجب أن تكون رسالة الدعوة صادرة عن كلية دكتوراه معترف بها في هنغاريا.
- قائمة بالمنشورات (بالنسبة لكل من دراسات الدكتوراه وما بعد الدكتوراه والمعلمين/الباحثين المتميزين فقط)
- شهادة الدكتوراه المؤهلة للالتحاق بالبرنامج المؤهل.
- بالنسبة لمقدمي طلبات المنح في مجال الجرافيك والفنون الجميلة والموسيقى فيجب أن يقدموا أيضا التفاصيل والوثائق الإضافية التالية:
- بالنسبة للرسمين وللماني الجرافيك والنحت: ٣ صور لأعمالهم (مع تاريخ صنعها)
- بالنسبة للموسيقين: تسجيلات عالية الجودة ل٣ نماذج من الموسيقى إذا كانت تتطلب مفسرين ومخرجين. وعلى مؤلفي القطع الموسيقية تقديم قطعهم الموسيقية

بالنسبة لأصحاب الطلبات في مجال الجرافيك والفنون الجميلة والموسيقى فسيطلب منهم التقدم إلى امتحانات إضافية في المؤسسة الهنغارية المضيفة قبل حصولهم على المنحة^١.

وسيت إهمال كافة الطلبات غير المستوفية للشروط أو غير المعدة بشكل جيد.

الحدود العصرية

لا يجوز لصاحب الطلب أن يزيد سنه عن:

- ٢٥ سنة بالنسبة لمنح مساقات البكالوريوس
- ٣٥ بالنسبة لمنح الدراسات العليا
- ٤٠ بالنسبة لمنح دراسات الدكتوراه
- ٤٥ بالنسبة لمنح دراسة ما بعد الدكتوراه

ولا يوجد أي حد عمري لمقدمي طلبات المنح الخاصة بأي من:

- المعلمين والباحثين المتميزين
- المشاركين في الدورات الصيفية

الإجراء:

يجب تقديم الطلبات وفقا لنموذج خاص معد لذلك من قبل مجلس المنح الهنغاري. وتعتبر خطه عمل صاحب الطلب ورسالة الدعوة من المؤسسة الهنغارية المضيفة جزءا من الطلب.

ويجب على صاحب الطلب أن يتقدم بطلبه إلى سلطات المنح المعنية في بلده التي ستحدد المهلة النهائية لاستلام الطلبات. وستقوم هذه السلطات بتمرير الطلبات إلى مكتب مجلس المنح الهنغاري. ولن يُنظر إلا في تلك الطلبات. ويجب أن تصل الطلبات مكتب مجلس المنح الهنغاري في فترة أقصاها ٣٠ نيسان من كل عام بغض النظر عن أي موعد نهائي آخر. وينطبق نفس الموعد النهائي على طلب منح الدورات الصيفية أيضا.

^١ بالنسبة لمن يرغب بالتقدم لطلب للدراسة في Liszt Academy for Music فيجب أيضا أن يوجه طلبه إلى الأكاديمية في موعد لا يتجاوز الأول من آذار من كل عام لأن كل شخص (من فهم الذين حصلوا على رسالة دعوة) سيمنح إلى امتحان قبوله. ويجب على صاحب الطلب ألا ينسى أن يشير في هذه الطلبات أنهم يقومون بتقديم طلب أيضا إلى خدمة ثقافية في مجلس المنح الهنغاري. وللحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالدفرة الدولية في الأكاديمية المذكورة على البريد الإلكتروني: international@lftz.hu أو هاتف: +36-1-462-4616, +36-1-462-4615

هكذا من الأصل

ويمكن الحصول على نموذج المنح وقائمة بالسلطات المعنية في بلد المتقدم وغيرها من معلومات على صفحة الانترنت الخاصة في المجلس على www.scholarship.hu

واستنادا إلى قرارات مجلس المنح الهنغاري يتم منح المنح من قبل وزارة التعليم في جمهورية هنغاريا. يتم إعلام أصحاب الطلبات عن قبول أو رفض طلباتهم في شهر حزيران من كل عام.

أحكام مالية:

يقدم مجلس المنح الهنغاري مدفوعات شهرية كما يلي:

- ٣٩٦٠٠ فورنت هنغاري لطلبة البكالوريوس، ويقدم لهم السكن على نفقتهم الخاصة
- ٧٩٢٠٠ فورنت هنغاري ومساهمة في السكن بالنسبة لطلبة الدراسات العليا
- ٧٩٢٠٠ فورنت هنغاري لطلبة الدكتوراه ويكون السكن على حسابهم
- ١١٨٨٠٠ فورنت هنغاري وسكن أو مساهمة في أجور السكن لباحثي ما بعد الدكتوراه أو للمعلمين أو الباحثين المتميزين
- بالنسبة للرحلات الدراسية التي لا تزيد على ٢١ يوم يتم تقديم السكن المجاني ومصرفا يوميا ٣٠٠٠ فورنت هنغاري
- بالنسبة لأصحاب طلبات الدورة الصيفية فيتم تقديم السكن المجاني وكذلك الوجبات والرسوم ومخصصات يومية بمقدار ٣٠٠ فورنت هنغاري

وعدا عن الدورات الصيفية لا يتحمل مجلس المنح الهنغاري أي من الرسوم الدراسية، وعلى الرسوم لا يتحمل الحاصلون على المنح أي رسوم دراسية. إلا أنه في بعض المسابقات خاصة في مجالات الفنون الجميلة والموسيقى يجوز للمؤسسات أن تفرض رسوما. ولا تغطي المنح رسوم تأشيرات السفر ولا النفقات الأخرى المترتبة على اصطحاب فرد من أفراد العائلة أو أي شخص آخر.

ولا يجوز أن يتم منح منحة مجلس المنح الهنغاري بالتزامن مع أي منحة أخرى. وفي حال حصل صاحب المنحة على منحة أخرى أو دعم مالي آخر (راتب) فيجب عليه أن يتخلى عن منحة مجلس المنح الهنغاري.

نفقات السفر

لا يتم تغطية نفقات السفر ذهابا وإيابا من هنغاريا في منح مجلس المنح الهنغاري.

التأمين الصحي

يخضع كافة المواطنين الأردنيين الذين يمكثون في هنغاريا لفترة تتجاوز الشهر الواحد إلى خدمات الرعاية الصحية في حال الإصابة بمرض عرضي. وباستثناء حالات الطوارئ، لا يتم تغطية أي من تكاليف علاج الأسنان. أما بالنسبة لحملة المنح الذين يمكثون في هنغاريا لمدة تقل عن الشهر الواحد فينصح أن يتخذوا ما يرونه مناسباً من إجراءات للحصول على تغطية التأمين الصحي.

١٥- يقدم الطرف الأردني ما يلي:

- مصرفا شهريا بمقدار ١٥٠ دولار أمريكي

- إعفاء من دفع أي نوع من أنواع الرسوم للدراسات والأبحاث

- سكنا ملائما مجانا

١٦- يتحمل نفقات السفر الدولي الطرف المرسل

١٧- يتفق الطرفان على منح إعفاء متبادل للأشخاص الذين تم استضافتهم ضمن

نطاق برنامج التعاون هذا من تأشيرات الدخول أو العمل أو غير ذلك من الرسوم

التي يفرضها البلد المضيف لتمديد الإقامة أو لتمديد تصريح الإقامة.

هكذا من العمل

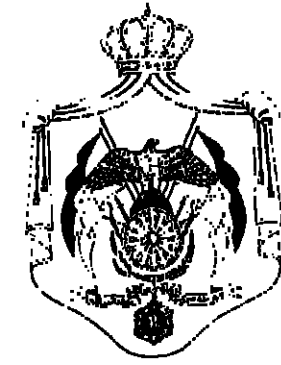
سادساً: أحكام ختامية

- ١٨- اتفق الطرفان على القيام قبل انتهاء السنة الثانية بتقييم عملية تنفيذ برنامج العمل هذا الذي يستمر إلى ثلاث سنوات.
- ١٩- لا يستثنى برنامج العمل هذا إمكانية اتخاذ أي إجراءات تتماشى والاتفاقية الثقافية الموقعة في شهر شباط من عام ١٩٧٨
- ٢٠- يستعد الطرفان إلى فحص وتطبيق متبادل لأي مقترحات مستقبلية يتم الإدلاء لها برضا وموافقة الطرفين
- ٢١- يبدأ نفاذ برنامج العمل هذا اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه ويبقى نافذاً إلى يوم الواحد والثلاثين من شهر كانون أول لعام ٢٠٠٩ ويبقى نافذاً بعد انتهاء فترته إلى حين وضع برنامج جديد.

تم تحرير برنامج العمل هذا في صُان في ٢٠٠٧/٦/٦ على نسختين باللغتين الهنغارية والانجليزية وتعتبر كلا الوثيقتين تمتلكان نفس القوة الحجية.

سفير فوق العادة مطلق الصلاحية
غابور دويوكاي
(توقيع)

وزير التعليم العالي والبحث
العلمي
د. خالد طوقان
(توقيع)



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٨٣٩ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٥٠٣٧	* الأوسمة
٥٠٣٨	* وكالات الوزراء
٥٠٣٩	* التمثيل الدبلوماسي
٥٠٤٠	* الموظفون
٥٠٤٦	* الجنسية الأردنية
٥٠٤٧	* الاسماء
٥٠٤٩	* الشؤون البلدية
٥١٠٤	* الإعلانات
٥١٠٦	* المطالبات
٥١٢٧	* المحاكم

مكتبة الأصل

الأوسمة

١. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على منح سعادة السفير محمد فهد العلاف/مندوب الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة وسام الاستقلال من الدرجة الأولى.

* * * * *

ب. صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح للواء الركن طيار مقاتل رقم (١٥٣٢٨) حسين احمد حسين قائد سلاح الجو الملكي بحمل وسام هلال الامتياز العسكري الباكستاني والممنوح له من قبل رئيس جمهورية باكستان الإسلامية خلال الزيارة التي قام بها إلى سلاح الجو الباكستاني بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٦.

* * * * *

ج. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على منح العقيد اوغستينو فيلو الملحق العسكري الإيطالي وسام الاستحقاق العسكري من الدرجة الثانية وذلك تقديراً من القوات المسلحة الأردنية لجهوده أثناء فترة عمله بالمملكة والتي ستنتهي خلال شهر تموز ٢٠٠٧.

* * * * *

د. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على منح العقيد انجيل ماتيف ماتيف الملحق العسكري البلغاري وسام الاستحقاق العسكري من الدرجة الثانية وذلك تقديراً من القوات المسلحة الأردنية لجهوده أثناء فترة عمله بالمملكة والتي ستنتهي خلال شهر تموز ٢٠٠٧.

* * * * *

هـ. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على منح العقيد (ADEL C.Y CHOU) سكرتير المكتب التجاري التايواني وسام الاستحقاق العسكري من الدرجة الثانية وذلك تقديراً من القوات المسلحة الأردنية لجهوده أثناء فترة عمله بالمملكة والتي ستنتهي خلال شهر تموز ٢٠٠٧.

* * * * *

مكتبة الامم المتحدة

وكالات الوزراء

- أ. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سالم الخزاعلة وزير الصناعة والتجارة أعمال وزارة العدل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد شريف الزعبي وزير العدل في جمهورية ألمانيا الاتحادية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/٢٤.
- ب. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سالم الخزاعلة وزير الصناعة والتجارة أعمال وزارة تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمد الدنيبات وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية في جمهورية مصر العربية / القاهرة بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/٥.
- ج. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محي الدين توفق وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء أعمال وزارة تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمد الدنيبات وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية في فيينا بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/٢٥.
- د. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عادل الطويسي وزير الثقافة أعمال وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية باكستان الإسلامية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/٢٢.
- هـ. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سعود نصيرات وزير النقل أعمال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد باسم الروسان وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجمهورية العربية السورية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١.
- و. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبد الإله الخطيب وزير الخارجية في كل من باريس ومالطا بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/٤.

- ز. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور خالد الزعبي وزير دولة للشؤون القانونية أعمال وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محي الدين توفق وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء في بلجيكا بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/٤.
- ح. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس خالد الإيراني وزير البيئة أعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد أسامة الدباس وزير السياحة والآثار في لشبونة بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/٥.
- ط. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سعود نصيرات وزير النقل أعمال وزارة الأشغال العامة والإسكان بالوكالة طيلة مدة وجود معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان في إجازة خاصة خلال الفترة من ١٩ - ٢٠٠٧/٧/٢٦.
- ي. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد باسم السالم وزير العمل أعمال وزارة المالية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور زياد فريز نائب رئيس الوزراء ووزير المالية خارج المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/٦.

التمثيل الدبلوماسي

- أ. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ المتضمن الموافقة على تعيين سمو الأمير زيد بن رعد ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الولايات المتحدة المكسيكية.
- ب. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦٣١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السفير من ملاك وزارة الخارجية السيد محمد فهد العلاف مندوباً دائماً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى هيئة الأمم المتحدة.
- ج. وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية كوريا ترشيح سعادة السيد بونغ كيل شين ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

محرراً من الأصل

الموظفون

تشكيلات/ تقاعد

أ. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة الدكتور فيصل عبد الرزاق موسى الحيارى مديراً عاماً لمؤسسة تنمية أموال الأيتام بأدنى مربوط الفئة العليا/المجموعة الثانية اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

* * * * *

ب. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦٨٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة الدكتور تركي إبراهيم عبيدات أميناً عاماً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب عقد وبراتب شهري مقداره (٢٠٠٠) ألفاً دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

* * * * *

ج. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٧٠٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة السيد عبد الحليم عبد الله أبو هزيم مديراً عاماً لدائرة الأرصاد الجوية بأدنى مربوط الفئة العليا/المجموعة الثانية اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

* * * * *

د. ١. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ - بالاستناد لأحكام المادة (٥/٦) من قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ - الموافقة على تعيين عطوفة الدكتور حمود عليماز أميناً عاماً للمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين بموجب عقد وبراتب شهري مقداره (١٨٠٠) ألف ولعمالة دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

* * * * *

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ - بالاستناد لأحكام المادتين (٨) و(١٠/١٠) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته - الموافقة على قبول استقالة عطوفة السيدة مصون شقير من عضوية مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/٣٠.

* * * * *

٣. أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٤٢٤٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨ المتضمن الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة التربية والتعليم السيد سلطان قسيم محمد الجنيدي على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٨/١٢ بناءً على طلبه، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على تعديل تاريخ إحالة السيد الجنيدي على التقاعد ليصبح اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/٢٠ بدلاً من ٢٠٠٧/٨/١٢.

* * * * *

٤. أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٤٥٦٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٢ المتضمن الموافقة على إحالة الموظف من ملاك سلطة المياه المهندس عيسى فرح سعد قندح على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/١٧ بناءً على طلبه، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على تعديل تاريخ إحالة السيد قندح على التقاعد ليصبح اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١٧ بدلاً من ٢٠٠٧/٦/١٧.

* * * * *

٥. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة التربية والتعليم

- السيد محمود احمد العواد بردويل ٢٠٠٧/٧/٤

- السيد صالح احمد سلامه الخوالده ٢٠٠٧/٧/٤

دائرة الإحصاءات العامة

- السيدة هند محمود حسن ذياب ٢٠٠٧/٧/١٠

- السيدة منتهى حماد نزال المحاميد ٢٠٠٧/٧/١٠

- السيدة هدى نعيم عبد الله زهران ٢٠٠٧/٧/١٠

- السيدة أديبه قدسي خطيب عبد الرزاق ٢٠٠٧/٧/١٠

ديوان الخدمة المدنية

- السيد عولي عواد سليمان الزيادين ٢٠٠٧/١٢/٣١

- السيد محمود متروك شحاده العجارمه ٢٠٠٧/٨/١

- السيدة مؤمنه محمد ياسين خضر الكيلاني ٢٠٠٧/٨/١

- السيدة خلود رجب سويلم أبو طالب ٢٠٠٧/٨/١

- سمر الياس سلامة النبر ٢٠٠٧/٨/١

- السيدة عائده محمد احمد الشبول ٢٠٠٧/٨/١

محرراً من الأصل

٦. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الداخلية

- السيدة منال "محمد علي" حسين شموط ٢٠٠٧/٧/٥

وزارة التنمية الاجتماعية

- السيدة ميسر حسن الديبة ٢٠٠٧/٧/٥

وزارة الصحة

- السيد رافع محمد البخيت زيتون ٢٠٠٧/٧/٥

وزارة الزراعة

- السيد حافظ مخلد محمد الشطي ٢٠٠٧/٨/١

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- السيد عاطف عناد احمد الصغيرين ٢٠٠٧/٧/٥

- السيد علي محمد ذيب حمدان ٢٠٠٧/٨/١

- السيدة ظافرة محمد غليان المومني ٢٠٠٧/٨/١

* * * * *

٧. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

دائرة الأحوال المدنية والجوازات

- السيدة اميمه روعي محمد اسعد ٢٠٠٧/٧/١٢

وزارة التربية والتعليم

- السيد محمد سالم احمد العميرات ٢٠٠٧/٩/١٠

- السيدة ايمان صلاح مصطفى الضابط ٢٠٠٧/٨/١٢

- السيدة سعاد حسن علي أبو صبيع ٢٠٠٧/٨/١٢

- السيدة ربيحه اسماعيل محمد أبو عواد ٢٠٠٧/٨/١٢

- السيدة منتهى عودة الله عبد الله الرواشده ٢٠٠٧/٨/١

- السيد محمد فايز عبد الوهاب صالح ٢٠٠٧/٨/١٢

- السيدة ميسر فؤاد خالد أبو راس ٢٠٠٧/٨/١٢

- السيد صالح فايز محمود عبيد ٢٠٠٧/٨/١٢

- السيد جميل سليمان عودة الله القضاة ٢٠٠٧/٩/١

- السيدة غالية موسى سليم الحوامده ٢٠٠٧/٨/١٢

- السيدة فائق محمد سليمان الرفاعي ٢٠٠٧/٨/١٢

- السيدة اكرام حسن محمود قطيش ٢٠٠٧/٨/١٢

- السيدة مي يوسف راغب سماره ٢٠٠٧/٩/١

- السيد محمد كامل محمد الحموري ٢٠٠٧/٧/١٥

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- الدكتورة رغدا ميشيل الياس عركي ٢٠٠٧/٧/١٢

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

- السيد منير محمود محمد زلوم ٢٠٠٧/٨/١

سلطة المياه

- السيدة نوال إبراهيم محمد الديسي ٢٠٠٧/٨/١

وزارة الصحة

- السيد أنور عبد العيسى محمود ٢٠٠٧/٨/١

- السيد حسن علي حسين القيام ٢٠٠٧/٨/١

- د. محمد سعد عبد المناصير ٢٠٠٧/١٠/١

- السيدة يسما احمد الحسن الحياصات ٢٠٠٧/٨/١

- السيدة رائدة عمر بديوي حنون ٢٠٠٧/٨/١

- السيدة عفاف عواد علي الاحمد ٢٠٠٧/٧/٣١

- السيد إبراهيم احمد محمد النعيم ٢٠٠٧/٨/١

- السيدة سهام عبد الرحيم سلمان أبو زنيمه ٢٠٠٧/٨/١

- السيد زكريا زهير علي الكيلاني ٢٠٠٧/٨/١

* * * * *

هكذا في الأصل

استبداع

١. بناء على تنسيب معالي وزير المياه والري/سلطة المياه وحيث تبين بان الموظف من ملاك سلطة المياه السيد أكرم محمد علي البس لم يكمل بتاريخ ٢٠٠٧/١/١ المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٣١٤٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٦ المتضمن احالة السيد البس على التقاعد اعتبارا من ٢٠٠٧/١/١ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على إحالة المذكور على الاستبداع اعتبارا من ٢٠٠٧/١/١ بناء على طلبه والى حين إكماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالته على الاستبداع بدلا من إحالته على التقاعد.

* * * * *

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على احالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على الاستبداع بناء على طلبهم اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم والى حين اكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبداع:-

وزارة العمل/مؤسسة التدريب المهني

- السيد أحمد عبد الحفيظ محمد الدغيم ٢٠٠٧/٧/٥

- السيدة سماح عبد الجليل مفضي النعيمات ٢٠٠٧/٧/٥

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- السيد عدنان عيسى ضيف الله المناصير ٢٠٠٧/٨/١

* * * * *

٣. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ الموافقة على احالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على الاستبداع بناء على طلبهم اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم والى حين اكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبداع:-

وزارة الشؤون البلدية

- السيد أحمد مزعل محمود الشباطات ٢٠٠٧/٨/١

وزارة التدريب والتعا

- السيدة إيمان عبد الرزاق حسن النجدادي ٢٠٠٧/٧/١٢

- السيدة آمال منصور يوسف يونس ٢٠٠٧/٨/١٢

- السيدة خولة عبد الكريم محمد السخني ٢٠٠٧/٨/١

- السيدة صفاء جمال توما القسوس ٢٠٠٧/٧/١٦

- السيدة ابتهاج جبران يوسف الأمريكاني ٢٠٠٧/٧/١٦

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- السيدة سناء فضل حسن عباس ٢٠٠٧/٧/١٢

وزارة الصحة

- السيدة نعمات جابر عبد المعطي نوفل ٢٠٠٧/٩/١

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

- السيد مهنا حنا سليم سليمان ٢٠٠٧/٧/١٢

- السيد منصور عبد الحميد عبد الهادي أبادح ٢٠٠٧/٧/١٢

- السيد أنور محمد حسين الزعاترة ٢٠٠٧/٧/١١

- السيد ناصر اسماعيل مصطفى عيسى ٢٠٠٧/٧/١٨

- السيد محمود أحمد محمد القرنة ٢٠٠٧/٧/١٨

- السيد قاسم محمد عوده الرشيدات ٢٠٠٧/٧/٢١

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- السيد محمد نجاح سليم العوامله ٢٠٠٧/٧/١٢

- السيد خليفة خلف خليفه القطيش ٢٠٠٧/٨/١

* * * * *

تمديد وانتهاء خدمات

١. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على تمديد خدمة عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة الدكتور إسماعيل زغلول لمدة سنة اعتبارا من ٢٠٠٧/٥/١٥ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية السيد جميل محمود عيسى الولجي للفترة من ٢٠٠٧/٤/١ ولغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

هكذا من الأصل

٣. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الصحة الدكتور عبد الودود زكي احمد القيسي لمدة سنة أخرى اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

٤. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورين تالياً لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما بعد بلوغهما سن الستين.

وزارة الأشغال العامة والإسكان

- المهندس نضال شوكت يوسف الكواليت ٢٠٠٧/٦/٨

وزارة الصحة

- الدكتور عبد الجليل نعمان ابراهيم البكري ٢٠٠٧/٩/١٦

* * * * *

الجنسية الأردنية

١. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - السماح للسيد عطا الله إبراهيم عبد الله أبو لطيفة بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية الألمانية.

* * * * *

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - السماح للسيدة فاطمة إبراهيم صافي سلمان بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية الكويتية.

* * * * *

٣. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) (ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرغبتهما بالعودة الى المملكة والاستقرار فيها:-

١. السيد غيث شفيق عطية الحمارنة

٢. السيدة مريم عواد عبد الله حتر

* * * * *

الاستملاك

١. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على التخلي عن استملاك كامل مساحة قطعتي الأرض ذوات الأرقام (١١٨، ١١٧) من الحوض رقم (٥) البقعة من أراضي ضانا البالغة مساحتهما معاً (٢٠) دونماً و (١٩٩) م^٢ وذلك لعدم حاجة شركة مصانع الاسمنت الأردنية إليهما

* * * * *

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك ما مساحته (٤٢٣،٣٠) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٧٢١) من الحوض رقم (١) لوحة رقم (٣٤) من أراضي سما السرحان الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٣٨٦) والأنباط عدد (٧٤٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٧ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات اقامة الأبنية المدرسية عليها مشروعا للنفق العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

* * * * *

٣. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأملاك في أمانة عمان الكبرى رقم (٢٥٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ المتضمن التخلي عن استملاك المساحة المستملكة سابقاً حديقة من قطعة الأرض رقم (٧٥٢) من الحوض رقم (١٥) اللويحة الشرقي البالغة مساحتها (٨٣٤٤) م^٢ تقريباً وذلك لعدم حاجة أمانة عمان الكبرى إليها ولوجود أبنية تعود للقوات المسلحة الأردنية عليها.

* * * * *

٤. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك قطع الأراضي المبينة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروفاً للنفق العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١. كامل مساحة قطع الأراضي ذوات الأرقام (٢٨٨، ٢٨٩، ٣٥٨) من الحوض رقم (٢) من أراضي العدنانية البالغ مجموع مساحتها (٣) دونمات و (٧٨٣) م^٢ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٤٠٣) والغد عدد (١٠٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٢ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات اقامة الأبنية المدرسية عليها.

هكذا من الأصل

٢. كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٥٣١) من الحوض رقم (٨) من أراضي بلعما البالغ مساحتها (١) دونما واحدا و (٩٤٩) م^٢ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٤٠٢) والعدد (١٠٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٢ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الأبنية المدرسية عليها.

* * * * *

٥. قرر مجلس الوزراء في جلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/د) من قانون الاستملاك رقم (٩٢) لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته - الموافقة على استملاك وحيازة قطع الأراضي المبينة أوصافها تاليا حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك. أولاً:-

١. كامل مساحة قطعتي الأرض رقم (١٦٥، ١٦٦) من الحوض رقم (٢) الرواق من أراضي النويجيس الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٣٢٣) والعرب اليوم عدد (٣٦٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٣ لأغراض مديرية الأمن العام لغاياتها الأمنية.

٢. مساحته دونم واحد و (٨٤٥) م^٢ وما مساحته دونم واحد و (٦٢٨) م^٢ استملاك حق (الانتفاع) لمدة سنة من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٧) من أراضي الهاشمية التابعة لمحافظة الزرقاء الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٣١٦) والرأي عدد (١٣٣٨٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٧ لأغراض وزارة الطاقة والثروة المعدنية لغايات تزويد مشروع محطة كهرباء السمراء المرحلة الثانية بالغاز الطبيعي.

ثانياً:-

يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

الشؤون البلدية

١. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (٦/هـ) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ الموافقة على ضم الحوض رقم (١٤) العليا من أراضي الماضونة (لواء سحاب) محافظة العاصمة إلى حدود أمانة عمان الكبرى.

* * * * *

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ بالاستناد لأحكام المادة (٦/هـ) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ الموافقة على ضم الأجزاء المنظمة بالكامل لقرية تركي إلى حدود أمانة عمان الكبرى من الأحواض التالية:-

١. حوض حجر الزعان رقم (١٢).

٢. حوض عرقوب أو قصب رقم (٨).

وذلك من قرية زبود وسيل حسابان من أراضي محافظة العاصمة وحسب ما ورد على مخططات وزارة الشؤون البلدية المصدقة.

* * * * *

هكذا في الأصل

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية

السيد نادر الظهيريات

عملا باحكام المادة (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ .

اعلن عن انتخاب السيد وحيد سلمان الطراونه نائبا لرئيس لجنة بلدية الطفيلة الكبرى .

* * * * *

عملا باحكام المادة (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ .

اعلن عن انتخاب السيد محمد زريقات نائبا لرئيس لجنة بلدية جرش الكبرى خلفا لنائب رئيس البلدية المستقيل السيد حيدر العتوم .

* * * * *

عملا باحكام المادة (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ .

اعلن عن انتخاب السيد وحيد سلمان الطراونه نائبا لرئيس لجنة بلدية الطفيلة الكبرى خلفا لنائب البلدية المستقيل السيد مناور مزلسوه المحاسنه .

* * * * *

عملا باحكام المادة (٣٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ .

اعلن عن انتخاب السيدة سناء الروسان نائبا لرئيس لجنة بلدية الشعله خلفا للنائب المستقيل السيد عبدالجليل الجلايله .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١١/٨٧٧ تاريخ ١١/١٣/٢٠٠٦ عدم الموافقة على مخطط الغاء واحداث وتخفيض شوارع وطرق ضمن الاحواض ذوات الارقام (٦، ٧) من اراضي عنجرة وذلك في بلدية عجلون الكبرى/لواء قصبة عجلون .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٩٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن (ج) وتجاري طولي بارتداد احكام سكن (ج) وتغيير صفة استعمال من مباني عامة وحدائق الى مقابر اسلامية ومن سكن (د) الى سكن (هـ) ضمن الاحواض ذوات الارقام (٧٧، ٨١، ٨٣) من اراضي المنصورة وفرض عوائد تنظيم بمقدار نصف دينار للمتر المربع الواحد وعدم الموافقة على باقي التعديلات وذلك في بلدية خالد بن الوليد/لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ ووضعه موضع التنفيذ واعتبار الاعلان المرفق بطي كتابي رقم ج/٧٠١٥/٩/٢٦ تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٢ لاغيا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٢٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٧ الموافقة على تعديل مسار طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٨٧، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١١٧) حوض رقم (٤) البلد من اراضي كفرنجه واعطاء الاجزاء الملغية صفة استعمال السكن المجاور وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٢٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧٤ الموافقة على مخطط احداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (٣) المسابك من اراضي كفرنجه وذلك في بلدية كفرنجه الجديدة/لواء كفرنجه وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

محرر من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٢٣٤) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨ الموافقة على مخطط احداث شوارع ضمن الحوض رقم (٧) من اراضي القسطل /لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٩/٢٣٤) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨ عدم موافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (٣٠ م) إلى (٢٠ م) ضمن الحوض رقم (٥) من اراضي المشتى .

وذلك في منطقة الجيزة / لواء الجيزة/ امانة عمان الكبرى .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٢٣٥ تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨ الموافقة على مخطط الغاء شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٢٦٢، ٤٤٩) حوض رقم (٣) البويضة من اراضي النقيرة وعدم الموافقة على الغاء الطرق في منطقة الموقر/ لواء امانة عمان الكبرى وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم في منطقة الموقر ومكاتب منطقة الموقر وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة الموقر خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٧٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن زراعي الى سكن ريفي وازافة تنظيم باحكام سكن ريفي واحداث شوارع ضمن الحوض رقم (١٢) من اراضي ماعين في بلدية مادبا الكبرى /لواء قصبة مادبا للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية مادبا الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٢٨٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مركز تجاري الى سكن (١) ضمن الحوض رقم (٢٤) غابة جرن الغزال من اراضي اربد وذلك في بلدية اربد الكبرى /لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣٠٥ تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن (ج) واعتماد طريق افرازي ضمن الحوض رقم (٤) ابو يزقل من اراضي الربه وذلك في بلدية شبحان/لواء القصر .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣٠٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع سعة ١٢ متر وتعديل مساره وتخفيضه الى ٨ متر واحداث شارع سعة ٨ متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (١ ، ١١) من اراضي الحسينية ، وذلك في بلدية الحسينية الجديدة/ لواء الحسينية .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٣٠٧ تاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٧ عدم الموافقة على أحداث طرق بسعة (٦) م والموافقة على مخطط أحداث شارع بسعة (١٢) م ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٠، ٢٥) ضمن الحوض رقم (٤) دير الليات والقطعة رقم (١٧) حوض رقم (٨) من أراضي مزرعة الشواهد/لواء قصبة جرش وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش وتقديم اعتراضاتهم الى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩/٣٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ الموافقة على مخطط أحداث شارع بسعة ٢٠ م في القطع (٦، ٧) وتخفيض الشارع المار بالقطعة (٧) من ٢٠ م الى ١٢ م وأحداث شارع (١٢) م بالقطع (٧، ٨٥، ١١٧) وأحداث منحنيات ضمن الحوض الحوض رقم (٤) عليا الشرقي من أراضي سال وذلك في بلدية أربد الكبرى لواء قصبة أربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٤٩) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة (٦) متر ضمن القطعة رقم (٣٠٣) حوض رقم (٣) السكة من أراضي الغدين /لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٥٨) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٨ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٥٤، ١٥٣، ٥٥) ضمن الحوض رقم (٣٧) الكوخ من أراضي الرمثا وذلك في بلدية الرمثا الجديدة/لواء الرمثا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٦١) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (١٨) في منطقة المرج وفرض عوائد تنظيم بمقدار ثلاثة دنانير للمتر المربع الواحد المحول الى تجاري وذلك في بلدية الكرك الكبرى/لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣٦٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٧١٨، ٧٢٤) من ساحات عامة إلى سكن (ج) والقطع ذوات الأرقام (٧١٩، ٧٢٥) من تجاري إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٤) المدورة الشمالي من أراضي المدورة /لواء قصبة معان وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣٦٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع وأحداث آخر وإضافته لتنظيم بأحكام سكن (١) في القطعة رقم (٨) وتوسعه طريق في القطع (٤، ٥) ضمن الحوض رقم (٤) حنو زبيد الجنوبي من أراضي المثلوثه

وذلك في بلدية ذيبان الجديدة/لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣٨٠) تاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٧ الموافقة على المخطط التحديتي لمنطقتي زوبيا ورحابا ضمن الاحواض ذوات الارقام (١) الخراج و (٢) التين و (٣) البلد من اراضي زوبيا والحوض رقم (٤) الرويس من اراضي رحابا وذلك في بلدية المزار الجديدة /لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشار اليها بدائرة تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية المزار الجديدة ومكاتب بلدية المزار الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٩٨) تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة (١٢) متر مناصفة ما بين القطع ذوات الارقام (١٨، ٩٦، ٩٧) حوض رقم (٣) من اراضي الرمثا / لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٩٨) تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط احداث شارع ضمن القطعة رقم (٢٦) حوض رقم (٥) حمد الجنوبي والقطعة رقم (٦) الملوحية الجنوبية والقطعة رقم (٤١) حوض رقم (١١) القصر من اراضي الرمثا / لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٤١٧ تاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٧ عدم الموافقة على احداث طريق بسعة (٦) متر والموافقة على مخطط احداث شارع بسعة (١٢) متر ضمن القطع ذوات الارقام (٢٠٤، ١٧٨، ٢١٩) حوض رقم (٩) حنو هلال من اراضي الزنية في بلدية بلعما الجديدة/ لواء قصبة المفرق وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية بلعما الجديدة ومكاتب بلدية بلعما الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٢٠) تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط اعتماد طريق افرازي تنظيميا بسعة ٤ متر ضمن القطع ذوات الارقام (١٠٢، ٢٣٨) حوض رقم (١٥) من اراضي عجلون وذلك في بلدية عجلون الكبرى/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٧) تاريخ ٢/٦/٢٠٠٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٤٢٠) تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٧ الموافقة على إلغاء طريق سعة (٤ م) ضمن القطعة رقم (١٨٤) حوض رقم (١٠) الجنونه من اراضي عجلون .

وذلك في بلدية عجلون الكبرى /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٦) تاريخ ٣/٦/٢٠٠٧ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٩ الموافقة على مخطط احداث شوارع وطرق ضمن الاحواض ذوات الارقام (٦) المداوير و(٧) الجابريه و(٨) مقطع راس عدوان و(١٠) العراق من اراضي بلعما وذلك في بلدية بلعما الجديده/لواء قصبة المفرق وذلك حسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشار اليها بدوائر تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه للتنظيم لبلدية بلعما الجديده ومكاتب بلدية بلعما الجديده وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤٢٨ تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٩ الموافقة على تصديق المخطط الهيكلي المقترح لمشروع اسكان غور الكفرين/البلقاء من مشاريع المكرمة الملكية السامية والواقع على القطعه رقم ١٤١ حوض رقم (٢٩) منسلف ابو زيد /محافظة البلقاء تصديقا مؤقتا.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي بارتداد امامي ٣ متر وحسب اقتراح التنظيم ضمن الاحواض ذوات الارقام (٧) البقعه الغربيه و(٨) المعلقه و(٩) المطلع من اراضي اربد وفرض عوائد تنظيم عامه بمقدار عشرة دنانير للمتر المربع الواحد المحول الى تجاري وذلك في بلدية اربد الكبرى /لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٣٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع تنظيمي المار بين القطع ذوات الارقام (١٠٤، ١٩٤، ١٣٢، ١٣٢، ١٤٩) من (١٢ م) الى (٨ م) وتوسعة منحني من (١٠ م × ١٠ م) الى (١٣ م × ١٣ م) ضمن القطعة رقم (١٤٩) حوض رقم (١٠) من اراضي حكما وذلك في بلدية اربد الكبرى /لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ الموافقة على مخطط احداث طريق بين القطع ذوات الارقام (٢١، ٢٢، ٢٨، ٣٤) ضمن الحوض رقم (٥٦) المعهد من اراضي الطفيلة/لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٤٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ الموافقة على مخطط احداث شارع وطريق ضمن الحوض رقم (٥١) بطينه من اراضي الطفيلة/لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤٣٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ الموافقة على مخطط احداث شارع بسعة ١٢ متر ضمن القطعه رقم (١٤٦) وعدم الموافقة على احداث طريق ضمن الحوض رقم (٦) النعيري وثلعة رشيد من اراضي مرجب /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (١٦م) إلى (١٤م) ضمن القطع ذوات الأرقام (٣، ٤) حوض رقم (١٣) البلد من أراضي كفر الماء .

وذلك في بلدية دير أبي سعيد الجديدة / لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٤٥٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مبان عامة الى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (٦٣) حوض رقم (٢١) الفرذخ وذلك في بلدية ايل الجديدة/ لواء قصبة معان وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٤٦١ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن خاص الى تجاري طولي ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٥، ٧٦) حوض رقم (٢) من أراضي الكنة وذلك في بلدية المعراض / لواء قصبة جرش .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٤٦١ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق الى تجاري طولي ضمن القطع ذوات الأرقام (١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ٥٦١) حوض رقم (٣) البلد من أراضي ساكب وذلك في بلدية المعراض / لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٤٦١ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١١ عدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من شارع وأحداث نهاية مغلقة وتخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (١) السلطاني من أراضي ريمون وذلك في بلدية المعراض / لواء قصبة جرش .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٦٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ عدم الموافقة على مخطط الغاء ارتداد وتغيير صفة استعماله الى تجاري طولي ضمن القطع ذوات الأرقام (١٩، ٣٤) حوض رقم (٢) والقطع (٧٩، ٨٠) حوض رقم (١) أراضي المفرق

وذلك في بلدية المفرق الكبرى/ لواء قصبة المفرق .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٤٦٩ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم وتعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٤) منشية الزعترى من أراضي الخالدية وذلك في بلدية الخالدية/ لواء البادية الشمالية الغربية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٧١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافقة على مخطط الغاء شارع سعة (١٢) متر وتعديل وتوسعة طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٤١، ٧٥) حوض رقم (٥) الطوق من أراضي الزنيه وذلك في بلدة بلعما الجديدة/ لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٧٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافق على مخطط تعديل مسار شارع سعة ١٦ متر ضمن القطعة رقم (١٢٤) حوض رقم (٤) الملوط من أراضي أم رمانه وذلك في بلدية بيرين الجديدة/لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٧٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافق على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (١) دغلييب من أراضي أم رمانه وذلك في بلدية بيرين الجديدة/لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٧٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافق على مخطط إحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦٩، ٧١، ٧٢) من أراضي العيص/لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٤٧٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافق على مخطط إحداث شارع ضمن الحوض رقم (٢٩) أم بوير من أراضي الطفيلة/لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٤٧٤ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٢، ٤٣) حوض رقم (٣٨) البريص الغربي من أراضي الطفيلة/لواء قصبة الطفيلة.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٤٧٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافق على مخطط إضافة تنظيم باقي القطعة رقم (٨٤) حوض رقم (١٢) شرارة في منطقة الحسين.

وذلك في بلدية الطفيلة الكبرى/لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٧٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم الحوض رقم (٣) الأطرم والحوض رقم (٦) المرج من أراضي خربة خو وذلك في بلدية الزرقاء/لواء قصبة الزرقاء.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤٨٠ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٤) متر ضمن القطعة رقم (٢) حوض رقم (٥) أم الفطائر من أراضي بيرين وذلك في بلدية بيرين الجديدة/لواء قصبة الزرقاء.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٨١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ الموافق على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى سكن (د) ضمن الحوض رقم (٧٧) واد زيد وذلك في بلدية الطفيلة الكبرى/لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ.

مكرر من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤٨٥ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حرم وادي الى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (٧٢٥) حوض رقم (١٥) من اراضي قرية المنارة في منطقة نايهه وذلك في بلدية الصالحية وناييه/ لواء البادية الشمالية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤٨٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم وتعديلات تنظيمية واحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٨) الجندي وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٩٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن (ب و ج) واحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي مرود في منطقة زيد بن حارثه وذلك في بلدية الكرك الكبرى/لواء قصبة الكرك .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٩١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن (ب و ج) وتعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٥) الحدية من اراضي العمقه في بلدية مؤته والمزار /لواء المزار الجنوبي وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية مؤته والمزار ومكاتب مؤته والمزار وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤٩٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن (ب) واستحداث شارع سعة ١٠ متر وبنهاية مغلقة واعتماد طرق افرازيه تنظيميا ضمن الحوض رقم (٢) ابو شويحه من اراضي الجدعا وذلك في بلدية طلال الجديدة /لواء فقوع وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٤٩٤ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري محلي الى تجاري طولي لجزء من القطعة رقم (٤) حوض رقم (٨) من اراضي جرش وذلك في بلدية جرش الكبرى/لواء قصبة جرش .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٩٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن (ب) ضمن القطعة رقم (٢١) حوض رقم (٦) من اراضي لب لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤٩٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على مخطط مشروع اسكان ابو الغزلان ضمن القطعة رقم (٩٥) حوض رقم (٩) من اراضي العال والروضة /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضع موضع التنفيذ .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٩٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ عدم الموافقة على مخطط احداث دوار وتخفيض سعة طريق من ٦ متر الى ٤ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٤، ٦٣) حوض رقم (٢) ثلعه يوسف من اراضي ساكب

وذلك في بلدية المعراض / لواء قصبة جرش .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق وساحات عامة إلى سكن (ب) ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٧، ٥٨، ٢١) حوض رقم (١٢) من اراضي مكاور / لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ ، وتعديل مسار طريق وتوسعته إلى (١٢) تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٠١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار شوارع ضمن الحوض رقم (١) البلد من اراضي الجرياء .

وذلك في بلدية الاشعري / لواء قصبة معان وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٠٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على مخطط إلغاء طريق سعة (٦م) ضمن القطعة رقم (٧٢٦) حوض رقم (٢) البلد من اراضي الجفر .

وذلك في بلدية الجفر / لواء قصبة معان وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٢ ووضعه موضع التنفيذ، والموافقة على تخفيض سعة شارع من (١٢م) إلى (٦م) في القطعة رقم (٧٢٦) واحداث طريق سعة (٦م) في القطع ذوات الأرقام (٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨) ضمن الحوض رقم (٢) البلد تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان ومكاتب بلدية الجفر وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥٠٢ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن (ج) واحداث شوارع وطرق وزيادة سعة شارع من (١٠متر الى (١٤متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (٢٥، ٢٦) من اراضي الشوبك وذلك في بلدية الشوبك الجديدة/ لواء الشوبك .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٠٤ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ا) الى تجاري وسكن (ب) ضمن الحوض رقم (٦) رقم (٨٢) من اراضي ملكا في منطقة المنصورة وذلك في بلدية خالد بن الوليد/ لواء بني كنانة .

مكتبة من الاصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٥٠٤ تاريخ ٢١/٦/٢٠٠٧ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (٢٦) حوض رقم (٩) من اراضي ام قيس وذلك في بلدية خالد بن الوليد/ لواء بني كنانة .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٠٥ تاريخ ٢١/٦/٢٠٠٧ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (١٢) متر الى (٨) متر ضمن القطع ذوات الارقام (٢٧٤، ٣١، ٣١٠، ٣٨٦، ٣٨٧) حوض رقم (١٢) من اراضي كفر الماء وذلك في بلدية دير ابي سعيد الجديدة/ لواء الكورة .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٠٥) تاريخ ٢١/٦/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني تنظيمي ضمن القطعة رقم (٧٣٤) حوض رقم (١١) من اراضي كفر الماء وذلك في بلدية دير ابي سعيد الجديدة/ لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٤) تاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٧ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥٠٦ تاريخ ٢١/٦/٢٠٠٧ عدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من طريق سعة (٦) متر ضمن القطع ذوات الارقام (٤٠، ٤١) حوض رقم (٩) من اراضي كفر جابر وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قسبة اربد .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٠٧ تاريخ ٢١/٦/٢٠٠٧ عدم الموافقة على مخطط اعتماد طريق افرازي تنظيميا بسعة (٦) متر ضمن القطع ذوات الارقام (٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٧٦) حوض رقم (٧) من اراضي كفررحنا وذلك في بلدية غرب اربد/ لواء قسبة اربد .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥١٠ تاريخ ٢١/٦/٢٠٠٧ عدم الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن القطع ذوات الارقام (١١، ١٤) حوض رقم (١) من اراضي محاص وذلك في بلدية محاص/ لواء محاص والفحيص .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥١٣) تاريخ ٢١/٦/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط إخراج القطعة رقم (٤٦) من التنظيم وتحويلها من سكن (أ) إلى زاعي خارج التنظيم حوض رقم (٥) من اراضي عرجان . وذلك في بلدية العيون / لواء قسبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧ ووضع موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٥١٤ تاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٧ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (٢٠) متر الى (١٤) متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (١) العوجا و(٢) تلعة البير من اراضي المفرق وذلك في بلدية المفرق الكبرى/ لواء قسبة المفرق .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٥١٥ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن (ب) واعتماد طريق افرازي تنظيميا واحداث طريق ضمن القطع نوات الارقام (٧٤، ٢١٨) حوض رقم (٣) قمر في منطقة نادرة وذلك في بلدية رحاب الجديدة/ لواء قصبة المفرق .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥١٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ الموافقة على مخطط إحداث شوارع بسعة (١٠) ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي مزرعة الحصينيات / لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥١٩ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢م الى ٦م ضمن القطع نوات الارقام (٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩) حوض رقم (١٧) المدرسة من اراضي الصالحية وذلك في بلدية الصالحية ونابفة / لواء البادية الشمالية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥٢٠ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (١٢) متر الى (٦) متر وعمل نهاية مغلقة ضمن القطع نوات الارقام (٧٠٤، ٧٠٥، ٧١٥) حوض رقم (٧) البلد من اراضي فاع وذلك في بلدية الباسلية / لواء البادية الشمالية الغربية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٥٢٢ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ عدم الموافقة على مخطط توسعه جزء من شارع ضمن القطع نوات الارقام (٩٧، ١١٩، ١٢٠، ٦٥٨، ٦٦٠) حوض رقم (٥٨) اللتين في منطقة البقيع وذلك في بلدية الطفيلة الكبرى/ لواء قصبة الطفيلة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٥٢٥ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (١٦) متر الى (١٢) متر ضمن القطعة رقم (٢٠) حوض رقم (٨) ام السماق من اراضي مرج الحمام وذلك في منطقة مرج الحمام /لواء وادي السير/ امانة عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٠/٥٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري الى سكن (ج) وتعديل طريق ضمن الحوض رقم (٣) العدية في منطقة بني هاشم وذلك في منطقة ناعور /لواء ناعور / امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٦/٥٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على مخطط إحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض نوات الأرقام (١٠) اللحام واللحاسي و(١٢) حجر الزعلان من أراضي زبود وسيل حسبان / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ ووضعه موضع تنفيذ .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٩/٥٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافق على مخطط توسعة طريق زراعي من ٣ متر إلى ٦ متر واعتماده تنظيميا ضمن القطع ذوات الأرقام (١١٢، ١١٣، ١١٧، ١٢١) حوض رقم (٩) أبو الغزلان من أراضي ناعور /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٥٢٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافق على مخطط إحداث شارع ضمن الحوض رقم (١) من أراضي السامك /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤ ووضعه موضع تنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٥٢٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافق على مخطط إحداث شوارع ضمن الحوض رقم (١) من أراضي السامك /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤ ووضعه موضع تنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ الموافق على مخطط إلغاء طريق سعة ٦ متر وإحداث طريق أخرى ضمن القطعة رقم (١) حوض رقم (١٢) من أراضي مليح وذلك في بلدية لب ومليح /لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٥٣٥ تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ بعدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (٢٠) متر إلى (١٤) متر ضمن القطع ذوات الأرقام (١١٠، ١٥٣) حوض رقم (٥) حنو محفوظ من أراضي مادبا وذلك في بلدية مادبا الكبرى /لواء قصبة مادبا.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٣٩) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافق على مخطط إلغاء جزء من شارع سعة (٢٠)م واعتماد آخر بنفس السعة ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي دحل في بلدية رحاب الجديدة /لواء قصبة المفرق وذلك حسب المخطط اسعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية رحاب الجديدة ومكاتب بلدية رحاب الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٤٠) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافق على مخطط تعديل مسار شارع سعة ٢٠ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦) حوض رقم (١٦) أبو الرحي من أراضي قفقفا وذلك في بلدية النسيم /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٧) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٤١) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافق على تصديق مخطط إحداث طريق سعة (٦م) مع نهاية مغلفة ضمن القطعة رقم (٣١٣) حوض رقم (٥) البقعة /لواء بصيرا، تصديقا مؤقتا.

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥٤٣ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ عدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من شارع سعه (١٢) متر واحداث اخر بنفس السعه واحداث طريق ضمن الحوض رقم (٣) العميرية والفحص من اراضي منطقة الوادي الاخضر وذلك في منطقة مرج الحمام/ لواء وادي السير/ امانة عمان الكبرى .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٤٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ عدم موافقه على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن (ب) واحداث شوارع وطرق ضمن الاحواض ذوات الارقام (٦، ٧) من اراضي منطقة العدنانية وذلك في بلدية الكرك الكبرى/لواء قسبة الكرك .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٥٥٠) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني في القطعة رقم (٦٣٤) ضمن الحوض رقم (١) الشبيكات . وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥٦١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ عدم موافقه على مخطط تعديل مسار شارع تنظيمي ضمن الحوض رقم (١٦) بلعاس من اراضي ناعور وذلك في بلدية ناعور الجديدة/لواء ناعور .

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى

المهندس عمر المعاني

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٤١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٢٣/٢٠٠٧/٧) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعتي الارض رقم (٥٢٩، ٥٣٠) حوض (١٢) اللويده الشمالي من سكن (ب) الى مكاتب باحكام سكن (ب) مع استيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً/م الواحد من مساحة القطعتين استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط حسب الاصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٤٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١١٩/٢٠٠٧/١) المتضمن : رفع صفة الالغاء عن شارع ضمن قطعتي الارض رقم (٩٦٥، ٩٦٦) حوض (١) حنو الكسار حيث يمكن لنوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ماركا) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

هكذا من الأصل

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٥١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٧٥/٢٠٠٣/شفايدران) المتضمن : استحداث شوارع وتنظيم استعمال سكن (ب) وتغيير استعمال سكن (أ) إلى سكن (ب) وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٧) مرج الفرس حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفايدران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٧٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٧٤/٢٠٠٧/طارق) المتضمن : إلغاء خط التنظيم واستحداث جزء من شارع ضمن حوض (٨) الميالة شريطة إقرار الشارع من القطعة رقم (٢٥٢٧) قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (طارق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٧٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٧٧/٢٠٠٧/بدر) المتضمن : إلغاء جزء من شارع والتخلي عن جزء من شارع ضمن حوض (٤٠) حجرة شريطة تقديم قرار وتعهد من مالك القطعة رقم (٧٠٨) بعدم مطالبة أمانة عمان الكبرى بأية تعويضات وإزالة برج الكهرباء القائم وعرض الموضوع على لجنة الاملاك والاستلاك وذلك قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٧٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٧٤/٢٠٠٧/بدر) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٤٠) حجرة الشمالي وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بدر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٨٦) تاريخ ٢٠٠٧/٩/٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٨٤/٢٠٠٧/ماركا) المتضمن : إعطاء صفة استعمال سكن (ج) بارتفاع لا يزيد عن (١٥) متر عن منسوب الأرض الطبيعية بما فيها الهوائيات والأبراج الخاصة بالتلفزيونات وذلك لجزء من قطعة الأرض رقم (٤٨٧) حوض (٩) برقع وكما هو موضح على المخطط في منطقة (ماركا) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٠٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٨٨/٢٠٠٧/أحد) المتضمن : استحداث جزء من شارع ضمن حوض (٦) تلعة هليل الغربي حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (أحد) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

هكذا من الأصل

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٠٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ٢٠٠٧/٢٤١/بدر الجديدة: المتضمن: إلغاء جزء من شارع امام قطعة الأرض رقم (١١) حوض (٩) راس خلف حيث يمكن لدوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر الجديدة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ٢٠٠٧/٢٢٦/زهران المتضمن: تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٥٦٠) حوض (٢٨) خربة عدون من سكن (أ) بإحكام عدون إلى تجاري محلي بإحكام خاصة واستيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً /م/ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لدوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ٢٠٠٧/١٥/الجيزة المتضمن: استحداث وإلغاء شوارع وتغيير صفة استعمال إلى سكن (أ) (ب) وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١) التل الأخضر وحوض (٧) القرية حيث يمكن لدوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الجيزة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ٢٠٠٧/٨/سحاب: المتضمن: إلغاء شارع ضمن حوض (٥) سلبود وتحويل صفة استعمال من مباني عامة إلى سكن (ب) ومن سكن (ب) إلى مباني عامة وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٥) سلبود حيث يمكن لدوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (سحاب) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ٢٠٠٧/١٠/الموقر المتضمن: تغيير صفة استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (٤٣٢) حوض (٢) التربة من مباني عامة إلى سكن (ب) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الموقر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ٢٠٠٧/٥/مرج الحمام: المتضمن: إلغاء واستحداث أجزاء من شارع ضمن حوض (٥) الحوبة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (مرج الحمام) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

هكذا من الأصل

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع / ٢٠٠٧/١١/الموئل): المتضمن استحداث شارع ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (٥٨، ٧٠، ٧١، ٥٩) حوض (٩) ذهبيات التقيريه وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الموئل) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (١) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع / ٢٠٠٧/٣٦٧/صويلج) المتضمن : إلغاء جزء من شارع محاذي لقطعتي الأرض رقم (١٦٩، ٢) حوض (١٤) خلدا وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلج) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (١) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣٤) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع / ٢٠٠٧/١٦/الجيزة) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٣) القرية وحوض (٤) الغدير الأبيض حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الجيزة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع / ٢٠٠٧/١٣/الموئل) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٢) الترية حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الموئل) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣٨) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع / ٢٠٠٧/٦٣٥/وادي السير) المتضمن : استحداث جزء من شارع ضمن حوض (٣) حنو طيا حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع / ٢٠٠٧/١/الموئل) المتضمن : استحداث طريق سعة (٦ متر) ضمن قطعة الأرض رقم (٩٤) الخليت حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الموئل) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

هكذا من الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٣٨) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٧٨/٢٠٠٦) القويمة المتضمن :- تخفيض الارتداد الأمامي من جهة الطريق إلى (م٦) من (م٥) إلى (م٣) لقطعة الأرض رقم (٣٢٣) حوض (٧) الدهامية واستيفاء تعويض بواقع (٣) ثلاثة دنانير / ٢م الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول كما هو موضح على المخطط في منطقة (القويمة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣٩) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٤٢/٢٠٠٧) بدر الجديده المتضمن : إلغاء جزء من شارع وإلغاء خط تنظيم ضمن حوض (٢٠) حصون الشرقي وحوض (٢١) حصون الغربي حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر الجديده) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٤٠) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٢/٢٠٠٧) وادي السير) المتضمن: تنظيم استعمال سكن (ب) لقطعة الأرض رقم (٨) حوض (١٠) الدراع حيث يمكن لدوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٤١) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٥٨/٢٠٠٧) خريبة السوق المتضمن : إلغاء جزء من شارع أمام قطعة الأرض رقم (١٣٨) حوض (١) العكومية حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (خريبة السوق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٤٨/٢٠٠٧) ماركا المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٦٠٠٥) حوض (٢) الونانات من تجاري محلي ضمن سكن (د) إلى سكن (د) شريطة تقديم تعهد خطي بعدم مطالبة أمانة عمان الكبرى بأية تعويضات ناتجة عن التحويل حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ماركا) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٤٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٠٤/٢٠٠٧) بسمان المتضمن : وضع حكم خاص لقطع الأراضي المبينة لرقلها على المخطط ضمن حوض (٦) جرينين الجنوبي بعدم فتح مدخل على شارع الاستقلال وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بسمان) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

هكذا من الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٤٤) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٣٠/٢٠٠٧/زهران) المتضمن : اعطاء قطعة الأرض رقم (١٥٤٢) حوض (٢٢) الملفوف الشرقي احكام خاصة (الارتداد الامامي ٥ متر) من جهة شارع عبد المنعم رياض (الارتداد الامامي ٤ متر) من جهة شارع الى ١٢ متر (الارتداد الجانبي ٤ متر) النسبة المئوية (٨٤%) واستيفاء تعويض بواقع (٩٠٠٠) تسعة آلاف دينار استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها لمرة واحدة قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٤٧) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٦٣٣/٢٠٠٧/وادي السير) المتضمن : تحويل صفة استعمال الى سكن ريفي لقطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٢) السليحات وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٦٩) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٣٧٩/٢٠٠٧/صويلج) المتضمن : تحويل صفة استعمال من استعمال خاص الى سكن (ب) لقطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٨) المترية حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧٠) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٧/٢٠٠٧/أحد) المتضمن : استحداث جزء من شارع ضمن قطعة الأرض (١٥٨) حوض (٢) اللوزية الجنوبية حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (أحد) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧٢) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٣٢١/٢٠٠٧/ام قصير والمقابلين) المتضمن : استحداث والغاء جزء من شارع والغاء خط تنظيم امام قطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٥) ام البساس وحوض (٦) عراق الحمام حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ام قصير والمقابلين) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧٣) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/١٩٩/٢٠٠٧/النصر) المتضمن : الغاء واستحداث اجزاء من شوارع وتغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى مباني عامة ضمن حوض (٨) المرقب شريطة ارفاق موافقة وزارة التريبة والتعليم قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (النصر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

هكذا من الأصل

اعلان صادر عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

يعلن للعموم بمقتضى أحكام الفقرة (١) من المادة (٤٣) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته بأن مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة قد قرر بقراره رقم (٢٥٧) تاريخ ٥/١٥/٢٠٠٧ الموافقة على المخطط التنظيمي التفصيلي لاستعمالات موقع صيانة القوارب والمعرضات البحرية في المنطقة الحرفية واعتماد الأحكام التنظيمية التالية :-

- منطقة المعارض البحرية :-
 - النسبة المئوية : ١
 - النسبة المئوية : ١٠٠%
 - أقصى ارتفاع : ٦,٥ متر
 - عدد الطوابق : طابق أرضي وسد
- منطقة الصيانة والخدمات البحرية :-
 - النسبة المئوية : ٣٠%
 - أقصى ارتفاع : ٦,٥ متر
 - ارتكاد خلفي : ٢ متر
 - ارتكاد جانبي : ٢ متر

يمكن الإطلاع على المخططات وتقديم الاعتراضات الخطية إن وجدت لدى قسم خدمة الجمهور في مديرية التراخيص ومراقبة الإعمار بالسلطة مع بيان أسباب الاعتراض مدعمة بالوثائق والبيانات الكافية وذلك خلال مدة أسبوعين من تاريخ نشر الإعلان علماً بأنه لن يقبل أي اعتراض يتم تقديمه بعد هذا التاريخ .

المهندس نادر الذهبي
رئيس مجلس المفوضين

إعلان

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٢/١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على تعديل منحى شارع تنظيمي حسب الواقع والمحاذي للقطعة رقم ٢٩٢ من الحوض رقم ١١/ البقعة الغربية ، وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٢٢/١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ ووضعه موضع التنفيذ .

م. عبد الله أبو عليم
المدير العام

رئيس اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء

* * * * *

إعلان

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٢/١٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على تعديل مسار دخلة تنظيمية مع نهاية مغلقة وزيادة سعتها من ٣م - ٤م حسب الواقع ضمن القطعة رقم ٣٢١ حوض ٢٥/الطيبة ، وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٢٢/١٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ ووضعه موضع التنفيذ .

م. عبد الله أبو عليم
المدير العام

رئيس اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء

مكتبة من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الروضة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٦٥٢) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الروضة رقم (٣٧٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ المتضمن الموافقة على تحويل أحكام المنطقة الحرفية الواقعة بالأحواض ذوات الأرقام (٦/البقعة الوسطى) لوحة (٨) و(٧/البقعة الغربية) لوحة (٩) ولوحة (٣) من أراضي البازحة الى منطقة حرفية بأحكام خاصة وعلى النحو التالي:-

الارتداد الأمامي (٤م)	الارتداد الجانبي (٤م)	الارتداد الخلفي (٥م)
النسبة المئوية (٧٥٪)	عدد الطوابق طابقين	الارتفاع (٩م)
الحد الأدنى للإفراز (١٠٠٠م)	طول الواجهة الأمامية (٢٥م)	

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة مرو إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

وليد أبده

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

لبلدية اربد الكبرى

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة بشرى أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٨٧١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة اربد رقم (٢٩٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ المتضمن الموافقة على تعديل مسار جزء الشارع التنظيمي المار بين القطع ذوات الأرقام (٩، ٩٨) حوض (٣٠) البقعة لوحة (٨) من أراضي بشرى وذلك بإزاحته الى الجهة الشمالية بحيث يصبح على حد البناء القائم على القطعة رقم (٩) حسب المخطط المرفق وذلك تلافياً لهدم البناء ودفع استملاكات. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة بشرى إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

وليد أبده

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة النعيمة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٦١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة النعيمة رقم (١٠٨) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٠ المتضمن الموافقة على تحويل أحكام القطع ذوات الأرقام (٢٥) ٨، ٩، ٢٦ وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٢٣، ١٤، ٢٤، ٢١، ٢٢) حوض (١٤/تلاخ السيج) لوحة (٤٨) والقطع ذوات الأرقام (١٥، ١٦، ١٧، ١٨) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٢٠، ٢١، ٥) حوض (١٥/العوجا) لوحة (٤٨) من سكن اخضر وزراعي الى سكن (ب) واعتماد الشوارع المقترحة تنظيمياً حسب المخطط المرفق. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة النعيمة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

المهندس احمد الفزوي

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

لبلدية اربد الكبرى

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة السلط وبناءً على قرار اللجنة المحلية (بلدية العارضة الجديدة) رقم (٢٠٠٧/٣٨) لسنة ٢٠٠٧ قررت الموافقة على احداث طريق بسعة (٦) مار بالقطع ذوات الأرقام (٢٥، ٢٧) حوض رقم (٧) المسبكواه من أراضي بيوضة وذلك لغايات الخدمات وحسب المخطط المرفق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية العارضة الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم (رئيس اللجنة المحلية) خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

عادل محمود الروسان

نائب محافظ البلقاء/متصرف لواء قصبة السلط

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

هكذا من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم وبناءاً على قرار اللجنة المحلية (بلدية السلط الكبرى) رقم (٢٠٠٧/١٥٠) لسنة ٢٠٠٧ قررت الموافقة على إعطاء القطعة رقم (٥٤) حوض رقم (٢٩) المصلى الجنوبي أحكام خاصة بارتداد إمامي (٤م) وارتداد خلفي (٤م) وجانبي (٣م) وذلك لغايات الترخيص. للاعتراض لمدة شهر لدى مكاتب اللجنة المحلية لبلدية السلط الكبرى وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم (رئيس اللجنة المحلية) خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

عادل محمود الروسان

نائب محافظ البلقاء/متصرف لواء قصبة السلط

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عبرا رقم (٢٠٠٦/ع/١)، قررت الموافقة على إبداء مخطط: - إضافة باقي القطعة رقم (١٥٤) حوض (٨) عصفور الى التنظيم وبإحكام سكن (ب) حسب المجاور. للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة عبرا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس ماهر حمدي أبو السمن

رئيس بلدية السلط الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الزرقاء اطلعت وبصفتها لجنة تنظيم محلية على مخطط أحداث الشوارع في منطقة الحلابات والمعد من قبل وزارة الشؤون البلدية بموجب الكتاب رقم (ق/١٧/٩/١٤٤٠٠) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٢ والمتضمن طلب الموافقة على أحداث الشوارع المارة بالقطع ذوات الأرقام (٢٤، ٢٣، ٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ٥٨، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٧١٦، ٧١٧) من حوض رقم (٧) الركبان الشمالي في بلدة الحلابات والمصدق تصديقاً مؤقتاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧ وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر. تقرر اللجنة اللوائية المشتركة الموافقة على مخطط أحداث الشوارع المارة بالقطع ذوات الأرقام (٢٤، ٢٣، ٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ٥٨، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٧١٦، ٧١٧) من حوض رقم (٧) الركبان الشمالي في بلدة الحلابات. وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخططات لدى مديرية الشؤون البلدية لمحافظة الزرقاء وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

عبد الجليل السليمان

نائب محافظ الزرقاء/متصرف لواء القصبة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم لمحافظة الزرقاء

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم في محافظة الزرقاء قد قررت بقرارها رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦، الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٢٩/١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٧ والمتضمن تعديل سعة الشارع بحيث يتم اعتماده بسعة (١٦ متراً)، والمار من أمام القطع ذوات الأرقام (١٠٣٢٠، ١٠٣١٩، ٧٣٣) ضمن حوض رقم (٤) البتراوي الجنوبي لوحة رقم (١٨) من أراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (١٢) وحسب ما هو مفرز على لوحات الأراضي والمساحة علماً بان الشارع مسجل على اللوحات التنظيمية بسعة (١٦ متراً)، بينما هو مرسوم بسعة (١٧ متراً) وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

احمد الشياح / محافظ الزرقاء

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

مكتبة من الاصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قسبة المفرق قد قررت بقرارها رقم (١٥٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩، وبصفتها لجنة تنظيم محلية، الموافقة على مخطط الخدمات المصدق تصديقاً مؤقتاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٣٦) تاريخ ٢٠٠٠/١/١٧، وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى مديرية الشؤون البلدية لمحافظة المفرق لتقديم اعتراضاتهم اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال شهر من تاريخ نشر الإعلان

نايف المومني

نائب محافظ المفرق

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قسبة المفرق

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش

السيد محمد الرواشدة

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش قد قررت بقرارها رقم (٢) بند (١) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢م الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (٢٠/٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥ والمتضمن مخطط مشروع إسكان ببادر عجرمة والمقدم من السادة مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري ضمن الحوض رقم (٣) ببادر عجرمة وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية والمقر بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١/١٠١٦) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١١م فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على إدخال المشروع الى التنظيم. واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة المحلية ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش قد قررت بقرارها رقم (٤) بند (١) برما تاريخ ٢٠٠٧/٥/٣٠م الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لبلدية برما رقم (٦١) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦م والمتضمن تعديل مسار الشارع البالغ سعته (٨م) وعلى أن يكون مناصفة بين القطعة رقم (٨٠) والقطعة رقم (٧٩) من حوض رقم (٧) فروان ويستمر في القطعة رقم (٨١) من نفس الحوض تالياً لدفع التعويضات وتوفير الخدمات للقطعة المجاورة وإدخال الأجزاء من القطع المذكورة (٨٠، ٨١) للتنظيم وحسب المخطط المعد من قبل البلدية فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة المحلية ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش قد قررت بقرارها رقم (٨) بند (٢) برما تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦م الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (٢١/٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ والمتضمن تخفيض سعة الكيرف بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٥، ٤٦٨، ١٠٧٨) من حوض رقم (٧) الخضرا الفوقا وذلك لتخفيف الضرر الحاصل على القطعة رقم (٤٦٥) من حوض رقم (٧) الخضرا الفوقا كون الكيرف يقطع نصف مساحتها تقريباً وحسب الترسيم المعد فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على قرار اللجنة المحلية واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة المحلية ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش قد قررت بقرارها رقم (٧) بند (٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩م الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لبلدية المعراض منطقة الكنة رقم (٢/٢٠٠٧/٢٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١١م والمتضمن إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢م) ذي النهاية المغلقة والمار في القطعة رقم (١٣٢) من حوض رقم (٦) البلد واعتماد الطريق الإفرازي سعة (٦م) والمار من أمام القطع ذوات الأرقام (٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ١٣٢) وجميعها من حوض رقم (٦) البلد من أراضي الكنة علماً بأن الطريق مفتوحة ومعبدة ويوجد بها خدمات الكهرباء وخطوط مياه وأعمدة الهاتف وذلك لتجنب هدم البناء القائم على القطعة رقم (٢١٦) من حوض رقم (٦) البلد علماً أن البناء قائم قبل التنظيم وحسب المخطط المرسم، فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على قرار اللجنة المحلية واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة المحلية ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

محكمة من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة ماعين/لواء قصبة مادبا بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (ق/٦) لسنة ٢٠٠٧ وبصفقتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على مخطط مشروع اسكان ماعين (مشاريع المكرمة الملكية) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١١ - ١٦) من أراضي ناعين/لواء قصبة مادبا - تصديقاً مؤقتاً وإيداع. اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة اللوائية المشتركة مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندسة دينا حدادين

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

مدير الشؤون البلدية لمحافظة مادبا بالوكالة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى. قررت بقرارها رقم (١٤٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٧ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لبلدية مادبا الكبرى رقم (٢٧١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٦ المتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من زراعي داخل التنظيم الى سكن (ب) للقطع ذوات الأرقام (٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٦٤٩، ٦٤٨) من حوض رقم (٣) الكبير الغربي. وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس مدالله الطراونة

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية

اللوائية لبلدية مادبا الكبرى بالإنبابة

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٤/٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة دير أبي سعيد رقم (٨/١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥ والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣) حوض (٢) البلد لوحة (٣) والقطعة رقم (١٠) حوض (١) الحوسيات من أراضي أبو القين والقطع ذوات الأرقام (٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٤، ٧٠٣، ٧٠٢، ٧٠١) حوض (٢) البلد لوحة (٤) من أراضي أبو القين ومن ثم تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار بالقطعة رقم (٧٠٧) حوض (٢) البلد لوحة (٤) من أراضي بلدة أبو القين من (١٢ - ٦متر) للمحافظة على استمرارية هذا الشارع بنفس السعة علماً بأنه شارع معبد ومن ثم استحداث شارع سعة (٦م) يمر بالقطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧) حوض (٢) البلد لوحة رقم (٤) من أراضي أبو القين حتى يلتقي بالشارع المخفض من (١٢ - ٦م) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية دير أبي سعيد الجديدة ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس محمود أبو جابر

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والأبنية

بلدية دير أبي سعيد الجديدة

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الاشرفية رقم (٢/٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤ والمتضمن الموافقة على المخطط التعديلي المتضمن تنظيم الطريق الإفرازي الذي يبدأ من الشارع سعة (١٢م) كما هو مرسوم حسب الإفراز وتنظيم الطريق الإفرازي وتنظيم الطريق الإفرازي الخاص ليصبح (٤م) والذي يمر ما بين قطع الأراضي رقم (٧٠١) لوحة رقم (٣٥) وقطع الأراضي رقم (٧٠٦، ٧٠٩، ٧٠٨) لوحة رقم (٣٦) بحيث يكون الاقتطاع من قطعة الأرض رقم (٧٠٨) حسب الترسيم المرفق لخدمة قطعة الأرض رقم (٧٢٨) وجميع القطع المذكورة من حوض رقم (١١) البلد من أراضي الاشرفية. قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الاشرفية خلال المدة القانونية شريطة أن يكون الاعتراض مدعماً بالمخططات اللازمة.

المهندس محمود أبو جابر

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والأبنية

بلدية دير أبي سعيد الجديدة

محكمة من الأصل

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في منطقة (الشجرة) بلدية سهل حوران بأن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية سهل حوران قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/١٠/١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٤ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة (الشجرة) رقم (٨/٢٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ والمتضمن تنظيم ضمن الحوض رقم (١٢/النعمانه) كالتالي:-
- الموافقة على تغيير صفة التنظيم للجزء الواقع ضمن حدود البلدية وغير المنظم حاليا من الحوض رقم (١٢) النعمانه من تنظيم زراعي الى تنظيم سكن (ج) بحيث يشمل الأجزاء الغربية من القطع ذوات الأرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ١١، ١٤، ١٥، ٣٧، ٤١) وكامل القطع ذوات الأرقام (٤٦، ٤٧، ٤٠، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٣٦، ٣٥، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٥٨، ٥٩، ٢٠، ١٩، ١٨، ٦٠) وحسب المخططات المرفقة.
- الموافقة على اعتماد الطريق الإفرزي ذي السعة (٦) المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٨، ٤٧، ٤٦) تنظيما واقتراح منحنيات على راس هذا الشارع من الجهتين.
- الموافقة على اعتماد الطريق الإفرزي ذي السعة (٦) المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٤٠، ٤١، ٦٠) تنظيما واقتراح منحنيات على راس الشارع من الجهتين حسب المخطط المرفق.
- الموافقة على اعتماد الطريق الإفرزي ذي السعة (٦) المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٥٠، ٥١، ٥٢، ١٤) تنظيما واقتراح توسعة لهذا الشارع بعرض (٤) من الجهة الجنوبية بمحاذاة القطعة رقم (١٤) واقتراح عمل المنحنيات اللازمة على طرفي الشارع وحسب المخطط المرفق.
- الموافقة على اقتراح أحداث شوارع تنظيمية بسعات مختلفة في المنطقة المقترح تنظيمها. وذلك حسب المخططات المرفقة والمعدة من قبل المنطقة، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة الشجرة في بلدية سهل حوران ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس أسامة عبيدات
رئيس اللجنة اللوائية التنظيمية
بلدية سهل حوران

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بان لجنة التنظيم اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قد قررت بقرارها رقم (٢٠/١) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٣ وبصفتها لجنة محلية الموافقة على :- استحداث طريق خدمات سعة (٦) ضمن القطعة رقم (١٤٤) حوض رقم (١) أم الحور وتثبيت الطريق الإفرزي سعة (٦) المارة بجانب القطع ذوات الأرقام (١٥٨، ١٤٣، ١٤٢) ضمن الحوض رقم (١) أم الحور من أراضي بلدة حبراص من أجل إيصال الخدمات الى الأبنية القائمة. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب لجنة التنظيم اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة..

فالح الرحيمي
متصرف لواء بني كنانة
رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة
للواء بني كنانة

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة قد قررت بقرارها رقم (٢٢/٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافقة على :- تخفيض المنحنى الواقع ضمن القطعة رقم (٩) حوض رقم (١١) من أراضي بلدة حريما. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة لمنطقة حريما/بلدية اليرموك الجديدة وذلك اعتبارا من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة لاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق لوثية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حريما/بلدية اليرموك الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

فالح الرحيمي
متصرف لواء بني كنانة
رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة
للواء بني كنانة

محذرا من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٥/٦) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٨ الموافقة على إيداع إعلان مخطط إدخال أجزاء من رقم (٣٠، ٥١) وإدخال الجزء المتبقي من القطعة رقم (٣٦) حوض رقم (١) الظاهر من أراضي بلدة حريما. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مديرية الشؤون البلدية للواء بني كنانة ولدى مكتب مدير منطقة حريما/بلدية اليرموك الجديدة ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس علي السامعه

مدير الشؤون البلدية للواء بني كنانة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٤/١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن (د) الى تجاري طولي للقطع ذوات الأرقام (٧١٦، ٧١٥) لوحة رقم (٢٠) والقطعة رقم (٧٠١) لوحة رقم (٣٣) والقطعة رقم (٧٠٦) وجزء من القطعة رقم (٧١٨) لوحة رقم (٢٢) والقطعة رقم (٧٣٤) لوحة رقم (١٩) وجميعها ضمن الحوض رقم (٩) البلد من أراضي منطقة ببالا وذلك بسبب ندر المواقع التجارية في المنطقة ورغبة مالكي القطع المعينة ببناء محلات تجارية تخدم سكان المنطقة. كما هو موضح بالمخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن لهم مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعمة بمخططات إيضاحية ووثائق ليوثيه معنولة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة ببالا/بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عبد الكريم الرجوب

رئيس بلدية الكفارات

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية المزار الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١٦/١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأول لبلدية المزار الجديدة/منطقة المزار رقم (١/١١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٠ والمتضمن:

١. الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٣٣، ٢٣٦، ٣٢٥، ١٦، ٢٣٢، ١٧٥، ١٩٧، ١٧٣) حوض (٣) المرما الغربي ليكون على حد الإفراز.

٢. الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار بالقطع ذوات الأرقام (١٠٧، ١٠٦، ١٠٨، ٩٦، ١٠٩، ١٠٤) حوض (٧) خلة ببادر الفول ليكون على حد الإفراز.

٣. الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٧٦، ٧٥، ٧٤، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠) حوض (٧) خلة ببادر الفول ليكون على حد الإفراز.

٤. الموافقة على تحويل صفة الاستعمال القطع ذوات الأرقام (١٤٦، ١٤٥، ١٣٦، ٢٣٢، ١٣٣، ١٧٥، ١٩٧، ١٧٣، ١٦٣) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٩٥، ١٥٢، ١٤٨) حوض (٣) والقطع ذوات الأرقام (١٠٦، ٩٦، ١٠٨، ١٠٩، ١٠٤، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ٩٩، ٩٨، ١٠٧) وجزء من القطع (٢٠، ١٠) حوض (٧) خلة ببادر الفول من سكن (أ) الى سكن (ج) حسب السكن المجاور ذلك حسب المخطط المرفق.

وقررت إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية المزار الجديدة مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس معين الخصاونة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية المزار الجديدة

* * * * *

مكّن من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية المزار الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢٧/٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ م الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لمنطقة صمد والزعترة رقم (١٦/١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ م والمتضمن: الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن (ج) الى سكن (د) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٣٨، ٢٩، ٢٥، ٢٣، ٥٨، ٦٠، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٥٥، ٥٣، ٥٢) من الحوض رقم (١٩) النجار وذلك لوجود عدد كبير من الشركاء في القطع المذكورة أعلاه وتسهيل الارتدادات بين الشركاء وحسب المخطط المرفق. وقررت إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

هاني حراشة

متصرف لواء المزار الشمالي

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

لبلدية المزار الجديدة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء القصر قررت بموجب قرارها رقم (١) لعام ٢٠٠٧ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١١ م الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية شيخان/لواء القصر رقم (٢) من الجلسة رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢١ م والمتضمن تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (٢٣) حوض رقم (١١) البلد من أراضي القصر/بلدة القصر لتفادي الاقتراط زيادة عن الربع القانوني من القطعة أعلاه. وتقرر إعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية المحددة للاعتراض لدى رئيس اللجنة المحلية لبلدية شيخان مدعومة بالمخططات الرسمية اللازمة لذلك.

عبد الله المعايطة

متصرف لواء القصر

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء القصر

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية السرحان/منطقة مغير السرحان بان اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء البادية الشمالية الغربية قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ م الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في بلدية السرحان/منطقة مغير السرحان رقم (٢٠٠٧/٥٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ م والمتضمن ما يلي:-

أولاً:- استحداث شوارع وطرق تنظيمية بسعة (١٠م، ١٢م، ٦م) وحسب المخطط التعديلي المرفق والخاص بالقرار في القطع ذوات الأرقام التالية (٥٢، ٥١، ٤٨، ٨٢، ٨٣، ٦١، ٨٩) من اللوحة (١) من الحوض (١) الدلعة الشمالي القطع (١، ١٢، ١٤) من اللوحة رقم (٢) من الحوض (٤) الدلعة الشمالي. ثانياً:- إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢م) في القطعتين (٥١، ٥٢) لوحة (١) من الحوض (١) الدلعة الشمالي وذلك لتلافي التعويض بما يزيد عن الربع القانوني من المساحات المتقطعة من القطعتين المذكورتين لصالح الشوارع التنظيمية.

ثالثاً:- إلغاء جزء من الشارع التنظيمي سعة (١٢) في القطعة (١٢) لوحة (٢) من الحوض (٤) الدلعة الجنوبي وذلك لتلافي الاضرار بالبناء القائم في سعة الشارع المذكور وتعديله حسب المخطط المرفق والخاص بالقرار.

رابعاً:- تقليص الشارع التنظيمي سعة (١٤م) الى سعة (١٢م) وأزاحته حسب المخطط المرفق والخاص بالقرار في القطعتين ذوات الأرقام (١٢، ١٤) من اللوحة (٢) من الحوض (٤) الدلعة الجنوبي وذلك لتلافي الاضرار بالبناء والأسوار القائمة في القطع المذكورة.

خامساً:- إزاحة الشارع التنظيمي سعة (١٢م) وتعديل منحناه (الكيرف) حسب المخطط المرفق والخاص بالقرار في القطع (٥٢، ٨٢، ٨٣) لوحة (٢) من الحوض (٤) الدلعة الجنوبي وذلك لتلافي أي استهلاك يوجب التعويض بما يزيد عن الربع القانوني من القطعة (٥٢) المذكورة، وكذلك لمطابقة الشارع التنظيمي مع الإفرازي في القطع المذكورة.

سادساً:- تغيير صفة الاستعمال التنظيمية من سكن زراعي الى سكن (ب) للقطع أو أجزاء القطع ذوات الأرقام التالية (١٢) لوحة (٢) حوض (٤) الدلعة الجنوبي (٥٢، ٨٣، ٨٢، ٥١، ٤٨، ٦١، ٨٩) من اللوحة (١) من الحوض (١) الدلعة الشمالي.

وبناءً على ذلك قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية المشتركة بقرارها أعلاه الموافقة على القرار الصادر عن اللجنة المحلية لبلدية السرحان منطقة مغير السرحان وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخه ورفعته الى معالي وزير الشؤون البلدية حسب الأصول.

عابد المحاميد

متصرف لواء البادية الشمالية الغربية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية

للواء البادية الشمالية الغربية

مكناً من الأصل

إعلان

يعلن لاطلاع العموم في منطقة كفرنجه/بلدية كفرنجه بان اللجنة اللوائية للتنظيم قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة كفرنجه بلدية كفرنجه رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٨ المتضمن ترسيم طريق سعة (٦م) من القطعة رقم (١١١) تنفرع من الطريق التنظيمي لخدمة القطعة رقم (٢٣٠) حوض (٩) أبو النجم. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة كفرنجه خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

نسيم الخصاونه

متصرف لواء كفرنجه/رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية كفرنجه الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية كفرنجه الجديدة منطقة (كفرنجه) رقم (١) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٢٦، ٢٢٤، ٣٧٨، ٣٧٧) وكامل الجزء الجنوبي من القطع ذوات الأرقام (٣٨، ٣٩) حوض (٨) خلة مصطفي من سكن زراعي منظم الى سكن (ج) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية كفرنجه الجديدة مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس عقيل عياصره

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية كفرنجه الجديدة

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص والفحيص قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية (الفحيص) رقم (٢٠٠٧/٧٩) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٩ والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع المار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٢٢، ٢٣، ٢٤) حوض (١٢) البلد حي ربع الهوا والقطعة (١٧٩) من نفس الحوض واستحداث طريق بديل سعة (٨م) يمر ضمن القطع (١١٥، ١٧٩) من نفس الحوض وذلك لرفع الضرر عن القطعة رقم (١٧٩) حيث أنها تعود لمطرايه اللاتين حيث ينوون بناء مدرسة عليها وحسب المخطط المرفق ورفع القرار للجهات الرسمية للسير بالإجراءات حسب الأصول. وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية الفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود النصور

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص والفحيص

إعلان

يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الحسا وبعد الاطلاع على القرار رقم (٧/٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٢ قررت الموافقة على تخفيض سعة منحى الشارع التنظيمي سعة (١٦م) والمحاذي للقطعة رقم (١٩٧) حوض البلد (١) حي الجامع الشمالي رقم (٣) وذلك لرفع الضرر عن البناء القائم على القطعة كون جزء من البناء واقعاً في سعة المنحى كما هو مبين بالمخطط المرفق. يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع مكتب اللجنة المحلية في البلدية الحسا اذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد سكرتير اللجنة المحلية خلال المدة القانونية.

السيد عدنان عوجان

متصرف لواء الحسا

رئيس اللجنة اللوائية/لواء الحسا

* * * * *

إعلان

اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية على قرار اللجنة المحلية لمنطقة قرى بني هاشم رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٤م والمتضمن الاطلاع على الاستدعاء المقدم من السيد فيصل أحواس والمتضمن إزاحة الضرر الحاصل على القطعة رقم (٧٠١) لوحة (٥٧) حوض (٤) أبو الزينان الغربي وذلك نتيجة استحداث شارع تنظيمي سعة (١٦م) بالخطأ من القطعة المذكورة علماً بأنه يوجد أسوار وأبنية قائمة من عام ١٩٩١م وقد تم استحداث الشارع عام ٢٠٠٤م والذي يؤدي الى هدم هذه الأسوار والأبنية. وعليه قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢٠٠٧/١١/١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية بتعديل مسار الشارع التنظيمي واستحداثه من قطع أراضي سليخ واقعة في الحوض (٤) أبو الزينان الغربي والحوض (٨) الحوطة حسب المخططات المرفقة وعليه يرفع القرار والمخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وحسب الأصول، ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض مصطحبين معهم المخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية حسب الأصول.

المهندس احمد الخراشة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية

محكمة من الأصل

الإعلانات

إعلانات

صادره عن وزير التنمية الاجتماعية

الدكتور سليمان الطراونة

• يعلن انه في اليوم الرابع والعشرين من شهر حزيران من عام الفين وسبعة ميلادية تم تسجيل جمعية الصداقة لرعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة الخيرية/محافظة العاصمة تحت رقم (١٦٥٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤ استنادا لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

• يعلن انه في اليوم الثاني من شهر تموز من عام الفين وسبعة ميلادية تم تسجيل جمعية أبناء المحافظة الهاشمية الخيرية/محافظة العقبة تحت رقم (١٦٦٣) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢ استنادا لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

• يعلن انه في اليوم السابع والعشرين من شهر حزيران من عام الفين وسبعة ميلادية تم تسجيل جمعية هدية الحياة الخيرية/محافظة العاصمة تحت رقم (١٦٦٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٢ م استنادا لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

إعلانات

صادره عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية

السيد عبد المجيد العجائمة

١. يعلن أن جمعية أبناء طبي التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/البلقاء، قد سجلت تحت رقم (٢٧٠٧) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثاني والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٧.

* * * * *

٢. يعلن أن جمعية النخيل التعاونية للاسكان محدودة المسؤولية/عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٧٠٨) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٧.

٣. يعلن أن جمعية أبناء الجبل التعاونية للاسكان محدودة المسؤولية/عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٧٠٩) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٧.

* * * * *

٤. يعلن أن جمعية فسوق التعاونية لتربية الأغنام محدودة المسؤولية/الكرك، قد سجلت تحت رقم (٢٧١٠) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٧.

* * * * *

٥. يعلن أن جمعية جبال عمان التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٧١١) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٧.

* * * * *

٦. يعلن أن جمعية تلال جرش التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/جرش، قد سجلت تحت رقم (٢٧١٣) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الرابع من شهر تموز لسنة ٢٠٠٧.

* * * * *

٧. يعلن أن جمعية غزال الطيبة التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/معان، قد سجلت تحت رقم (٢٧١٤) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن من شهر تموز لسنة ٢٠٠٧.

* * * * *

٨. يعلن أن جمعية قضاء الضليل التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/الزرقاء، قد سجلت تحت رقم (٢٧١٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم العاشر من شهر تموز لسنة ٢٠٠٧.

* * * * *

٩. استنادا لاحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. أقرر إلغاء تسجيل جمعية النيل الأبيض التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/الرمثا، وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد ان تمت تصفيته.

* * * * *

١٠. استنادا لاحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. أقرر إلغاء تسجيل جمعية النداء التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/اربد، وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد ان تمت تصفيته.

* * * * *

١١. استنادا لاحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. أقرر إلغاء تسجيل جمعية سيدات المفرق التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/المفرق، وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد ان تمت تصفيته.

محكمة من الأصل

المطالبات

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	أسماء المكلفين التابعين لمديرية أربد
	دينار	للس		
١٩٩٧-١٩٩٢	٩٣١١		١٢٠٩٧٠٧١	احمد "محمد فهد" "محمد علي" سعديون
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٨٥٤		١٢٢٠٠٢٦٣	احمد حسن ابراهيم جهماني
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٨٨١		١٢٠٦٦٥٠٨	جابر حسين محمد حرب
٢٠٠٤-٢٠٠١	٨١٨		١٢٨٧١٣٥٤	جورج ابراهيم يوسف البيطار
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٩٩٧		١٢١٥٥٥٤٣	زياد احمد حسن جهماني
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٥٥٠		١٢١٥٥٥٩٤	عماد احمد حسن جهماني
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٥٥٠		١٢١٥٥٥٩٤	عماد عبد محمود طافوري
٢٠٠٤-١٩٩٧	١١٨٢		١٧٨٣٣٣٥	علي محمود علي المغيص
٢٠٠٢	٥٠١		١٢٨٧٤٧٥٢	عماد الدين محمد "محمد علي" ببيرس
٢٠٠١-١٩٩٦	١٩٢٢		١٢١٩٠٣٨١	عبد الناصر حسن عواد المصطفى
٢٠٠٤-١٩٩٤	٦٤٨		١٢٨٨٩٧٥٠	فايز احمد حسن جهماني
٢٠٠٠	٣٥٥		١٢١٥٥٥٣٥	فريد حبيب فريد يارد
٢٠٠٤-٢٠٠٠	١١٢٦		١٢١٣٨٢٩٠	فواز جميل احمد ردايده
٢٠٠٤-١٩٨٧	٨١٩٦		١٢٠٩١٠٣٠	"محمد خير" قاسم خير المارديني
٢٠٠٣-١٩٩٣	٥٢١		١٢٢٤٠٤٤٣	محمد احمد حسن ابوباشا
٢٠٠٤-٢٠٠٠	١١٤٥		٢٢٠٢١٨٤١	منتصر احمد حسن جهماني
٢٠٠٠	٧٢٢		١٢١٥٥٥٨٦	محمد احمد حسن جهماني
٢٠٠٠	٥٥٠		١٢١٥٥٥٧٨	موريس ابراهيم يوسف البيطار
٢٠٠٤-٢٠٠١	٨٤٨		١٢٨٧١٣٤٦	ماجد ياسين كريم الجعافرة
٢٠٠٣-١٩٩٠	٦٨٤		١٢٥٣٦٥٨٠	مصطفى احمد اسماعيل دبور
٢٠٠١-١٩٩٨	١٧٤٩		١٢١٧٤٣٨٦	نضال احمد حسن جهماني
٢٠٠٠	١٠٢٩		١٢١٥٥٥٥١	سيف احمد حسن جهماني
٢٠٠٠	٩١٧		١٢١٥٥٥٦٠	

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)
	دينار	للس		
٨٥-٨٣ رصيد	١٢٧		١٠٠٨٤٩٧٥	احمد محمد يوسف نداف
٨٨-٨٤ رصيد	١٥٠٤٩٣		١٧٤٦٩٦	اسحق كريم عبدالقادر الطباخي
٨١+٧٩-٧٨ رصيد	٢١٦		٣٤٧٧٥٢	ابراهيم الحاج محمد سليمان حماد
٨٠-٧٨ رصيد	١٥٢		١٠٠٦٧٥٢٣	المرحوم اجود سليم محمد عبدالقني بالإنضافة للتركة
٧٦-٦٩ رصيد	٢٢٢		١٤٨٣٣٤	اكرم احمد فليحان المومني
٨١-٧٢ رصيد	١٤٩		١٠٠٠٤٥٥٦	ابراهيم احمد غنيم غنيم
٨٥+٨١-٧٦ رصيد	١٩٤		٨١٤٣٧٧	تيسير جبر جبريل ابو شمعة
٧٦-٧٥ رصيد	١٠٥		١٠٠٣٥٩٠٧	حسين محمد احمد اللواوسة
٩٥-٩٣ رصيد	٤٨١		١٠١٤٨٤٥٠	حسين عطا حسن النوباني
٩٦-٩١ رصيد	٣٢١		١٣٠١١٣١٦	خلدون عبدالرؤوف عبدالمجيد عبدالقادر
٢٠٠٥-٢٠٠٠ رصيد	١١٥		١٣٠١٤٢٣٤	نضال لطفي طالب ابو ليل
٨١-٧٣ رصيد	١٣٥		١٢١١٦٣٣٥	خالد علي مبارك ملكاوي
٨٨ رصيد	١٨٢		١٠١٦٨٠٦٠	راغب علي حمودة العصيدي
٩٢-٨٢ رصيد	٢٤٢		١٠١٨٣٤٠٠	زهير راشد يوسف الصروان
٩٥-٩٤+٩٢ رصيد	٢٤٩		١٠١٩٥٤٤٠	شفيق عثمان جبر سلامه
٧٥-٧١ رصيد	١٠٢		١٠٠٢٥٧٣١	سبتي عبدالرحمن صباح عوض
٨٦-٨٠ رصيد	١٣٩		١٠٠٩٣٣٣٨	سعد عبدالفتاح محمد عودة
٨٥ رصيد	١١٠		١٠١١٣١١٨	سعد سعود احمد عبدالرحيم

هكذا من الأصل

صبيح محمد احمد ملوح	١٠١٣٣٢٠٨	١٢٦	٨١-٨٠ رصيد
عبدالكريم محمد علي احمد الفقير	١٠١١٣٤٥٢	٣٠٤	٨١-٧٢ رصيد
عز الدين محمود سرخان ابراهيم	١٠١٦٨٣٨٩	١٠٠	٨٧-٨٥ رصيد
عبد الرحمن احمد حماد الكعابله	١٠٠٨٤٢٤٠	١٦٥	٨٧-٨٥ رصيد
عمر عبدالله محمود ابو ريا	١٠٠٩٠٨٤٣	٢٢١	٧٨-٧٥ رصيد
عصام فؤاد احمد محمود	١٣١٠٠٣١٩	١٤١٥	٢٠٠١-٢٠٠٥ رصيد
فؤاد خليل احمد حمد	٢٨١٠٣٤	١١٧	٨١-٧٦ رصيد
كمال احمد خليل الشنوب	١٠٠٥٥٣٨٠	١٠٩	٨٦-٨٣+٨١ رصيد
كمال عبدالفتاح قرعاوي قرعاوي	١٠٠٥٥٥٦٨	٣١٣	٨١-٧٦ رصيد
لافى فهد حربي حربي	١٠٠٣٦٣٤٢	٢١٢	٧٤-٦٩ رصيد
هاشم كامل هاشم الفلاح	١٠١٦٥٧٠٣	١٠٠	٨٧-٨٤ رصيد
هاشم محمود علي ابو قنطرة	١٠١٣٩٦٩٩	٩٧٩	٢٠٠٣ رصيد
هاشم جودت محمد بكر	١٠١١٤٠٦٨	٢١٨	٨٦-٨٤+٨١ رصيد
محمد مصطفى احمد دار علي	١٠٠٣٧٣٨١	١١٠	٩٢ رصيد
محمد يوسف احمد سلامة	٧٩٧٠٩٠	١٢٣	٨١-٧٨ رصيد
محمود ضيف الله محمد ملوح	١٠٠٣٦١٠٥	١٠٠	٨٤-٨٢ رصيد
محمود شكري محمود عابد	١٠٠٧٦٣٧٩	١٤٥	٨٧+٨١-٧٨ رصيد
محمد احمد عبدالقاسم القنبري	١٠١٦٠٢٥٦	٥٨٤	٢٠٠٦-٩٩ رصيد
محمد خير ذيب خليل صافي	١٠٠٢٧٠٨٤	٢٢٩٢	٢٠٠٣-٢٠٠١ رصيد
محمد صالح احمد صالح الظاهر	١٢٣٤٧٦٥	٢١٢	٨٤-٨٣ رصيد
محمد عوده محمد عبدالله	١٣٠١٣٠٤١	٧١٠	٢٠٠٥-٢٠٠٣ رصيد

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط وشرق عمان)
	دينار	قلس		
٧١-٦٨	١٨٩	٧٤٥	٢٥٧٧١	سعيد اسعد عبور
٨٠	١٩٤	٣٠٠	٢٧٦٣	حننا ملكي خنوش
٦٧-٦٦	٢٠٠	٧٥٠	٤٠٧٠٣	نور راجي البشارات
٨٠-٧١	١٩٦	٤٠٠	٦٥٧٤٩	امين سعيد ابو دوش
٧١-٧٠	٢٠٠	٣٤٨	١١٠٢٣٠	عبد الحليم احمد الساكات
٢٠٠٢-٢٠٠٠	٢١٨	٢٨٠	١٢٧٦٠٤	وهيب عادل سعيد المشهوراي
٧٣-٦٦	١٩٢	٥٠٠	١٩٥٧٢٣	صلاح الدين احمد عابدين
٧٩-٧٤	٢٠١	٣٠٠	٢٣١٧٣٨	احمد محمود الترك
٧٩-٧٧	١٩١	٩٥٠	٣٣٣٨٥٩	خليل علي احمد منيزل
٧٦-٧٤	١٩٦	٦٢٥	٣٤٠٣١٦	صدقي صادق دعنا
٧٩-٧٨	١٩١	٩٥٠	٣٧٤١٧٢	محمد احمد عيادة
٨٠-٧٥	١٨٥	٩٠٠	٥٧٠٢٩٠	ياسر نمر سلطي
٨١-٧٤	١٨٩	٢٥٥	٦٠٠٧٢٥	محمد غريب سليم القدسي
٨١-٧٥	١٨٥	٣٥٠	٦٠٥٤٣٣	سميح محمد محمود قرافيش
٨٥-٧٨	١٩٨	٤٤٠	٧١٥٧٣٥	عبد القادر يوسف محمد نصر الله
٨١	٢٠٠	٠	٧٢١٦٧٠	اسماعيل عبد الرحيم موسى حسين
٢٠٠٣-٢٠٠١	٢١٥	٦٠٠	٨٥٦٢٤٠	زكية حنا موسى خوري
٨٤	٢٠٠	٠	٨٧٠١٤٥	عوني حسين عليان عليان

هكذا مع الأصل

الجريدة الرسمية

٧٣-٦٦	٢٠٠	١١٢	١٠٥٧٠٤٩	نديم الطباع
٧٨-٧٦	٢٠٠	٨٧٤	١٠٦٩٧٨٠	سعود رمضان حسن
٧٨-٧٥	١٩٥	٧٠٠	١٠٧٦٥٤٠	نوال صبحي الحلبي
٨١-٨٠	١٩٠	٤١٠	١٠٨٢٧٠١	محمد علي احمد طيارة
٢٠٠٣-٩٥	٢١٨	٠	١١٧٥٦٢٩	ياسر فايز موسى حداد
٩٨-٩٢	٣٩٢٨٩	٧٠٠	١٢٤٩١١٨	علي عادل عبد عودة
٩٩	٢١٨	٦٧٢	١٢٥١٨٦٤	عبد العزيز محمود حسين مناصرة
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٦٦١	٩٠١	١٣٤٨١٥٩	فاطمة عطية احمد مراغة
٢٠٠٤-٩٩	٢١٧	٧٠٠	١٤١٦٨١٢	سمر عدنان جميل الحمصي
٢٠٠٣-٩٩	٢٥٨	٧٠٠	١٤٢٨٧٢١	محمود سعيد عبد الشريجي
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٢٠	٠	١٤٣٩٢٧٨	عصام نمر كاظم ناصر الدين
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢٢٤	٤٠٠	١٤٤٦٢١٥	محمد سعود مصطفى شعبان
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢٢٤	٤٠٠	١٤٤٦٢٤٠	عبد الله سعود مصطفى شعبان
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢٢٤	٤٠٠	١٤٤٦٢٧٤	حازم سعود مصطفى شعبان
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢١٤	٣٨٠	١٤٦٤٠٩٤	سلوى سليم خليل الصالحي
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢١٤	٣٨٠	٢٠١٤٨٩٠	نجيب احمد خضر حسين
٢٠٠٤-٩٤	١٢٢٨٥	٣٧٠	٢٠٣٠٤٤٦	عبد الرحيم عبد الله عبد الرحيم الصالح
٢٠٠٢-٢٠٠١	٥٠١	٤٠٠	٩٠٣٠٠٠٠	موسى مهدي خلف العبدلات
٢٠٠٠	٢٣٩	٦١٤	٩٠٤٢٧١٧	محمود محمد شريف حرز الله
٩٥-٩٠	٢١٧	٨٠٠	٦٧٧٤٠٤٠	سناء عدنان جميل الحمصي
٢٠٠٤-٩٧	٢٢٠	٢٠٠	٧٩٤٠٤٩١	فايز سميج مصلح ضيف الله
٢٠٠٢	٢٩٦	٧١٠	٧٩٦٨٧١٠	معين احمد سليمان القحالي
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٢٢٢	٩٥٠		

الجريدة الرسمية

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السنوات	المبلغ المستحق	الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)
٩٣-٩٠	٢٦١	٧٣٢٠٨٠٩	سليم مصطفى محمد الحداد
٩٤-٨٥	٢٦٠	١٥٥٥٢٦٠	ريحي فضل مصطفى حسونة
٩٥-٩٢	٢٨٢	١٥٥٩٩٣١	ايمن محمد مصطفى رضوان الننتشة
٩١-٨٤	٢٧٤	١٥٣٠٥٢٦	محمود حسن موسى مصطفى
٩٤-٨٨	٢٧٤	١٢٦٣١٣٧	امينة حسن الجواد جبران
٩١-٨٨	٢٧٣	٧٧٣١٦٠٤	محمد مصطفى عبدالرحيم الاسمر
٨٤-٧٧	٢٦٦	١٨٩٦٨٥	فتحي يوسف عبدالمعطي الكيالي
٩٥-٩٢	٢٦٥	١٥٢٢٨٧٦	محمد احمد سليمان ابويحي
٧٨-٧٤	٢٦٤	٤٤١٧٨٣	سالم عبد الرحيم سالم اسماعيل
٩٣-٨٠	٣٣٩	١٥٣١٨٨٣	سمير حلمي حسن خليل مصطفى
٩٠-٧٧	٣٣٦	٥١٩٥٨٨	الياس حنا الياس الاطرش
٩٠-٧٧	٣٣٦	٦٤٣٦٦١	فيصل ابراهيم احمد معوض
٩٣-٨٨	٣٣٥	١٥٣٨٣٧٣	غازي احمد محمد العرايشي
٩٣-٩٢	٣٣٥	١٣٠٥٥٠٦	نبيل عبدالكريم محمد مكاحلة
٩٣-٧٤	٣٣٠	٦٨١٥٥٥	احمد حسين محمود محيسن
٩٣-٩٢	٣٢١	١٣١٥٣٠٧	شعبان جميل سالم ابو حصوة
٨٦-٨١	٣١٨	٣٠٠١٤٤	عبدالرزاق موسى سعيد سلامة
٨٠-٧٦	٣١٧	١٤٩٩١٨	نمر محمود سالم رباح
٨٩-٧٥	٣١٦	٣٧٨٠٢٠	جميل ياسين اسماعيل الخطيب

هَذَا مِنَ الْأَصْلِ

٨٣-٧٧	٣١٤	١٣٢٨٤٥	عبدالحافظ محمود حسن مرشد
٨٧-٧٢	٣١٣	٤٤٨٢٢٢	هشام حسين سعيد هديب
٩٣-٨٦	٣١٠	١٥٢٥٠٢٦	جمال حسن عليان ملسط
٩١-٧٩	٣٠٦	٤٣٦٠٧٠	مصباح نصر ناصر منصور
٨١-٧٤	٣٠٣	١٠٢٣٢٣٣	يوسف ابراهيم عبدالرزاق الخطيب
٨٥-٨٣	٣٠٠	١٥٢٠٥٦	فريد عبد احمد عبيدو
٨٣-٨١	٢٩٩	٦١٧٤٢٣	محمد عمران محمد شليق محمد بدر
٩٣-٨٢	٢٩٩	١٥٤٤٦٠٨	علي هلال علي البخيت
١٩٩٣	٢٩٤	١٥٣٦٢٥٧	هنادي محمد محمود ذيب جابر
٩٢-٨٤	٢٩٣	٦١٥٢٤٢	اكرم رمضان عبدالرحمن نصار
٩٥-٩٢	٢٩٢	١٥٦٤٩١٩	امين احمد محمود جابر
٩٣-٩٠	٢٩٠	١٥١٦٥٢٣	وظلة اسماعيل عبدالهادي النبراوي
٨٩-٨٣	٢٨٦	١٢٧١٤١٥	نادر محمد عبدالفتاح محمود ابوالغريب
٩٣-٨٩	٢٨٦	١٠٣٤٦٢٦	حسن محمد احمد الكردي
٩١-٩٠	٢٨٣	٧٨٠٤١٣٠	يوسف عبدالحميد يوسف عبدالرحيم
٩٢-٨٩	٢٥٩	١٥١٥٣٦٥	فارس سالم فرحان ابوالسمن
٩٥-٨٧	٢٤٨	١١٦٩٦٣٧	منصور محمد موسى منصور
٩٤-٨٩	٢٤٥	١٥٥١٤٥٠	عقاب محمد شكري العتيبي
٧٤-٧٢	٢٤٣	٩٦٤١٢٣	عبدالمجيد يوسف امين الداودي
٩٤-٩١	٢٤٣	١٢٩٩٠٩٣	وليد رجب محمود سالم
٩٣-٨٥	٢٤٢	١٥٣٦٨٥٠	علي محمود عيسى احمد حمدان
٩١-٨٦	٢٤٢	١٣١٩٨٥٠	مليح صابر عبدالرحمن شجلان

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إيراد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

الاسم	الرقم	المبلغ	السنوات
فاطمة عبدالهادي عبدالله البستجي	١٤٠٤٧٤٢٠	٤٩٣	٢٠٠٤
احمد عبدالحميد محمد الجعافرة	١٤٠٦٧٥٧٩	٤٧٥	٢٠٠٥-٢٠٠٠
ليث خلف يوسف المعايطة	١٤٠٦٩٢٠٢	٤٧٢	٢٠٠٥
محمد خالد جميل الصرايرة	١٤٠٢٦١٢٠	٤٦٨	٢٠٠٤-٢٠٠٣
فهد ابراهيم سليمان المذنتات	٦٠١٣١٢٠	٤٥٨	٢٠٠٤-٢٠٠٢
طارق عبدالعطي حماد الضلاعين	١٤٠٩٠٥١١	٤٥٧	٢٠٠٤-٢٠٠٣
عامر عاطف محمد الصرايرة	١٤٠٧٠٤٢١	٤٤٤	٢٠٠٥-٢٠٠٠
عدنان عطا الله علي الرواشدة	١٤٠٣٠٤٦٢	٤٠٢	٢٠٠١
اومن احمد سالم بني عيسى	١٤٠٦٩٧٤١	٣٨٧	٢٠٠٥-٢٠٠٤
هاني عايد ابراهيم البقاعين	١٤٠٢٦٤٧٣	٣٧٦	٢٠٠٥-٢٠٠٣
شادي احمد عبدالقادر ابومصطفى	١٤٠٦٩٨٧٣	٣٧٥	٢٠٠٤-٢٠٠٣
عبدالسلام مجلي عميد المعايطة	٦٨٣٤٣٨٨	٣٧٤	١٩٩٥-١٩٩٣
محمد احمد محمد صالحي	٦٠٣٩١٢٠	٣٧٣	٢٠٠٤-٢٠٠٣
فاطمة محمد مطلق القطاونة	١٤٠٢٦٥٤٦	٣٦٥	١٩٩٩-١٩٩٦
عطا الله خلف ابراهيم الطراونة	١٤٠٥٠٤٩٨	٢٨٣	٢٠٠٥-٢٠٠١
احمد سالم حواد البوشي	١٤٠٤٢٥٤١	٣٥١	٢٠٠٤
مصطفى علي محمد ابو حدة	١٤٠٧٠٩٦٠	٣٣٥	٢٠٠٥-٢٠٠٣
منال عبدالرحيم حمزة الننتشة	١٤٠٠٢٢٤٨	٢٤٧	٢٠٠٣-١٩٩٩
رضوان مقبل سلامة المعايطة	١٤٠٦٨٩٢٣	٣٣٠	٢٠٠٥-٢٠٠٤
احمد امين فلاح الخرشنة	١٤٠٧٠٨٢٠	٣٣٠	٢٠٠٤-٢٠٠٣
حسين خازر صالح المجالي	٨٠٥٤٠٥٣	٣٣٠	٢٠٠٤-٢٠٠٣
نوافي محي الدين محمد العتيبي	١٤٠٢٥٩٦٥	٣٣٠	٢٠٠٢-١٩٨٤
وداد محمد داوود المبيضين	١٤٠٦٥٩٢٢	٣٢٦	٢٠٠٥-١٩٩٨
مشعل عارف حمد الطراونة	١٤٠٠٦٨٥٥	٣٢٠	١٩٩٩-١٩٩٦
لافي محمود حسن ابولواس	١٤٠٢٨٣٤٤	٣١٤	٢٠٠٥
سليم احمد حميد الاميلس	١٤٠٥٠٨٠٣	٣١٢	١٩٩٥-١٩٩٤
محمود عبدالرزاق سليم حسونة	١٤٠٠٣٠٥٨	٣١١	١٩٩٥-١٩٩٣
نضال عايد محمد العويمسات	١٤٠٧٠٦٩٣	٣١٠	٢٠٠٥-٢٠٠٣
طله عبدالمهدي حسن القطاونة	١٤٠١٥٧٩٠	٣٠٨	١٩٩٩-١٩٩٥
جويث سلمان خليل الزبادين	١٤٠٤٣٣٢٧	٣٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٣
ايد احمد حرب ابولواس	٥٠٠٦٩٢٩	٣٠١	٢٠٠٣-١٩٩٨
محمود احمد ذياب المبيضين	١٤٠٠٦٩٣٦	٢٩١	١٩٩٤-١٩٩٣

هَذَا مَبْدُوعٌ

٢٠٠٤	٢٣٣	١٤٠٥٦١١٩	محمد عبد الله سليم الاخوان
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٢٨٩	١٤٠٦٩٣٦٩	عبد الرحمن محمد عبد النبي ابوناصر
١٩٨٣-١٩٧٩	٢٨١	١٤٠٤١٥٥٣	فارس عيسى خليل زيانين
٢٠٠٥	٢٧٩	١٤٠٧١٠٦١	عوض باجس محمود اللوحاح
٢٠٠٤	٢٧٦	١٤٠٢٢٤٤٣	بدريه حامد علي ابو عيشة
٢٠٠٥-٢٠٠٢	٢٧٤	١٤٠٧٠٥٤٥	غاري سليمان سلمان ابوسمهدانة
٢٠٠٤-٢٠٠١	٢٦٣	١٤٠٢٦٨٥٦	راند سالم احمد الكركي
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٦٣	١٤٠٦٩٠٢٤	مهتد عدنان جميل الهلوسة
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٦١	١٤٠٧١٠٠٢	طارق ابراهيم محمد السيد
٢٠٠٥	٢٦٠	١٤٠٦٩١٨٠	هزيم مسيف يوسف الزغولات
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٢٥٩	١٤٠٧١٠٥٣	عبد الرووف محمد سليم المحادين
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٥٦	١٤٠٧٠٩٨٧	محمد ناصر محمد البوشي
٢٠٠٤-٢٠٠١	٢٥٥	١٤٠٦٤٢٣٥	احمد سالم سليمان الرهيفة
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢٥٣	١٤٠٦٦٢٥٤	عمر عاطف محمد الصرايرة
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٤٧	١٤٠٠٦٦٦٩	فضل عبدالله محمود عاشور
١٩٩٥-١٩٨٨	٢٤٦	١٤١٦٢٢٠٢	طليل عبدالكريم سلامة الرماضين
٢٠٠٥-٢٠٠٢	٢٤٥	١٤٠٧٠٢٦٠	سليمان عثمان سالم الصرايرة
٢٠٠٥	١٠٦	١٤٠١٥٤٩٨	فؤاد مسعد سلمان الهباسية
٢٠٠٥-٢٠٠٢	٢٤٢	١٤٠٧٠٩٣٦	نيز محمد عابد البشاشة
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٢٤٢	١٤٠٧١٠٣٧	سامر مشهور فايز المجالي
٢٠٠٤-٢٠٠١	٢٣٤	٢٤٥١١	عدنان النور ضيف الله الشمايلة
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٢٣٤	١٤٢٠٦٨٣٧٣	راند عبدالحافظ خلف الجعافرة
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٣١	١٤٠٦٨٨٩٣	عيسى محمد احمد اللوحاح
١٩٩٨-١٩٩٦	٢٣١	١٤٠٦٧٣٨٢	عبد السلام عبدالرحمن ذياب الصرايرة
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٩٣	١٤٠٦٩٧٩٢	عمر نايل عبدالعزيز المسحيمات
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٩١	١٤٠٦٩١٩٩	بركات تيم بركات الخامسة
٢٠٠٥-٢٠٠٣	١٩٠	١٤٠٧٠٣١٦	هشام حيدر حمد القويدر
١٩٩٩-١٩٩٣	١٨٧	١٤٠٩١٤٢٩	عصاف صالح غيث هدايات
٢٠٠٥-٢٠٠٣	١٨٤	١٤٠٧٠٦٣٤	عبد السلام تيسير عطوي الصرايرة
٢٠٠٥	١٢٣	١٤٠٨٦٠٧٧	محمد فتحي محمد ابونواس
٢٠٠٤	١٨٢	١٤٠٢١٢٣٤	سمير محي الدين محمد العتيبي
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٧٩	١٤٠٤٩٣٢٥	فؤاد فايق عبد الحميد المطارنة
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٧٧	١٤٠٦٦٣٥١	فوزي المهدي المهدي زهران
٢٠٠٥-٢٠٠٢	١٧٥	١٤١٩٩٧٠٠	خليل علي مخلوف المشوش
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٧٣	١٤٠٦٩٨١٥	يوسف سلامة سليمان البوشي
٢٠٠٤	١٧٢	١٤٠٦٧٦٦٨	نواف عديرة محمد القيسي
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٦٦	١٤٠١٧٥٠١	خضير داوود عبدالرحمن القطاونة
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٦٦	١٤٠٦٧٣١٥	خلاد اسماعيل خلف المراجعة
٢٠٠٥-٢٠٠١	١٦٢	٥٠٦٧١٩٧	عبد الله جعفر ارشد القرالة
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٥٩	١٤٠٦٩٣٤٢	عمر عبدالكريم محمد الاخوان
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٥٨	١٤٠٦٩٠٠٨	محمد حسين محمد ابو عمرو
٢٠٠٥-٢٠٠١	١٥٥	١٤٠٧٠٦٢٦	سليمان محمد سليمان العضايلة
٢٠٠٥	١٥٤	٦٠٩٧٦٧٧	فتحي خلف حمد الواسا
٢٠٠٥-٢٠٠١	١٥١	١٤٠٦٥٤٧٩	سمير احمد محمود المحادين
١٩٩٥-١٩٩٣	١٤٩	١٤٠٠٨٥٨٠	سليمان محمد جابر الطحولي
٢٠٠٥	١٤٤	١٤٠٧٠١١١	عبدالمجيد جمعة عطية الضرابعة
٢٠٠٥-١٩٨٢	١٤٢	١٤٠١٧١٠٥	محمد سليمان عبد النبي القرالة
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٤٠	١٤٠٦٧١١٠	ريم احمد حرب ابونواس

٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٤٠	١٤٠٦٧١٢٩	سميحة احمد حرب ابونواس
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٤٠	١٤٠٦٧١٥٣	نبينا احمد حرب ابونواس
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٤٠	١٤٠٦٧١٦١	زينه احمد حرب ابونواس
٢٠٠٥	١٣٩	١٤٠٧٠٤١٣	ناصر محمد عبدالعزيز جويحان
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٣٩	١٤٠٧٠٦٨٥	وايد وهيب شاهين شاهين
٢٠٠١-٢٠٠٠	١٣٤	١٤٠٨٦٦٠٨	راضي يوسف سليمان التصري
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٣١	١٤٠٦٦١٩٠	نبيل علي موسى الصرايرة
٢٠٠٥	١٢٩	١٤٠١٠٢٦٧	فهد ابراهيم خليل العجيلات
٢٠٠٥	١٢٩	١٤٠٥٠٠٨٠	بشار عبدالله محمد الملاوي
٢٠٠١-٢٠٠٠	١٢١	١٤٠٤٩٨٦٤	ابراهيم عبدالقادر محمد الحلامة
٢٠٠٢	١٢٠	١٦٥٠٥١٨٢	امعش عطا الله فلاح الدراجة
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٢٠	١٤٠٤٨٩٨١	عمار حسين محمد الجعري
١٩٨٨	١٢٠	١٤٠٤٨٩٨٢	ياسين فرحان حسن الطنشات
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٢٠	١٤٠٧٠٨٤٧	عمر مصطفى عديرة عساف
٢٠٠٤-١٩٩٦	١١٩	١٤٠٦٣٦٤٦	محمد تركي عبدالمجيد الجعري
٢٠٠٥-٢٠٠٣	١١٦	١٤٠٧٠١٣٨	عادل سالم سليم الصرو
٢٠٠٥-٢٠٠١	١١٥	١٤٠٦٥٤٥٢	حامد احمد محمود المحادين
١٩٨١-١٩٧٧	١١٤	١٤٠٢٨٢٦٣	محمد سعيد محمد المغربي
١٩٨٤-١٩٨٢	١١٢	٥٩٥٧٣٠	حمد حامد زعل القطاونة
٢٠٠٥-٢٠٠٣	١١١	١٤٠٦٩٠١٦	هاني سلام مسلم ابوسمرة
٢٠٠٥	١٠٨	١٤٠٦٨٣١١	جودت الحيلان سلمان الرواشدة
٢٠٠٤	١٠٧	١٤٠٤٨٦٦٣	جطر يونس مفلح الكساسبة
٢٠٠٥-٢٠٠١	١٠٦	١٤٠٠٧٧٧٠	ابراهيم موسى احمد غريظة
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٠٤	٥٩٨٤٨٧٤	حامد مضيان ناجي ناجي
٢٠٠٥	١٠٣	١٤٠٦٣٠٤٧	عزات نايف عبدالعزيز الطراونة
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٠٢	١٤٠٦٩٠٦٧	سالم خلف يوسف الحجازين
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٠١	١٤٠٦٧٣٦٦	اسامة سليمان عبدالعزيز الصرايرة
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٩٩	١٤٠٩٨٩٤٠	زيد سامي محمد الذنبيات
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٩٩	١٤٠٤٠٥٤٩	محمد علي سليمان التيهي
٢٠٠٥	٩٢	١٤٠٣٣٤٨٨	عبد الحميد ابراهيم سلامة المجالي
٢٠٠٤-١٩٩٩	٥٣٠٣	١٤٠٣٦٩٧٥	باسل جميل خليل المصاروة
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٢٦٥٢	١٤٠٦٩٩٢٠	خلاد يونس محمد الطراونة
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٢٣٦٩	١٤٠٦٣١١٥	جمال خلف ابراهيم الطراونة
٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٨٩٦	١٤٠٦٧٤٦٣	باسم زايد زيدان ابوسمهدانة
٢٠٠٤-١٩٩٦	١٨٣٤	١٤٠٦٨٧٨٨	سمير فريج سلمان القرارية
٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٧٧٣	١٤٠٦٦٢٩٧	سيد فريج مرسى فريج
٢٠٠٥	١٦٣١	١٤٠٣٩٨٩٣	طه محمود محمد الكركي
٢٠٠٥	١٥٩٣	٥٤٠٤١٨٥	لنشات نليوان محمد المجالي
٢٠٠٥-٢٠٠٣	١٣٦٢	١٤٠٠٥٧٥١	عبد الرحمن محمد عقلة الكفاوين
٢٠٠٤-٢٠٠٠	١٠٣٠	١٤٠٨٤٩٢٩	عمار يوسف محسن الكفاوين
٢٠٠٤-٢٠٠٠	١٠٣٠	١٤٠٨٤٩٣٧	علي محمد محسن الكفاوين
٢٠٠٤-١٩٩٦	٧٧٧	١٤٠٦٤٦٣٤	طلال صالح محمد الشمايلة
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٦٢٤	١٤٠٧١١٤٢	فجر عطا الله ابراهيم الطراونة
١٩٩٥-١٩٩٣	٥٩١	١٤٠٥٠٩٣٥	محمد سالم مصلح الاميسين
٢٠٠٥-٢٠٠١	٥٣٨	١٤٠٧٠٢١٩	محمد احمد سالم الحوراني

هَذَا مَقْبُولٌ

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)
	دينار	فلس		
٢٠٠٥-٢٠٠٣	١٩٥٣٩	٩٦٨	١٢٥١٠٦٢٩	نائل محمد حمد الزعبي
٢٠٠٦-٢٠٠٤	١٣١	٣٧٠	٥٠٢٠١٠٧٧	غسان ابراهيم سعيد الصالحي
٢٠٠٦-٢٠٠٤	١٣٣	٩٧٩	٨٨٨٥٧١٠	سليثا وليم يوسف الزعيط
٢٠٠٥-٢٠٠٢	١٣٨	٢١٥	٢٩٩٣٦١٩	لوي منصور أحمد قناش
٢٠٠٤	١٣٩	٢٩٥	٦٩٤١٣٣٨	يزن أكرم جريس القسوس
٢٠٠٥	١٦٠	٦٠٠	٣٠٧٨٢٩٩	حنان محمود فوزي الزبيق
٢٠٠٢	١٦٢	٦٦١	١١٨٨٧٢٠	سمير محمد حجاري سعد صلاح
٢٠٠٦	١٦٦	١٠٠	٣٠٥٩٦٠٠	مجددي أكرم حسن الحموي
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٦٧	٦٨٠	٢٩٦٠١٢٥	فادي توفيق سعيد حسين
٢٠٠٥	١٩٧	٨٢٦	٦٠٨٥٧٩٢	أيمن يعقوب أحمد المخنوبية
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٢٢	٦٤٥	٧٣٨٠٣٠٥	جبر محمد جبر جبر
٢٠٠٦	٢٢٣	١٦٠	٧٧٢٣٧٥٠	سهيل داود اسكندر خليل

٢٠٠٦	٢٥٥	٣٩٩	٧٤٢٠٥٨	نصري جبرائيل نصري الربيضي
١٩٨٨-١٩٧٧	٢٥٨	٣٩٠	٢٩٥٨٤٠٦	ابراهيم محمد تيم جبر
٢٠٠٥-٢٠٠١	٣٠١	٥٠٠	٤٠٢٥٠٠٨	شركة باصات الوادي الأخضر م.خ
٢٠٠٤	٣٠٨	-	٣٠١٦٨٢٠	عاطف حسني عليان الطرزي
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٣٤٠	٨٠٠	٨٩٨٦٦٩٠	حنا يوسف سليم التميمات
١٩٧٦-١٩٧٠	٣٤٢	٧٠٣	٧٠٢٥٤	عاهد حسين العرموطي
١٩٩٠-١٩٧٩	٣٤٢	٩٠٠	٤٧٩٠١٢	غسان فريد محمد فريجات
٢٠٠٠-١٩٩٧	٣٦٩	٢٠٠	٤٠٤٦٦٤١	شركة سنثوري لصناعة الآثاث الأمريكية - شركة لبنانية
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٤٥٦	٥١٦	٧٠٩٣٣٣٠	ناصر علي سليمان أبو حجلة
٢٠٠٦	٣٦٦	٧٢٩	٧٤٧١٦١٠	اصفوح فهمي أحمد أبوطه
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٣٧٧	٤٢٩	٧٠٩٣٢٨٤	زياد عبداللطيف محمد عبدالقادر
٢٠٠٥	٤١٢	٥٠٠	٣٠٧٨٢٨٠	معمود فوزي خالد الزبيق
٢٠٠٤	٤٣٠	-	٣٠٥١٢٨٥	أحمد داود محمد عثمان
٢٠٠٥	٣٠٤	٤٩٣	٦٦٧٨٤٤٠	خليل أنيس خليل نصر
٢٠٠٤	٢٤٨	٦٠٠	١٣٥٩٨٤	محمد يوسف أحمد عثمان
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٢٢٠	٧٠٢	٧٤٢٢٩٦٢	عماد حسين خليل رحال
٢٠٠٦-٢٠٠٢	١٩٥	١٥١	٦٨٧٢٥٥٧	لؤاد الياس خليل سلامة
٢٠٠٤	١٨٤	١٧٦	٣٠٩٩١٥٦	علاء نصري جريس مدانات
٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٧٦	-	٢٩٢٩٥٠٣	معمود نواف محمد أبوبكر
٢٠٠٥-٢٠٠٣	١٦٥	-	١٩٠٤١١٠١	صالح يونس محمد موسى
٢٠٠٥	١٢٢	٣٩٥	٨٩٥٦٦٥٠	بشارة نبيل بشارة دبابة

هكذا من الأصل

٢٠٠٤	١٢٢	-	٢٩٥٦٢٥٠	صباح الدسوقي ابراهيم عطية
٢٠٠٥-٢٠٠١	١١٠	-	١٩٠٤٥٧٨٦	وليد محمد سلامة احمد
٢٠٠٥	١١٥	١٥	٨٨٥٢٠٨١	مهند عبدالكريم عبداللطيف المصري
٢٠٠٥	١٩٨٩	٤٩٥	٥٨٨٦٣٢٥	فادي عادل عبدالرحمن الشيخ مرعي
٢٠٠٦	٢٠٥٢	٦٠٠	٣٠٥٨٧٢٧	ابراهيم محمود مصطفى الشوبكي
١٩٩٨-١٩٩٦	٣٤٧٣	٢٠٣	٣٩٠٥٠٩٨	شركة عادل شحادة وأولاده
٢٠٠٦-٢٠٠٠	٢٠٩٠٢	١١٩	٤٨٧٥٥٤	احمد العبد حسين عبدالفتاح
٢٠٠٢-١٩٩٨	٢١٦٨٦	٣٠٠	٨٤٧٨٧٩	جورج قسطنطي فرح نقل
٢٠٠٥-٢٠٠١	٣٩٥٣٧٩	٦٢٠	٣٠٦٩٠٢٨	توحيد محمد طاهر عبدالله المهدي
٢٠٠٦	٤٨٥٧٨٠	-	٤٠٤٦٠١٣	شركة الأردن الدولية للاستثمارات السياحية
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٠٢	٢٣٥	٣١٠٠٨٧١	صائب ممدوح حنا الطوال
٢٠٠٦	١١١	١٠٠	٢٩٥٨٧٩١	احمد محمود عثمان مطر
٢٠٠٤	١١٥	٠٤٠	٥٢٥٣٩٤٢	جهاد يونس حسنين المصري
٢٠٠٢	٩٠٨	١١٧	٢٨٥٤٥١١	ربي لطفى شكري السخل
٢٠٠٣	١١٤٥	٣٧٥	٩٧٩٣٨٤	سمعان اميل سميان سكاك
٢٠٠٤	١٥٢٢	٥٠٠	٧٨٩٦٩٢١	نبيل سالم خليل سمارة
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٥٣٠	٠٣٢	٣٠٩٢٣٠٥	رامي محمد صالح حسن الذيب
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٩٠١	٥٩٧	٥٠٣٦٣١٣	وداد جميل الياس عرس
٢٠٠٠	٢٦٧	٩٦٠	٨٦٨٣٢٩	احمد انور احمد قدورة السقا
٢٠٠٣	٣٨٥٥	٣١٠	٣٠٠٠٢١٤	حسان عبدالله محمد أبو القبولات
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٩٢٤٤	٤١٦	٣٠٠٨٣٧١	علي عبدالله عودة الشقارين
٢٠٠٢-١٩٩٤	١٧٩٤٦	٢١٠	٨٧٥٦٢٧	حبيب الفرد حبيب موندو

إعلان

صادر عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

على السادة الواردة أسماؤهم ادناه القيام بدفع الغرامات المبينة إزاء اسم كل منهم والمتروكة عليهم بموجب قرارات محكمة الجمارك البدائية وذلك خلال ستين يوما من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وبمعك ذلك سيتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية .

الاسم	رقم قرار المحكمة	قيمة المطالبة
مؤسسة الوسيم لقطع ولوازم السيارات	٢٠٠٦/١٩	٣٦٧,٥٩٢ دينار
نوفيته الوجه الجميل	٢٠٠٦/٤٦	٣٩٢,٦ دينار
فتح محمد يوسف العورتاني	٢٠٠٦/٤٩	٣٢٧ دينار
شركة المغرب الالكتروني	٢٠٠٦/٥٠	٢١٨٧ دينار
احمد عودة حميد العثامين	٢٠٠٦/٥٣	٢١٢ دينار
مؤسسة بوابة الخليل للتجارة والاستيراد	٢٠٠٦/٥٥	٣٧٥ دينار
عصام هشام محمد الننتشة	٢٠٠٦/٥٦	٤٥٢ دينار
مالك خالد حسين الصمادي	٢٠٠٦/٥٨	٣٨٤ دينار
سليمان احمد عليان الاحيوات	٢٠٠٦/٦٠	٥١٠ دينار
فتح محمد يوسف العورتاني	٢٠٠٦/٦٢	٥٢٠ دينار
احمد علي عبد القادر اللحام	٢٠٠٦/٦٣	٣٥١ دينار
مؤسسة أسامه موسى للاستيراد والتصدير	٢٠٠٦/٦٤	٨١١٥ دينار

هكذا من الأصل

٢٠٠٦/٧٣	٣٤٦ دينار	فتحى محمد يوسف العورتاني
٢٠٠٦/٧٦	٤٦٢ دينار	فتحى محمد يوسف العورتاني
٢٠٠٦/٧٩	٤٧٠,٦٣٤ دينار	حسين خليل حمو المحاميد
٢٠٠٦/٨٠	٦١٤ دينار	فتحى محمد يوسف العورتاني
٢٠٠٦/٨٣	١٢٦٩٢٨٧ دينار	مؤسسة الفواصة للاستيراد والتصدير
٢٠٠٦/٨٤	٨٢٦ دينار	عطاء الله سليمان حودة اللدمان
٢٠٠٦/٨٥	٦٩٦ دينار	مجدي محمد محمود حبيب
٢٠٠٦/٨٦	٤٣٠ دينار	عبد الله جمعة عبد القادر الرواد
٢٠٠٦/٩٠	٣٦٩٦ دينار	سليمان محمد حسن المنصور
٢٠٠٦/٩٠	٨٥٥٠ دينار	لأيف عبد الله الشبول
٢٠٠٦/٩٥	١١٢٩,٥ دينار	مؤسسة سمر لخدمات الصيانة العامة
٢٠٠٦/٩٧	١٢٤٠ دينار	شركة الصناعات للتجارة للكمبيوتر
		شركة الثغر الباسم للاستيراد والتصدير
٢٠٠٦/١٠٨	٣٢٠ دينار	جميل خالد علي احمد
٢٠٠٦/١١٢	٢٠٠ دينار	شركة حمامص ومطاحن الشرق للقهوة

يضاف إلى المبالغ الواردة إزاء اسم كل شخص تكاليف الإعلان في الصحف اليومية

المهندس نادر الذهبي
رئيس مجلس مفوضي سلطة
منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته، يرجى من السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب مؤسسة تنمية أموال الأيتام والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

الدكتور فيصل الحباري

مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام

* * * * *

رقم المراوحة	اسم المراجع	الرقم الوطني	المبلغ
٣٢٦٨٢	زياد عبد القادر محمود محمود حسين حافظ حسين عبد الرزاق مؤسسة المرج للمقاولات الانشائية	- ٩٧٨١٠٣١٢٥٣ -	٢٥٨٢
٢٦٠٥٣	سامح بشير حسن القاسم راكبان محمود سليمان علاونة سميح بشير حسن القاسم	٩٧٠١٠٠٤٧٥١ ٩٧٤١٠٠٥٠٨١ ٩٦٧١٠٠٤٠٦٧	١١٤٧
٢٩٤٥٣	غوث حسن أمين المرسل عبد الرحمن أمين أحمد المرسل حسين أمين أحمد الرماضنة	٩٧٨١٠٠٧٢٧٩ ٩٦٤١٠٠٤٨٣٠ ٩٥٤١٠٠٢٠٠٧	١٦٤٣
٢٠٢٢٠٣	مصعب باسل غانم الطائي أحمد خالد محمد الزغول باسل غانم داود الطائي	٩٨٠١٠١٤٨٥٦ ٩٧٢١٠٠٩٧٣٩ ٩٥٦١٠٠٥٣٠٢	١٨٦٩

هكذا من الأصل

مطالبات صادرة عن دائرة الجمارك الأردنية

• يتحقق على:

جبريل عبدربه عبد الله عجلان

مبلغ (١٤٠) مائة وأربعين ديناراً فقط سنداً لقرار تحصيل.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

طلال خالد نزال بني خالد

مبلغ (٢٠٦٢,٥) عشرين ألفاً وستمائة واثنين وستين ديناراً وخمسمائة فلس فقط لا غير سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم (٩٨/٣١٦).

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

اسماعيل حمد اسماعيل الصمادي

مبلغ (١٣٦٨) ألف ومائتين وثمانية وستين ديناراً فقط لا غير سنداً لقرار تغريم.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

عماد خالد محمد عوض

مبلغ (٤٠٤,١٥) أربعمائة وأربعة دنانير ومائة وخمسين فلساً فقط لا غير سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم (٩٧/٣٦١).

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته، يرجى من السيد فايز مفضي الأحمد السعايدة ورقمه الوطني (٩٤٦١٠٠٦٠٣٤) المبادرة لدفع المبلغ المتحقق بدمته لحساب الإيرادات/المصروفات المستردة والبالغ (٣٢٧) ثلاثمائة وسبعة وعشرين ديناراً و(٣٦٩) فلساً، لدى وزارة المالية- مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة، خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفه عن الدفع ستتخذ بحقه الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

* * * * *

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته، يرجى من السيد/السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات، لدى وزارة المالية- مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم، خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٨٩	٢١٣	محمد جريد مصطفى الحناقله	٦٣٦٩,٤٤٤	جريد مصطفى الحناقله

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٩٠	٦١٨	منتهى محمد سالم كريم	١٠٤	محمد سالم كريم

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٩٨	١٣١	منير سليم عبده الحجازات	٢٥٠٠,٠٠٠	وصفي ناصر محمود الدرابسة

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٩١	٤٢٢	عريب عدنان محمود عوجان	٥٤,٠٠٠	

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٣	١٤٤٤	محمد أحمد إبراهيم محمد	٢٠٤٠,٥٠٠	ناصر محمد إبراهيم إبراهيم

هكذا من الأصل

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٩٤	١٧١٨	هيا منير انطون الكلداني	٩٠٩,١٦٠	منير انطون الكلداني

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٨٥	١٠٧٢	عواد سالم سلمان المطيرين	٣٢٠,٠٠٠	سالم سلمان المطيرين

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٩٤	١٣٥٣	عاطف احمد عطيه ابو	٢٠٠,٠٠٠	

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٩٣	٦٣٦	نصر محمد امين الدويري	٤٠٠,٠٠٠	لطفي احمد الدويري

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٧	١٨٥٤	مهند اسماعيل حسن حنتش	٨٤,٠٠٠	
٢٠٠٧	١٨٥٦	تيسير موسى محمد الرشدان	١٢٧,٩٠٠	

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٧	١٨٦٧	رضوان محمد برد العوده	٢٥٠,٢٥٠	
٢٠٠٧	١٨٦٨	رائد سامي ياسين شموط	٤٧٧,٠٠٠	
٢٠٠٧	١٨٧٠	محمد صادق احمد عبد الرحيم الكايد	١٦٠٩,٨٦٠	

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٧	١٨٥٥	ابراهيم حسن حسين القيسي	١٢٠,٠٠٠	
٢٠٠٧	١٨٦٥	فرحان خليل عويمر المعايطه	٧٦٥,٣٦٧	
٢٠٠٧	١٨٦٦	هايل عبد الفتاح محمود الضمور	٩٣,٦١٠	
٢٠٠٧	١٩٥٧	مخلد عواد عوض السميحيين	١٨٤٢,٦٨٠	

* * * * *

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد /السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الأمانات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة المبينة إزاء اسم كل منهم، خلال فترة أقصاها (٦٠) ستمون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٧	٣٣٤	عبد الرحمن مصطفى سعيد الرياطي	٦٠١,٩٢٠	
٢٠٠٧	٦٣٧	أريج سلمان عيد زريقات	٣٠٠,٠٠٠	زكية جريس عوده البقاعين غدير سليمان عيد البقاعين

* * * * *

الرقم	الاسم	المبلغ المطلوب		التحقيق
		فلس	دينار	
١	الشركة الاردنية لصناعة السجاد	٢٤٠	٤٤٩٢٢	٢٠٢٠/٢٠٠٧
٢	مراد رضوان حبالا كرعوقه	٣٣٦	٢٦٨٤٣	٢٠٢١/٢٠٠٧
٣	زهير يوسف عبد الحليم كلبونه	٣٦٠	٢١٣٨٥	٢٠٢٢/٢٠٠٧
٤	رضا زامل احمد جابر	١٢٨	٢١٧٤٥	٢٠٢٣/٢٠٠٧
٥	محمود خليل محمد البس وشريكه	١٦٠	٢٣٤١٤	٢٠٢٤/٢٠٠٧
٦	طلعت علي موسى النجار	٨٤٠	٢١١٦١	٢٠٢٥/٢٠٠٧
٧	علي محمود علي حجاج	٧٨٩	١٩٣٩٧	٢٠٢٦/٢٠٠٧
٨	لميهه محمد باكير زينة	١٠٨	١٩٠٨٩	٢٠٢٧/٢٠٠٧
٩	محمد سليمان اسحق نتشه	٤٨٠	١٧٥٥٩	٢٠٢٨/٢٠٠٧
١٠	ناصر الدين حلمي عبد الرحمن ابوبله وشركاه	٠٠٨	١٣٧٢٣	٢٠٢٩/٢٠٠٧
١١	ابراهيم محمود موسى رحال	٠٧٥	١١٣٤٥	٢٠٣٠/٢٠٠٧
١٢	رجب عبد الهادي محمد الجعفري وشركاه	١٠٠	١٣٤٩٧	٢٠٣١/٢٠٠٧

هكذا من الأصل

١٣	جهاد ابراهيم احمد حسن	٦٤٠	١٤٢٠١	٢٠٣٢/٢٠٠٧
١٤	عبد العزيز روبين عمر القريني	٥٦٠	١٤٤٧٢	٢٠٣٣/٢٠٠٧
١٥	فاطمة محمد محمود زكريا	٨٠٤	١٤١٥٣	٢٠٣٤/٢٠٠٧
١٦	مرجي خضر سليمان ابو سويلم وشركاه	٦٠٨	١٨٩١٢	٢٠٣٥/٢٠٠٧
١٧	خوام فخر فيصل	٦٠٠	١٤٧٩٢	٢٠٣٦/٢٠٠٧
١٨	علي عبد الرحمن حسين حامد	٤٧٠	١٦٧٣٤	٢٠٣٧/٢٠٠٧
١٩	خوله نافع عبد يوسف	٩٦٨	١٦٣٧١	٢٠٣٨/٢٠٠٧
٢٠	حران خازر بخيت	٦٧٢	١٥٥٧٦	٢٠٣٩/٢٠٠٧
٢١	عطا ابراهيم محمد عثمان وشريكه	٠٤٠	١٥٣٩٢	٢٠٤٠/٢٠٠٧
٢٢	هنيه نمر رشيد محمد	٩٧٦	١٦٦٥٤	٢٠٤١/٢٠٠٧
٢٣	صالح سعد محمد درايه	٠٠٠	٢١١٨٤	٢٠٤٢/٢٠٠٧
٢٤	سامي مزيد دغمي الزبيدي وشركاه	٣٨٢	١٨٨٥٨	٢٠٤٣/٢٠٠٧
٢٥	محمد محمد عمر الشبيني وشريكه	٨٧٠	١٦٠٩٢	٢٠٤٤/٢٠٠٧
٢٦	موفق "محمد نوري" لطفي السمان وشركاه	٦٩٦	١٤٧٠٣	٢٠٤٥/٢٠٠٧
٢٧	احمد فؤاد اسعد خضر زخلول	٢٠٠	١٦١٦٤	٢٠٤٦/٢٠٠٧
٢٨	موسى محمد عبد المجيد الصالحى وشركاه	٤٣٢	١٣٤١١	٢٠٤٧/٢٠٠٧
٢٩	فاروق عارف محمد عبد الحق قريوتي وشركاه	٢٣٢	١٣٩٨٦	٢٠٤٨/٢٠٠٧
٣٠	عبد الجابر عبد المجيد نابوت	٩١٩	١٢٨٠٣	٢٠٤٩/٢٠٠٧
٣١	جمال توفيق يوسف مهيبار	٧١٨	١٣٦٤٧	٢٠٥٠/٢٠٠٧
٣٢	موسى محمد عارف وهبه	٨٤٠	١٢٧٠٥	٢٠٥١/٢٠٠٧
٣٣	احمد محمود محمد علي قباني وشركاه	٢٠٠	١٣١٨٣	٢٠٥٢/٢٠٠٧
٣٤	احمد محمود احمد جبران	١٤٤	١١٢٣٩	٢٠٥٣/٢٠٠٧
٣٥	عبد العزيز محمود احمد علي قيسه	٢٤٦	١٤١٩٨	٢٠٥٤/٢٠٠٧
٣٦	مروان محمد علي مطلق اللوزي وشريكه	٢٣٢	١٢٧٥٢	٢٠٥٥/٢٠٠٧
٣٧	سعيد يوسف محمد ابو صقير	٥٦٠	٩٩٨٨	٢٠٥٦/٢٠٠٧
٣٨	رزق ابراهيم سلمان ابو ازنيدي	٢٠٠	١٢٩١٦	٢٠٥٧/٢٠٠٧
٣٩	مقبولة عيد مطلق حويان وشركاه	٩١٧	٥٤٥٢٠	٢٠٥٩+٢٠٥٨/٢٠٠٧

* * * * *

المحاكم

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٧/٤٦٠)

اسم المشتكى عليه: احمد مصطفى سلمان الخصبه.

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

التهمة: التسبب بالإيذاء والحق الضرر بمال الغير وغيرها.

يقتضي حضورك يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٨/١٦ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم أعلاه التي أقامها عليك:-

١. الحق العام.

٢. عاليه عبد الله العلاوي.

٣. انس عبد الرحمن الربابعة.

فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقت الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٧/٨٥٠)

اسم المشتكى عليه: سليمان فلاح سلامه السيوف.

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

التهمة: مخالفة حراج.

يقتضي حضورك يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٨/١٦ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم أعلاه التي أقامها عليك الحق العام. فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقت الأحكام المنصوص عليها في

قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ المشتكى عليه

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٧/٨٧٦)

اسم المشتكى عليه: نصار عوده نصار العقار.

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

التهمة: شيك.

يقتضي حضورك يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٨/١٦ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم أعلاه التي أقامها عليك الحق العام. وحمد القطاطشه فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقتك الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٧/٤٨٥)

اسم المشتكى عليه: محمد عوض هويشل الرواجفه.

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

التهمة: شيك.

يقتضي حضورك يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٨/١٦ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم أعلاه التي أقامها عليك:-

١. الحق العام.

٢. علي محمد المرايات.

فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقتك الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ